



الموضوع

أثر التمويل غير التقليدي على التضخم في الجزائر
(2023 – 2017)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

الأستاذ المشرف:

-قريد عمر

إعداد الطالب (ة):

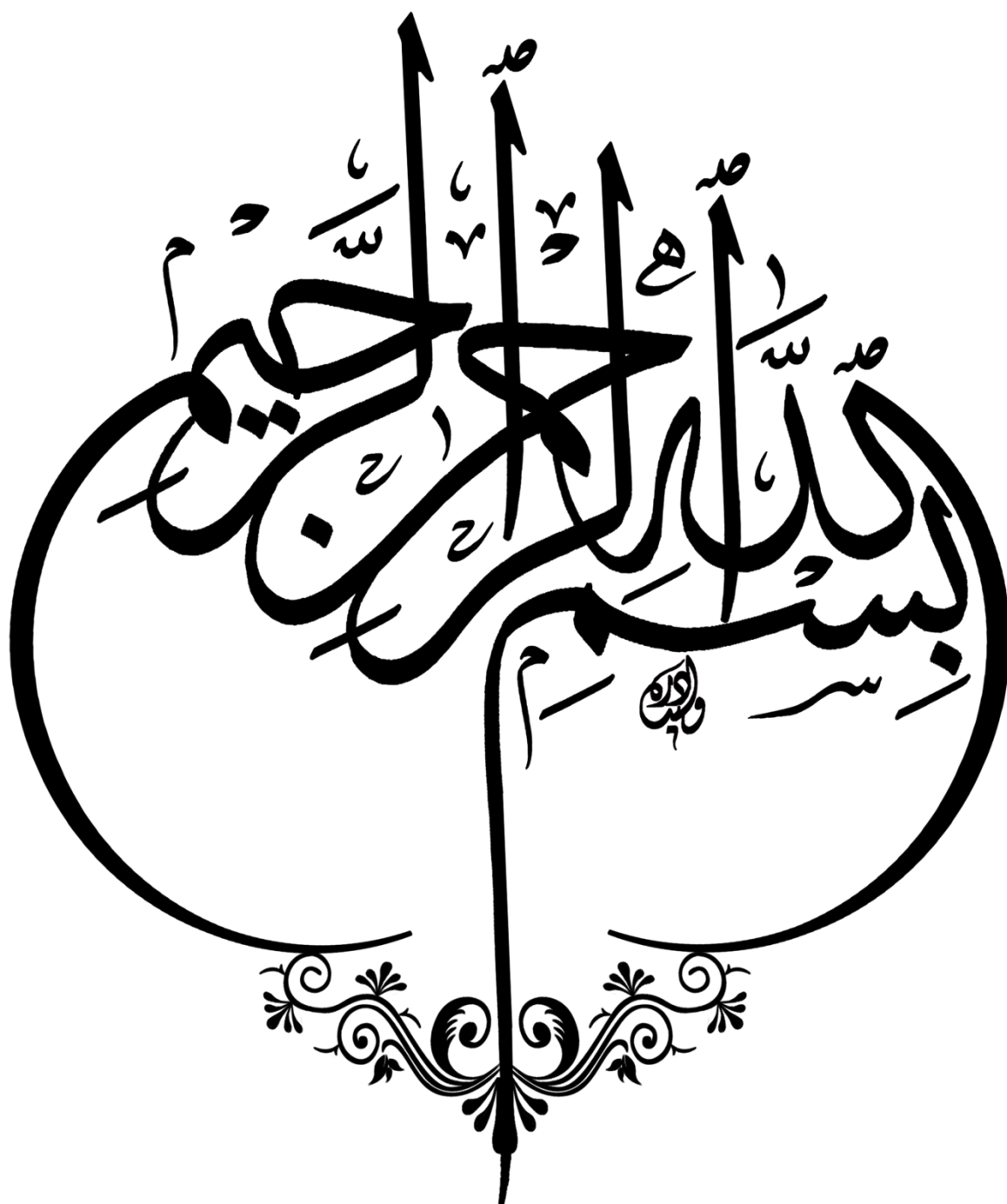
-هيش رانيا

-هيش فراس

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
1	مرغاد لخضر	استاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	قريد عمر	استاذ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	بن سماعيل حياة	استاذة	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2024/2023



شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وما تم جهد جهد ولا ختم سعي إلا بفضلله، الحمد لله الذي بتوفيقه تم انجاز هذا العمل .

وانطلاقاً من قوله ﷺ: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

وفاء وتقديراً واعترافاً منا بالجميل نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المخلص الذي عمل جاهداً في مساعدتنا في مجال البحث العلمي الأستاذ الفاضل قريد عمر على هذه الدراسة وصاحب الفضل في توجيهنا ومساعدتنا في تجميع المادة البحثية فجازاه الله خيراً

و يطيب لنا إن نتقدم بجزيل الشكر لكل من :

أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الفاضل لحضر مرغاد والأستاذة الفاضلة بن سماعين حياة الذين خصصوا من وقتهم الثمين لقراءة وتصحيح أخطاء مذكرتنا .

ولكل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية نسأل الله أن يجازيهم عنا خير الجزاء.

الإهداء

الحمد لله الذي بفضلله تتم الصالحات و الشكر لله

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ

فكان فضل الله علي عظيمًا ، الحمد لله على الوصول لا تائبين ولا مخذولين

لكل بداية نهاية ولكل جهد طبيب ثمرة طيبة جميل أن يضع الإنسان هدفاً في حياته ... والأجل أن يثمر هذا الهدف طموحاً يساوي طموحكم .

الشكر أولاً لله عز وجل،

و شكراً لوالدائي مدائي وسمية و لإخوتي محمد عماد الدين، هبة الرحمان و رانيا الذين وقفوا جنبي طيلة هذه السنوات ،شكراً لأصدقائي،

شكر كبير لأستاذي قريد عمر الذي اشرف على بحثي وساعدني لتطوير هذا العمل فما كانت لأتممه لولا مساندته وتوجيهه لي بملاحظاته الرائعة والقيمة وعلى مدار سنواتي الاكاديمية التي أشرف فيها على تدريسي كان ولا يزال بمثابة قدوة نأمل في أن نصبح مثلها يوماً ما .

شكراً لأساتذتي المحترمين مرغاد لخصر وبن سماعين حياة اللذان أشرفا على بحثي ورافقاني في تعليمي طوال فترتي الاكاديمية وأدخلا حب الإقتصاد في نفسي.

وشكري لأستاذي عبة فريد الذي رافقني في مساري الجامعي و لجهوده المبذولة الجبارة في تسيير العملية التعليمية، وإسهامه للأسرة الجامعية.

إلى خالتي خولة وزوجها سمير لحرصهما على تحصيلي الأكاديمي الجيد واللذان نصحاني بدراسة الإقتصاد في مساري الجامعي و كونهما اقتصاديين فقد ساعداني بالمشورة العلمية وافاداني بخبرتهما الأكاديمية في المجال.

لأجدادي (العربي، مليكة، الصحراوي، الكاملة) اللذين وجودهم في حياتي نعمة نسأل الله دوامها، لأخوالي (حسام، نوفل ونسيم) و خالاتي (عبير، لميس، خولة، وهيبة، عفاف)، لأعمامي (عبد السلام، مبروك، حركاتي، عبد الرزاق) و عماتي (ليندة، مريم، الويزة) تحية ليزيد، شوقي، نبيل، عبدالرؤوف، عبدالرحمان، شرفالدين، فؤاد، عقبة، حكيم، حيدر، إسحاق، جابر، ابراهيم الخليل، سراج، زكرياء

شكراً لأصدقائي ركيبي محمد الأصيل، فؤاد، عبدالجليل، عبدالنور، عامر، عزيز، نضال، عميرة، يونس، زين العابدين رحمه الله. على سنوات صحبتهم الصالحة .

إلى أستاذي برجى داود الذي غير نظرتي في الرياضيات وجعلها مفتاحاً لنجاحي في البكالوريا.

إلى زميلتي طوال سنوات مسيرتي الدراسية الجامعية و شريكتي في هذا العمل اختي " رانيا".

اللهم كما أنعمت فزد، وكما زدت فبارك، وكما باركت فتمم، وكما أتممت فثبت.

الإهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

واخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين

أرى مرحلتي الدراسية قد شارفت على الانتهاء بالفعل، بعد تعب ومشقة دامت سنين في سبيل الحلم والعلم حملت في طياتها آمنيات اللبالي، وأصبح عنائي اليوم للعين قرة، ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجني أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر، فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضاء لأنك وفقنتني على إتمام هذا النجاح وتحقيق حلمي.

وبكل حب اهدي ثمرة نجاحي وتخرجي هذا الى نفسي الطموحة جداً وإلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة الى الأركان العظيمة في الحياة الى من شاركونا رحلتنا الشاقة الى من سعوا في بناء مستقبل مشرق لنا شكرا بحجم بذلكما فالشكر ايسر ما نحمله اليكم

أود أن أعرب عن تقديري و امتناني لمشرفي للاستاذ (قريد عمر) الذي ساعدني لتطوير هذا العمل.

الى الاعمدة الثابتة في الحياة " عائلي "

إلى الذي زين إسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم

والمعرفة، داعمي الأول في مسيرتي وسندي و قوتي و ملاذي بعد الله فخري واعتزازي والذي (مداني)

إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها، واحتضني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها والذي (سمية)

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد ومن بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها وإلى من عرفت معهم معنى الحياة اخواني (فراس وعماد) وأختي(هبة الرحمان).

إلى أعز الناس وأقربهم إلى قلبي إلى جدتي العزيزتين مليكة و الكاملة و جدي العزيزين العربي و الصحراوي اللذين كانوا عوناً وسنداً لي ، وكان لدعائهم المبارك أعظم الأثر في تسيير سفينة البحث حتى ترسو على هذه الصورة.

إلى الأقارب الذين وقفوا إلى جانبي، كما وقف أهلي ، خالاتي(لميس وعبير وخولة وهيبة و عفاف) وأخوالي (نوفل ونسيم وحسام) و اعمامي و عماتي فأمنياهم اللطيفة لي بالنجاح ودعمهم وتشجيعهم، مكنتني اجتياز مرحلة من مراحل حياتي، فلکم جزيل الشکر، ووافر الاحترام.

إلى زوج خالتي سمير الذي دعمني في هاته المرحلة أتوجه له بخالص الشكر.

إلى رفقاء الدرب الرائعين، أشكرهم على وجودهم في حياتي وتشجيعي دائماً ودفعي نحو الأمام لاسيما في تلك اللحظات التي كدت أركن فيها لليأس والاستسلام الى من تحلو بالأخاء و تميزوا بالوفاء والعطاء رفيقائي في المشوار : صديقائي سعاد، خلود، شهرزاد، عائشة، رائدة.

إلى زميلي طوال سنوات مسيرتي الدراسية الجامعية و شريكي في هذا العمل اخي "فراس".

وأخيرا من قال أنا لها " نالها " وأنا لها إن أبت رغما عنها أتيت بها، ما كنت لأفعل دون توفيق من الله ها هو اليوم العظيم هنا اليوم الذي أجريت سنوات دراستي شاقة حاملة بها حتى توالى بمنه وكرمه الفرحه التمام، فالحمد لله الذي ما تيقنت به خيرا وأملا إلا وأعزني سروراً وفرحاً ينسيني مشقتي.

" وداعاً لهذه المرحلة ، واهلاً بمستقبل مشرق نسعى لتحقيقه "

الملخص:

اشتملت الدراسة على اثر التمويل غير التقليدي و آثاره على التضخم في الجزائر ولقد انتهجنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في أجزاء الدراسة ولقد تمثلت أهم فرضيات الدراسة على أن التمويل غير التقليدي له اثر ايجابي على التضخم في الجزائر واهم توصيات الدراسة تمثلت في استثمار أموال التمويل غير التقليدي في الجانب الاستثماري مع تنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

التمويل غير التقليدي، التضخم، التمويل بالعجز، التمويل التضخمي، الإصدار النقدي الجديد، سد عجز الموازنة العامة.

summary:

The study included the impact of non-traditional financing and its effects on inflation in Algeria. We adopted the descriptive approach and the analytical approach in parts of the study. The most important hypotheses of the study were that non-traditional financing has a positive impact on inflation In Algeria, and the most important recommendations of the study were to Invest non-traditional financing funds in Investment while diversifying exports outside hydrocarbons in Algeria.

Key words:

Unconventional financing, inflation, deficit financing, inflationary financing, new monetary issuance, filling the general budget deficit.

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
أ	مقدمة
-28 5	الفصل الأول:: الأدبيات النظرية للتمويل غير التقليدي والتضخم .
-5 14	المبحث الأول : ماهية التمويل غير التقليدي.
6-5	المطلب الأول : تعريف التمويل غير التقليدي.
-6 11	المطلب الثاني : المؤيدون والمعارضون للتمويل غير التقليدي وحججهم.
6-7	الفرع الأول : الإتجاهات المؤيدة والمعارضة للتمويل غير التقليدي .
-13 8	المبحث الثاني: طرائق التدريس في العملية التعليمية
-13 11	الفرع الثاني : حجج المؤيدون والمعارضون لسياسة التمويل غير التقليدي.
-14 13	المطلب الثالث : أسباب ومبررات اللجوء للتمويل غي التقليدي.
-15 29	المطلب الرابع : الآثار الناجمة عن التمويل غير التقليدي .
-15 29	المبحث الثاني : ماهية التضخم.
-15 16	المطلب الاول : تاريخ نشأة التضخم وتعريفه.
15	الفرع الاول : نشأة التضخم .
-15 16	الفرع الثاني : تعريف التضخم.
-16 19	المطلب الثاني : انواع التضخم .
-19 21	المطلب الثالث : أسباب التضخم .
-19 20	الفرع الاول : التضخم الناشئ عن زيادة الطلب.

20	الفرع الثاني :التضخم الناشئ عن التكلفة.
-20	الفرع الثالث :التضخم الهيكلي .
21	
21	المطلب الرابع :آثار التضخم .
-21	الفرع الاول :الآثار الاقتصادية .
23	
23	الفرع الثاني :الآثار الاجتماعية .
-23	المطلب الخامس:علاج التضخم .
29	
-26	الفرع الاول :علاج التضخم عند الكينزيين .
27	
-27	الفرع الثاني :علاج التضخم عند النقديين .
28	
-28	الفرع الثالث :علاج التضخم بحسب نظرية دفع النفقة.
29	
26	الفصل الثاني:الأدبيات التطبيقية للتمويل غير التقليدي والتضخم في الجزائر .
29	المبحث الاول :حالة الاقتصاد الجزائري قبل تطبيق التمويل غير التقليدي.
30	أسلوب التعج المطلب الاول :إنهيار أسعار البترول وأثره على الإقتصاد الجزائري (2014-2017)ب
30	الفرع الاول :أسباب انهيار اسعار البترول سنة2014.
31	الفرع الثاني :الآثار الاقتصادية المترتبة عن انهيار اسعار البترول.
32	أولا: الآثار العالمية.
33	ثانيا:الآثار السلبية على التنمية المحلية بالجزائر .
34	الفرع الثالث :خطة الحكومة لمواجهة الأزمة النفطية.
35	المطلب الثاني :عجز الموازنة العامة بالجزائر(2014-2017).
36	الفرع الاول :تطور العجزالموازني بالجزائر (2007-2016).
37	الفرع الثاني :آليات تمويل العجز الموازنيبالجزائر قبل اللجوء للتمويل غير التقليدي.
37	الفرع الثالث:الانتقال من سياسة التوسع لسياسة الانكماش بالجزائر(2014-2017).
37	المبحث الثاني :الجزائر بعد اقرار التمويل غير التقليدي وآثاره على التضخم.
38	المطلب الاول :إعتماد الجزائر للتمويل غير التقليدي(2017-2019).

39	الفرع الاول :دوافع اعتماد الجزائر للتمويل غير التقليدي.
39	الفرع الثاني :إقرار التمويل غير التقليدي في التشريع الجزائري(2017).
42	الفرع الثالث :حجم التمويل غير التقليدي لصالح الخزينة العمومية(2017-2019).
50	الفرع الرابع :آلية تمويل الخزينة العمومية(قبل وبعد اعتماد التمويل غير التقليدي).
51	المطلب الثاني :حالة مؤشرات التضخم بعد عمليات التمويل غير التقليدي بالجزائر.
53	الفرع الاول :تحليل تحقيق التمويل غير التقليدي لأهدافه المسطرة.
56	الفرع الثاني :تطور التضخم بالجزائر.
65	الفرع الثالث:تحليل تأثير معدل التضخم بعمليات التمويل غير التقليدي بالجزائر.
	الخاتمة

فهرس الأشكال :

18	شكل يوضح التضخم المدفوع بعوامل جذب الطلب
19	شكل يوضح التضخم المدفوع بعوامل دفع النفقة
40	شكل يوضح تطور قيمة السحوبات من صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2007 إلى 2016
41	شكل يوضح أعمدة بيانية توضح تطور هيكل الانفاق العام خلال الفترة 2010 الى 2016
49	شكل بياني يوضح تطور نسبة الدين العمومي للفترة 2021/2017
50	شكل يبين ميزان المدفوعات للجزائر 2015-2022
51	شكل يوضح تطور معدلات التضخم بالجزائر 2019/1980
52	شكل بياني يوضح تطور متوسط معدل التضخم السنوي للفترة 2015-2023

فهرس الجداول:

33	جدول يوضح مكانة عائدات تصدير المحروقات في الميزان التجاري
33	جدول يبين أسعار أوبك 2014-2015
39	جدول يوضح تطور الإيرادات والنفقات ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2007 إلى 2016.
40	جدول رقم (2): تطور قيمة السحوبات من صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2007 إلى 2016.
42	جدول تطور الميزان التجاري تبعا لأسعار النفط خلال الفترة 2011 إلى 2016.
43	جدول رقم (1) وضع الايرادات والنفقات بعد الازمة البترولية 2015 سبتمبر 2017 الوحدة مليون دينار جزائري.
47	جدول يوضح حجم التمويل الغير تقليدي لصالح الخزينة
48	جدول هرمي يبين تطور حجم التمويل الغير التقليدي

مقدمة

المقدمة :

شهد الاقتصاد العالمي منذ القرن 19 عدة ازيمات مالية واقتصادية كان لها الاثر البالغ على العديد من المتغيرات الاقتصادية في مختلف دول العالم كالتضخم واسعار الاسهم والسندات وغيرها حيث ان اثار هذه الازيمات خلفت تصدعات كبيرة على اقتصادات الدول غير ان هذه الأخيرة تخاثرها على الدول باختلاف انظمتها.

وتزامنا مع التطور الاقتصادي لمختلف الدول تجلت المدارس الاقتصادية بمختلف افكارها وتوجهاتها والدور الذي لعبته في توجيه الاقتصاد وبعد سيطرة افكار الكلاسيك عرفت أوروبا ازمة كساد كبير سنة 1929 اثره تدهور الذي شهده الاقتصاد الاوروبي بحيث لم تكن هذه الازمة وليدة الصدفة بل كانت نتيجة مجموعة من الاسباب التي اسفرت عن كارثة اقتصادية عالمية تمثلت في ازمة الرهن العقاري سنة 2008 كما شاهد البنك الفيدرالي الأمريكي محاولة للتخفيف من حدة الازمة عبر التوجه الى السياسة النقدية غير التقليدية عبر اداة التيسير الكمي.

في بحر عام 2014 شهدت اسعار البترول انخفاضاً رهيباً بسبب التغير في السلوك الاستراتيجي لدول الاوبك وتراجع الطلب العالمي من الاسواق الصاعدة كالصين اضافة الى الهبوط المتواصل في استهلاك البترول في الولايات المتحدة الأمريكية كل هذه الاسباب وغيرها ادت بتهايو اسعار النفط على الاقتصاد العالمي بالنظر الى طبيعة الاقتصاد الجزائري نجده يعتمد على النفط اعتماداً شبه كلي كيف لا والبترول يمثل اكثر من 95% من صادراته هذا ما انعكس سلباً على مداخل الخزينة العمومية في خضم هذه التطورات حاولت الحكومة التخفيف من اثار هذه الازمة عبر العديد من الاليات اخرها كانت سياسة التمويل غير التقليدي عبر تعديل قانون النقد والقرض تقوم هذه السياسة بدور هام وحيوي في اقتصاد الجزائر من خلال تأثيرها على التضخم بما ان هذه السياسة تعتمد على الاصدار النقدي من دون مقابل له من الذهب والعملات الصعبة

اشكالية الدراسة :

ان الحديث عن الاقتصاد الجزائري وتحليل قدرته التمويلية يشكل تحدياً لكل دارس فلطالما اتسم هذا الاخير بسمة اساسية انعكست على التوازنات الاقتصادية الكلية شكل فيها النفط مصدر اساسيا لتمويل التنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي الشيء الذي جعل من هذا الاقتصاد عرضة للهزات والتغيرات التي تحدث في اسعار النفط دولياً وجعل من الهيكل الاقتصادي والتوازنات الاقتصادية الكلية مرآة تعكس كل التطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية والتقلبات التي تحدث في الاسواق الدولية والتي نجتمع عنها في الكثير من الاحيان تعثر المسار التنموي معلنا بذلك ضرورة صياغة رؤى واستراتيجيات تمويلية بديلة للتوجه نحو التنوع الاقتصادي ولعل ابرز هذه المحطات الازمة النفطية لسنة 2014 التي جعلت من اللجوء الى خيار التمويل غير التقليدي من خلال تعديل قانون 90 _ 10 امراً حتمياً ضمن هذا السياق تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على هذا الخيار التمويلي غير التقليدي في الجزائر من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما اثر التمويل غير التقليدي على التضخم في الجزائر

وتقودنا هذه الإشكالية بدورها الى طرح التساؤلات التالية :

_ ما سبب لجوء الجزائر الى التمويل غير التقليدي.

— هل ساهم التمويل غير التقليدي بالرفع ام التخفيض من التضخم في الجزائر
— هل هناك علاقة بين التضخم والتمويل غير التقليدي

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الأسئلة الفرعية نقوم بطرح الفرضيات التالية:
— توجهت الجزائر الى التمويل غير التقليدي بسبب نقص السيولة في الاقتصاد.
— يؤدي اللجوء الى التمويل غير التقليدي الى الرفع من معدلات التضخم في الجزائر.
— التمويل غير التقليدي يؤدي الى زيادة معدلات التضخم.

اهمية الدراسة:

تكمن اهمية الموضوع في كونه يعالج احد اهم مواضيع الساعة حيث ان لقرار انتهاج الجزائر للتمويل غير التقليدي من خلال قيام البنك المركزي بإجراءات استثنائية تمثلت في اقراضه للخزينة الحكومية مباشرة اهمية بالغة لدى المحللين والمختصين الاقتصاديين وذلك نظرا للأوضاع الحالية التي تعيشها بلادنا ولهذا كان لزاما علينا ان ندرس الآثار المترتبة عن تطبيق هذه السياسة

اهداف الدراسة:

وتمثل اهداف الدراسة في النقاط التالية:
— توضيح مدى خطورة التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري على التضخم في الوضع الراهن.
— بيان اهميته في سد عاجز الميزانية العمومية.
— تسليط الضوء على احد اهم ادوات السياسة النقدية غير التقليدية وتقديم الحلول الفعالة لإنقاذ الاقتصاد الجزائري من هذه الازمة.

أسباب اختيار الموضوع:

تنقسم دوافع اختيارنا لهذا الموضوع الى اسباب ذاتية واخرى موضوعية:

— الاسباب الذاتية:

الارتباط الموجود بين موضوع البحث وتخصص الدراسة.
حدائه الموضوع والرغبة في البحث في حيثيات هذا الموضوع.
الرغبة في المساهمة العلمية في حل احدى اهم اختلالات الاقتصاد الوطني.

الاسباب الموضوعية:

بيان وضعية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في ايراداته على بيع سلعة واحدة تتحكم في اسعارها عوامل دولية خارجية معرفة الاسباب التي ادت الى لجوء الدولة الجزائرية الى الية التمويل غير التقليدي.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة من الجانب المكاني في حالة الجزائر وبالتحديد دراسة اثر التمويل غير التقليدي على التضخم في الجزائر اما فيما يخص الجانب الزماني سنعتمد في هذه الدراسة على الفترة الممتدة من 2014 الى 2023.

المنهج المستخدم في الدراسة:

تماشيا مع طبيعة الموضوع استخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من اجل وصف سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر واثرها على التضخم وايضا لدراسة وتحليل البيانات والمعطيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة كما استخدمنا ايضا منهج دراسة الحالة كنموذج لتطبيق التمويل غير التقليدي في الجزائر.

مصادر جمع المعلومات والبيانات:

فيما يخص مصادر الحصول على البيانات والمعلومات فقط تم الاعتماد على عدة مراجع من بينها الكتب المجلات بالإضافة الى مواقع رسمية ذات صلة بكل من التمويل غير التقليدي والتضخم باعتبارهم متغيرات الدراسة كما تم الاعتماد على التحليل العددي للجداول الإحصائية وتحليل البيانات المتحصل عليها لإظهار مدى فاعلية التمويل غير التقليدي في ظل انخفاض اسعار.

صعوبات الدراسة:

قلة المراجع المتعلقة بالتمويل غير التقليدي.

تقسيمات الدراسة:

انطلاقا مما سبق وللإحاطة بالإشكالية المطروحة ومعالجتها منهجيا تم تقسيم خطة الدراسة ضمن مقدمة وفصلين بالإضافة الى خاتمة عامة تحتوي على حوصلة لاهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها.

فقد تم تخصيص الفصل الاول للحديث عن الاطار النظري للدراسة تحت عنوان الادبيات النظرية للتمويل غير التقليدي والتضخم وتضمن هذا الفصل مبحثين رئيسيين تناولنا في المبحث الاول مفاهيم عامة حول التمويل غير التقليدي والمبحث الثاني تطرقنا الى مفاهيم عامة حول التضخم.

اما الفصل الثاني كان تحت عنوان الادبيات التطبيقية للتمويل غير التقليدي والتضخم وتضمن هذا الفصل مبحثين رئيسيين ،تناولنا في المبحث الاول حالة الاقتصاد الجزائري قبل تطبيق التمويل غير التقليدي من 2014 الى 2017 والمبحث الثاني تطرقنا الى تطبيق الية التمويل الغير التقليدي بالجزائر 2017 وكذلك تطرقنا فيه الى حالة الاقتصاد الجزائري بعد تطبيق التمويل الغير تقليدي من 2017 الى 2023.

اما الخاتمة العامة فهي عبارة عن حوصلة لاهم النتائج والتوصيات المتوصل اليها من هذه الدراسة .

الفصل الأول :

الأدبيات النظرية للتمويل غير

التقليدي والتضخم.

الفصل الأول : الأدبيات النظرية للتمويل غير التقليدي والتضخم.

تسعى الدول لخلق التوازن في موازنتها المالية وذلك عن طريق محاولة المساواة بين إيراداتها ونفقاتها من خلال ترشيد نفقاتها والحرص على تحصيل إيراداتها إلا أن العجز غالبا ما كان مسيطرا على جل الدول بسبب تزايد نشاطات الدولة في مختلف المجالات. واختلفت أسباب العجز من دولة لأخرى حسب التوجهات الاقتصادية لكل دولة وهذا ما دفع بالدول للتحرك لتغطية هذا العجز وفق عدده اليات من بينها التمويل غير التقليدي عن طريق توجيه الحكومة الى بنوكها المركزية لإصدار نقد جديد وقد كان لهذا العجز اثر على عدده متغيرات اقتصادية كتضخم واختلاف الاثر من دولة لأخرى حسب قوه اقتصادها وحجم احتياطاتها من العملة الأجنبية والذهب.

وستتناول في هذا الفصل الادبيات النظرية للتمويل غير التقليدي والتضخم وسنخصص المبحث الاول للحديث حول التمويل غير التقليدي اما في المبحث الثاني فسنستطرق الى التضخم

المبحث الأول: ماهية التمويل غير التقليدي.

المطلب الاول: تعريف التمويل غير التقليدي.

يطلق على التمويل غير التقليدي في الادبيات المالية العامة تسمية التمويل بالعجز، التمويل التضخمي، الإصدار النقدي الجديد... وله عدة تعاريف منها:

- يعرف التمويل بالعجز او التمويل التضخمي بأنه وسيلة لتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري الى التكوين الرأسمالي وذلك عن طريق خلق النقود او ائتمان بسبب الفجوة التي تظهر في تمويل خطة التنمية الاقتصادية وفي ميزانية الحكومة. وهو اسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل اضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة عن تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا بالاعتماد على اصدار نقود ورقية جديدة او الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية ويسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الاصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد اضافية عندما عجز مواردها الحالية. -ويطلق على هذا الاسلوب التمويل التضخمي ايضا لانه يؤدي الى حدوث التضخم كونه ان الموارد الطبيعية محدودة فزيادة كمية النقود في التداول تؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات ذات العرض المحدود فتحدث فجوة بين العرض والطلب فترتفع الاسعار وتتسارع معدلات التضخم.

- يعني انه مع زيادة كمية النقود سيزداد الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي الى ارتفاع اسعارها وارتفاع الاسعار سيترتب عليه انخفاض المداخيل الحقيقية للأفراد وذلك عندما ترتفع الاسعار بمعدلات اعلى من ارتفاع المداخيل النقدية وانخفاض المداخيل الحقيقية للأفراد يعني اجبار الافراد على انقاص حجم استهلاكهم او بمعنى اخر اجبار هؤلاء على تكوين مدخول حقيقي يستخدم في تمويل التنمية.

- التمويل التضخمي يعني قيام الحكومة بتوفير التمويل لاغراض التنمية وذلك من خلال اصدار نقود جديدة من طرف البنك المركزي وذلك لغرض التوسع في الائتمان دون الحاجة الى ادخار مسبق ويتم اللجوء الى هذا النوع من التمويل لتغطية العجز

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتمويل غير التقليدي والتضخم.

الحاصل في الموازنة العامة وينتج على هذا النوع من التمويل ظاهرة التضخم حيث ان ارتفاع الاسعار في الدول النامية يشجع رؤوس الاموال الاجنبية على الانتقال اليها مما يؤدي لتنشيط عملية التنمية.

- فالتمويل التضخمي لا يقتصر على اصدار وطبع النقود بل ان فتح الحسابات الائتمانية والاعتمادات امام المنتجين واصحاب الاعمال بشروط الملائمة هي من انواع التمويل التضخمي وعليه فان التمويل التضخمي يعتبر من الممارسات التي تقوم بها الحكومة عن طريق اصدار او الاقتراض النقدي وضخه في الاقتصاد حيث يصاحب هذه الالية توقع زيادة في النشاط الاقتصادي الذي بدوره يحقق ايرادات اضافية لتغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة.

ويمكن ان نوجز اهم هذه التعاريف في:

- عبارة عن اداة للسياسة النقدية غير التقليدية تقتضي الرفع من حجم موازنة البنك المركزي عن طريق الرفع من القاعدة النقدية ويمكن ان تاخذ عدة اشكال كالزيادة في احتياطات البنك وشراء سندات الدين العام والخاص مقابل النقود المركزية وكان الهدف من ذلك ضمان الثقة بين البنوك التجارية والمستثمرين بانهم لن يكونوا تحت قيد السيولة مع انخفاض معدلات الفائدة طويلة الاجل.

- هو سياسة تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة حيث يتدخل البنك المركزي كمشتري للاصول المالية لزيادة كمية الاموال المتاحة في الاقتصاد وما يجعل السياسة النقدية غير التقليدية تختلف عن السياسة النقدية ان الاولى تهدف الى شراء الاصول المالية من اجل الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند قيمة الهدف المحدد مسبقا اي عند معدلات الفائدة الصفرية.

- التمويل غير التقليدي هو التمويل الذي يسمح للبنك المركزي بتوفير السيولة الى الخزينة العمومية بهدف تمويل النفقات تمويل العجز في الميزانية تمويل الدين العام الداخلي وتمويل صندوق الاستثمار الوطني حيث سترافق هذا مع العديد من الاصلاحات المالية والاقتصادية للحد من الانعكاسات السلبية لهذا الاجراء تأسيسا على ما سبق يمكن القول بأن:

التمويل غير التقليدي هو قيام البنك المركزي بتوفير السيولة اللازمة لاغراض التنمية من اجل تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة وذلك من خلال طبع نقود جديدة ولكن دون وجود مقابل لهذه الكتلة النقدية.

ولا ننسى التيسير الكمي لما له من علاقة مع التمويل غير التقليدي ونعرفه على انه سياسة نقدية غير تقليدية

يطبقها البنك المركزي بشراء سندات حكومية من المؤسسات المالية بما فيها البنوك التجارية مما يدعم الاقتراض وزيادة الائتمان مما يؤدي الى خلق النقود.

المطلب الثاني: المؤيدون والمعارضون للتمويل غير التقليدي وحججهم

الفرع الاول: الاتجاهات المؤيدة والمعارضة للتمويل غير التقليدي

انقسم الفكر الاقتصادي، حيال علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي إلى ثلاثة اتجاهات نجملها، فيما يلي:

1-الاتجاه الأول(اتجاه مؤيد):

ذهب الفريق الأول إلى اعتبار أن التضخم ضرورة للتنمية، واعتبره من الدوافع القوية المحركة والحافزة على النمو الاقتصادي

المنشود. إذ إن التوسع في الإنفاق النقدي يؤدي إلى تحفيز تضخم منتظم في الإنتاج والنمو الاقتصادي؛ وذلك لأن تغيرات الطلب

الفصل الأول :الأدبيات النظرية للتمويل غير التقليدي والتضخم.

النقدي الفعلي هي التي تتحكم في حركة النشاط الإنتاجي والاقتصادي باعتباره العامل المؤثر والفعال في تقدير حركة التضخم والانكماش الاقتصادي.

ويستند أصحاب هذا الاتجاه على فعالية الدور الذي تقوم به حركة ارتفاعات الأسعار التضخمية في خلق وحفز مكونات الادخار الاستثماري وتراكم رأس المال، إذ أن توظيف حصيلة الأرباح الناتجة عن ارتفاع الأسعار التي تخص الفئات المدخرة من المستثمرين والمنتجين في تمويل الاستثمارات التنموية المخططة، يدفع حركة الإنتاج للأمام، ويضاعف بالتالي من حصيلة الأرباح الجديدة والمتولدة كدعم رئيسي تقوم عليها حركة التكوينات الادخارية، مما يؤدي بالتالي إلى رفع مستويات الإنتاج الكلي والدخول والعمالة، والذي يدفع بدوره إلى النمو الاقتصادي المنشود .

ومن أنصار هذا الاتجاه كينز وبعض أتباعه، واقتصاديو مدرسة شيكاغو و مثل فريدمان، وهم يرون أن التوسع في الحقن النقدي يعتبر شرطاً كافياً ، وضرورياً للنمو الاقتصادي، ولكن في المدى الطويل فقط، على خلاف كينز الذي اعتبره في المدى الطويل والقصير معا.

2-الاتجاه الثاني(اتجاه مؤيد):

وقد ذهب أنصار هذا الاتجاه استناداً إلى أن التضخم ضرورة من ضرورات التنمية إلا أنه شرط غير كاف للنمو الاقتصادي، فهو لا يصل إلى درجة "الضرورة"، أو الرغبة الملحة، ولا تبلغ العلاقة السببية بينه وبين النمو الاقتصادي درجة الذروة، وإنما تعتبر علاقة تعاونية ليس أكثر.

ولا يعتبر أصلاً هذا الاتجاه أن التضخم عامل مسبب للنمو الاقتصادي، ولكنه شرط ضروري لحفز النمو وتحقيقه. فالدخل المتولد عن الإنفاق الكلي تتوقف فعاليته على حفز النمو الاقتصادي، وحركة النشاط الإنتاجي على ما يصاحبه من توسع في الحقن النقدي التضخمي.

والذي يتأمل هذه الفكرة، التي ينادي بها أصحاب هذا الاتجاه، يتضح له ما يكتنفها من غموض، وما يحيط بها من تضارب وتضاد. فهم يقولون إن التضخم ضرورة للتنمية، وفي الوقت نفسه، يقولون لا يصل إلى درجة الضرورة. ويقولون إن العلاقة السببية بينه وبين النمو الاقتصادي، لا تبلغ درجة الذروة، ثم يقولون إن التضخم لا يعتبر عاملاً مسبباً للنمو، وإنما هو شرط ضروري لحفز النمو وتحقيقه.

3-الاتجاه الثالث(اتجاه معارض):

إن أصحاب هذا الاتجاه نظروا نظرة مغايرة مقتضاها أن التضخم ذو طابع سلبي في عملية النمو، بل هو معيق للنمو الاقتصادي وليس حافزاً له، وهم بذلك يعتبرون أن التضخم ليس له علاقة سببية مع النمو الاقتصادي.

ومن الذين قادوا هذا الاتجاه، الاقتصادي أليس "H. S. Ellis" وهو يرى أن دوافع النمو، هي دوافع اقتصادية تتمثل في الدخل والثروة والضمان الاقتصادي، و غير ذلك. وهذه الدوافع الاقتصادية هي التي تساهم في حفز وخلق عوامل النمو الاقتصادي، من تقدم في واكتساب المهارات، وخلق التكوينات الرأسمالية والنمو السكاني، في حين أن دور العرض النقدي، ينحصر فقط في نقل الدوافع الاقتصادية تلك، ومضاعفة دورها في عملية النمو الاقتصادي وليس في خلقه. وبذلك فهو يرى أن التضخم النقدي ليس من العوامل المسببة للنمو، وإنما هو من عوامل تيسير تحقيقه.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتمويل غير التقليدي والتضخم.

الفرع الثاني: حجج المؤيدون والمعارضون لسياسة التمويل غير التقليدي.

أولاً: حجج المؤيدون:

لاشك أن المؤيدين للتمويل بالتضخم، ينظرون في الأساس إلى كونه وسيلة سهلة للحصول على رأس المال لتغطية العجز في موارد التمويل الأخرى من المدخرات الفردية. كما يرون أنه حل سريع لمشكلة النقص في موارد الإنتاج الضرورية لأغراض التنمية الاقتصادية. وإن كان بعض هؤلاء يميل إلى أن هذا النوع من التمويل يجب أن يكون في حدود معينة، وبالاشتراك مع سياسات مالية أخرى، وأن يصاحب استخدامه إجراءات معينة لضبطه والتحكم فيه .

ومن مجمل المبررات والحجج، التي اعتمد عليها أنصار سياسة التمويل التضخمي ما يلي:

تكوين الادخار والتراكم الرأسمالي:

بنيت هذه الحجة على طبيعة الدور الذي يقوم به التمويل بالتضخم، وهو تكوين الادخار الإجباري، وحفزه لمعدلات تراكم رأس المال اللازم للتنمية. وبالتالي تستطيع هذه البلاد المتخلفة التي تستخدم هذه الوسيلة أن تسد الفجوة البالغة بين الادخار الحقيقي المحدود والموارد الأخرى المتاحة، والاستثمارات الضخمة اللازمة لتحقيق التنمية. فالتمويل التضخمي يساهم في توفير موارد الإنتاج، وتوظيفها في أغراض الاستثمار التنموي الكفاء، والتعجيل في عملية التنمية الاقتصادية.

والأسس التي تستند عليها ديناميكية التمويل التضخمي، تتمثل في عملية تحويل الموارد الإنتاجية من قطاعات سلع الاستهلاك، إلى قطاعات سلع الاستثمار، إذ إن جوهر عملية التمويل بالتضخم، هو زيادة الادخار على حساب خفض معدل الاستهلاك، وهو أساس عملية التنمية السريعة في البلاد النامية.

وبدراسة الأثر التضخمي على الادخار والاستهلاك، يلاحظ أن التضخم يزيد من التكاليف الإنتاجية لعوامل الإنتاج، وبالتالي فهو يرفع عمدا مستوى الأسعار الجاري، ومن ثم يقوم بخفض القوة الشرائية للدخول النقدية الزائدة بيد الأفراد، مما يؤدي لتقليل الاستهلاك .

وفي اعتقادنا أن هذه الحجة ليست منطقية في كل الأحوال، وعلى وجه الخصوص، في الحالة التي تكون فيها دخول الأفراد منخفضة جدا ، كما هو الحال في البلدان النامية، إذ إن الزيادة في معدل الأسعار، تؤدي إلى المزيد من الحرمان وليس النمو. ومن جهة أخرى، فإن تدهور القوة الشرائية، يدفع بالأفراد إلى تحويل ما لديهم من نقود إلى أشكال أخرى، كالعقارات والأصول الثابتة وهذا أيضا ، يؤدي إلى تعطيل الاستثمارات المخططة؛ بسبب نشوء استثمارات عشوائية ولدت لمحاربة انخفاض القوة الشرائية. وعلى كل، فهذه الحجة تقوم على مبدأ رئيسي هو تحقيق قدر من الادخار الإجباري للإسراع بعملية التنمية، وحفز الاستثمار في البلاد النامية .

ويرى البعض أن هذا الأسلوب هو السبيل الوحيد لرفع معدلات الناتج الكلي والدخول، وخير وسيلة لتمويل برامج الاستثمار الضخمة والطموحة. واستنادا على أن الوقائع العملية أثبتت طردية العلاقة بين النمو السريع للاقتصاد القومي، وتراكم رأس المال، والادخار المحفز، وذلك على ضوء التجارب التنموية لكثير من البلدان النامية والمتقدمة، والتي اعتمدت على الادخار الإجباري، في تمويل عملياتها التنموية . وضرب لذلك أمثلة، كالتحول الاقتصادي البريطاني، في القرن التاسع عشر، والاقتصاد الأمريكي في أوائل القرن العشرين، وما شجهدته اليابان من تحولات اقتصادية منذ النصف الثاني من القرن العشرين.

ولكن لا يشكك أحد في التقديرات القائلة أن النقلات الكبيرة التي حدثت في اقتصاديات هذه الدول كانت بسبب عوامل مادية أخرى، بجانب التضخم، وأن معدلات التضخم نفسها، لم تكن عالية بالقدر الذي يمكن من إثبات قوة هذه الأداة، وإلا لما كان هنا ما يمنع جميع الدول النامية، وكذلك المتقدمة، بطباعة أكبر قدر من النقود لتمويل المزيد من التنمية . والحقيقة، أننا لا نريد أن ننفي دور التمويل التضخمي في الإسراع بالنمو، مع وجود العوامل الأخرى، إلا أن ذلك ليس دليلاً على فعاليته المطلقة بالقدر الذي يجعله وسيلة من الوسائل المحبذة لتمويل برامج الاستثمار الضخمة والطموحة .

التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية:

وهذه الحجة، تستند على وجود موارد وقوى إنتاجية كبيرة في البلاد النامية غير مستغلة. ويرى أنصار هذه الحجة أن التمويل التضخمي يقوم بتشغيل هذه الموارد تشغيلاً كاملاً . فهم يرون أن حقن الاقتصاد القومي بجرعات قوية من النقد التضخمي، يساهم في رفع التكاليف الإنتاجية لتلك الموارد الداخلة في الإنتاج، لتحسين مستوياتها المعيشية والإنتاجية، مما يرفع من معدلات فوائض الطلب، سواء في قطاعات الاستهلاك أو الاستثمار فيشجع المنتجين والمستثمرين على زيادة إنتاجيتهم، ومن ثم المعروض من سلع الاستهلاك، فلا ترتفع الأسعار، وكل هذا يتوقف على مدى الاستخدام الكامل للموارد، وقوى الإنتاج المتاحة لمضاعفة الإنتاج الكلي والدخول.

ويرون أن عملية تشغيل الموارد الإنتاجية بالتمويل التضخمي تزيد من الطاقة الإنتاجية لأجهزة الإنتاج المحلية، فترتفع الإنتاجية على مستوى الاقتصاد القومي بأكمله إلى الدرجة التي يستطيع فيه العرض الكلي من سد كفاية فوائض الطلب الكلي، فتعتمد الفرصة أمام ظهور ارتفاعات تضخمية في الأسعار، وكأن التضخم في هذه الحالة يقضي على نفسه بنفسه . وقد أخذ على هذه الحجة، استنادها على التحليل الكينزي، بضرورة استخدام التمويل التضخمي لتحقيق التشغيل الكامل للموارد، مع أن هذا التحليل ينطبق على الاقتصاد المتقدم دون النامي، نظراً لمرونة الطاقة الإنتاجية للموارد في الاقتصاد المتقدم، وضعفها في الاقتصاد النامي، مما يحول دون استيعاب الزيادة الأصلية في الطلب الفعلي فترتفع الأسعار. ظاهرة الوهم النقدي:

وتقوم هذه الحجة على أساس حفز الدخل النقدي الوهمي على حساب الدخل الحقيقي. وهذا معناه إيهام العمال والمستخدمين بقبول الزيادات الوهمية في دخولهم النقدية تشجيعاً لهم على رفع مستوياتهم الإنتاجية؛ لتحقيق أعلى مستوى من الناتج الكلي، ضمن النتائج الإيجابية للزيادات الرأسمالية في الدخل النقدية للأفراد، وتشغيل المزيد من القوى العاملة، والعاطل منها بصفة خاصة، أو تشغيل المستخدم منها ساعات إضافية، وإحداث حركة تحويلات في مجال الاستخدام بين القطاعات الإنتاجية المختلفة.

وهذه الحجة ليست عملية، لأن الواقع لم يثبت شيئاً من فعاليتها، بل أثبت على الجانب الآخر سلبيتها، ولا سيما أن الزيادات التي تنشأ على دخول الأفراد يتم امتصاصها عن طريق الزيادات السعريّة التي يولدها التمويل التضخمي نفسه وبالتالي، ربما يجعل الأفراد في وضع مالي أشد صعوبة من أوضاعهم السابقة .

وثمة سبب آخر، هو أن موارد الإنتاج من العمالة ليست على درجة كبيرة من المرونة بالنسبة لتشغيلها، فضلا عن أنها بحاجة إلى ما يكملها من عوامل الإنتاج الأخرى، وكذلك قد يترتب على عملية "الديناميكية" هذه استمرار ارتفاع الأسعار، وخاصة بعد اكتمال المشاريع التي تم تمويلها.

حفز الاستثمار:

وهذه الحجة مبنية على العلاقة بين ارتفاع الأسعار التضخمية وحفز الاستثمار. إذ يرون أن ارتفاع الأسعار المستمر، يحفز المنظمين والمستثمرين على زيادة استثماراتهم، ويشجعهم على سهولة الحصول على الائتمان المصرفي مما يحفز بالتالي النمو الاقتصادي. وإزاء ارتفاعات الأسعار التضخمية والارتفاعات في فوائض الطلب الفعلي، وبفعل عوامل الربح الجزئي يندفع المستثمرون إلى مضاعفة إنتاجيتهم، بإقامة مشاريع استثمارية جديدة.

ولكن هذه الحجة كسابقتها، لم تسلم من العيب، إذ إن الاستثمار المتولد عن زيادة في الأسعار يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، مما يضطر معه أصحاب المشاريع إلى زيادة أكبر في أسعار منتجاتهم، أو تقليل القوى العاملة مما يؤدي في كلا الوضعين إلى تأثير المنتجات تأثيرا سلبيا مباشرا، كنتيجة لتأثير الطلب الكلي عند ارتفاع الأسعار المستمر.

ومما يؤخذ على هذه الحجة أيضا عدم ضمان توجه الاستثمارات للأغراض الإنتاجية النافعة، واتجاهها لأغراض المضاربة، وتكوين المخزون أو الاستثمار في إنتاجية السلع الاستهلاكية الكمالية البعيدة عن نطاق التسعيرة الإجبارية، مما يزيد من حدة الارتفاعات في الأسعار بالنسبة لسلع الاستهلاك والغذاء الضرورية الأمر الذي يؤثر على الدخل، ويقتل هذه الحجة في مهدها. حجج المعارضون:

لقد أنكر هؤلاء المعارضون على المؤيدين حججهم التي تؤكد العلاقة بين التمويل التضخمي، وحفز التراكم الرأسمالي، إذ إن هذه الحجة تستند على "ميكانيكية" التمويل التضخمي، في خلقه لموارد الإنتاج من الادخار الإجباري. وقد قدموا حجة معارضة تتمثل في إنكارهم انتظام عملية التحول في موارد الإنتاج من القطاعات الاستهلاكية إلى القطاعات الاستثمارية بمجرد الزيادة في القوة الشرائية التضخمية، بل ربما يؤدي الأمر إلى ازدياد حركة التحول للموارد تلك من القطاعات الأكثر إنتاجية إلى القطاعات الأقل إنتاجية والمبذرة، مما يترتب عليه فقدان الثقة في ضمان التمويل الاستثماري وزيادته وربما يحدث عكس ما هو مقصود، فيتكون نوع من الادخار السلبي، الأمر الذي يضعف بالتالي من قيمة وحجم المدخرات التمويلية المتحققة فعلا. هذا فضلا عن أنه في الدول النامية، لا تتحقق زيادة في المدخرات أو الاستثمار بوجه عام، حيث تتجه البواعث والتفضيل بالنسبة إلى كيفية المدخرات وأرباح التضخم اتجاهات مختلفة عما نجده في الدول المتقدمة.

وكذلك، فمعارضو سياسة التمويل التضخمي ينكرون انتظام حركة التحول في الدخل النقدية للأفراد نحو القطاعات الإنتاجية والاستثمارية، وربما تنساب هذه الزيادة الإجبارية في الدخل إلى قنوات غير استثمارية، أو قنوات ذات صبغة تبذيرية كمشروعات المضاربة على شراء الأراضي الزراعية، والأبنية المقامة واقتناء السيارات ذات الموديلات الأحدث، والتخلص من الموديلات القديمة، وهكذا. وربما تدفع الظروف الاقتصادية السيئة بالمستثمرين المواطنين للخروج بهذه الفوائض لاستثمارها في الخارج.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتمويل غير التقليدي والتضخم.

ومما أشاروا إليه أن التوجه التضخمي وما يؤدي إليه بشكل عام من ارتفاع مستمر في الأسعار قد لا يرتب الأثر المتوقع من التكوين الرأسمالي وذلك بسبب قضاء الأسعار على كل ما ينشأ من زيادة في المدخرات وربما تقضي على أكثر من مجرد الزيادة. أما بالنسبة لحجة التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية، والمبنية على إمكانية تشغيل الموارد، والطاقت الإنتاجية المتوفرة في البلدان النامية، والتي تتوقف على استغلالها مقتضيات التنمية العاجلة في حفز مكونات رأس المال المنتج للسلع وبحيث تؤدي عملية تشغيل الموارد بالتمويل التضخمي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لأجهزة الإنتاج المحلية، بحيث تغطي المستويات الإنتاجية المتحققة جميع الزيادات في معدلات فوائض الطلب، فلا ترتفع الأسعار .

ولعل وجه الخطأ هنا في رأي معارضي السياسة التضخمية، هو أنها مبنية على التحليل الكينزي في ضرورة استخدام التمويل التضخمي لتحقيق التشغيل الكامل للموارد وفي الاقتصاديات المتقدمة لا النامية نظرا لمرونة الطاقة الإنتاجية للموارد في الاقتصاد المتقدم وضعفها في الاقتصاد النامي مما يحول دون استيعاب الزيادة الحاصلة في الطلب الفعلي فترتفع الأسعار. أما بالنسبة لظاهرة الوهم النقدي التي احتج بها المؤيدون كما أشرنا إلى ذلك سابقا فإن المعارضين يرون أن موارد الإنتاج المتاحة في الاقتصاديات النامية ليست على درجة كبيرة من المرونة التي تسمح بتشغيلها في الحال، وبمجرد زيادة الإنفاق النقدي التضخمي، فضلا على أن إمكانية استخدامها تتوقف على مدى توفر ما يكملها من عوامل الإنتاج الأخرى التي تعجز سياسة التمويل التضخمي عن توفيرها في الحال، كما قد يظهر عجز هذه الديناميكية، عند استخدام التضخم في تمويل مشاريع الاستثمار الاجتماعي، كالمدراس، والمستشفيات وهكذا، حيث ستوالي الأسعار ارتفاعها بعد اكتمالها.

أما في مجال العلاقة الإيجابية بين التضخم وحفز الاستثمار التي نادى بها مؤيدو التمويل التضخمي، فقد أنكر المعارضون هذه العلاقة، ومالوا إلى الأخذ بعكسها تماما، فزيادة الإنفاق النقدي التضخمي تؤثر سلبا في تصرفات الأفراد من مستثمرين ومستهلكين؛ لأن سهولة الحصول على النقد الائتماني قد يشجع المستثمرين والمتجدين على توظيفه في عمليات استثمارية غير منتجة، أو ربما تكديسها في المخازن لانتظار المزيد من ارتفاع الأسعار.

وخلاصة القول، فإن معارضي سياسة التمويل التضخمي ينحصر نقدهم لمؤيدي التمويل بالتضخم في أنهم بنوا أفكارهم وفقا لما يجري بالدول المتقدمة، ولم ينتبهوا إلى الفرق الكبير بين ظروف البلدان المتقدمة وإمكاناتها، بالمقارنة مع ظروف البلدان النامية، وطبيعة التركيب البنائي للاقتصاديين. ولذلك فإن نقطة البدء في نظرهم تتمثل في إحداث تغييرات جذرية في هياكل الاقتصاد النامي وهياكل الإنتاج المحلية فيه، للتمشي مع التطورات في أساليب الاستخدام التمويلي، فطبيعتها البنائية الغير متقدمة لا تتكيف بالضرورة مع استحداث التنمية العاجلة وحفز الاستثمارات التنموية الضخمة، بل على العكس من ذلك، فإن طبيعتها تلك وفقدانها لأهم مقومات التنمية المكتملة تجعل من المستحيل إحداث نوع من التوازن في الزيادة ما بين فوائض الطلب الكلي، وفوائض العرض من السلع الاستهلاكية، مما يسمح بحدوث ارتفاعات تضخمية في مستويات الأسعار.

المطلب الثالث: اسباب و مبررات اللجوء الى التمويل غير التقليدي .

عندما يحدث عجز في الموازنة والمقصود به التباين الشديد بين نمو النفقات العامة للدولة ونمو الإيرادات العامة وهو كذلك عجز الإيرادات العامة عن مواجهة النفقات العامة فتلجأ الحكومة الى فكرة التمويل التضخمي نتيجة لعجز مصادر التمويل العادية (المدخرات و الفوائض (سواء الاجبارية او الاختيارية لتغطية الفجوة بين الانفاق الحكومي والمصادر التمويلية وقد اعتبر التمويل

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتمويل غير التقليدي والتضخم.

التضخمي انواع الادخار الاجباري وهناك شروط لنجاح هذا الاسلوب اهمها توجيه الكتلة النقدية الاضافية الى مجالات الانتاجية الحقيقية حتى تغطي هذه الكتلة بسلع حقيقية وهذا ما لا يتوفر في البلدان النامية بسبب عدم مرونة جهازها الانتاجي وبالتالي ستكون هناك اثار سلبية على التنمية عموما وعلى الطبقات الاجتماعية بوجه خاص وعليه نستنتج ان الدولة تعتمد احداث العجز في موازنتها بهدف احداث آثار توسعية وخاصة في اوقات الركود والانكماش في ظل عدم توفر مصادر تمويل لدى الحكومة. والعجز في حد ذاته لا يمثل أي مشكلة، إذا ما استخدمت موارد الموازنة العامة لتوليد إيرادات إضافية تكفي لتغطية نفقات خدمة الاقتراض. والدول التي تتمتع بمعدلات عالية من المدخرات وأسواق منظمة لرأس المال، يمكن استيعاب أوجه العجز بسهولة، دون أن تتعرض اقتصادياتها القومية للتضخم ودون أن يتأثر انتاجها القومي. وعامة فإن مشكلة العجز تظهر بشكل واضح في الدول النامية التي تعاني من ضعف معدلات الادخار، وعدم وجود أسواق لرأس المال، حيث أن استمرار العجز يؤدي لتصاعد معدلات التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي.

ولقد أجاز المفكر الاقتصادي جون مينارد كينز للدولة اللجوء إلى الإصدار النقدي كوسيلة لتغطية النفقات العامة، وخاصة في فترات الكساد الاقتصادي وانتشار البطالة بين أفراد القوة العامة، على أن تتوقف الدولة فوراً عن استعمال هذه الوسيلة إذا ما تم التشغيل الكامل للجهاز الإنتاجي بالدولة والا يحدث عن ذلك ارتفاع حاد في الأسعار. ويرى المؤيدون لسياسة التمويل بالعجز أو ما يعرف بالتمويل التضخمي أنه يحقق الأمور الآتية:

- إن التمويل بالعجز يساعد على تحقيق الادخار الاجباري عن طريق رفعه للأسعار ومن ثم تخفيضه للاستهلاك حيث يترتب على ذلك زيادة موارد الاستثمار.
- يؤدي التمويل بالعجز إلى تحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية ذلك عن طريقين هما:

إن التمويل بالعجز يمكن الدولة من الحصول على القوة الشرائية التي تستطيع بموجبها أن تقوم بما الاتفاق على مشروعات التنمية وتحصل بها على الموارد الاقتصادية اللازمة من عمالة مدربة وماهرة والآلات وفنون انتاجية، كما تستطيع بحصولها على القوة الشرائية للتحكم في حركة الموارد الاقتصادية وتوجيهها حسب اولويات التنمية. يؤدي التمويل بالعجز الى زيادة الطلب على المنتجات والى زيادة الارباح فينشط بذلك الاستثمار ويزيد معدل التنمية الاقتصادية وذلك في أي اقتصاد يتمتع بمرونة في جهازه الانتاجي.

إن سياسة التمويل بالعجز بارتكازها على الاصدار النقدي الجديد تزداد أهميتها في الدول التي استنفدت طاقتها الضريبية والافتراضية، فعن طريق الزيادة في كمية النقود المطبوعة تستطيع الدولة سد فجوة تمويلية في خطة التنمية الاقتصادية وفك الاختناقات في الانتاج.

تظهر أهمية التمويل بالعجز في الدول النامية للأسباب التالية:

- لتعويض النقص الحاصل في كمية النقود بسبب انتشار عادة الاكتناز في هذه الدول عن طريق الاصدار النقدي الجديد والتوسع الائتماني.

- عدم وجود الاجهزة المالية والمصرفية الكفاء في الدول النامية يقضي بأن يكون التمويل بالعجز وسيلة من وسائل التجميع الرأسمالي.

- إن التمويل بالعجز يشجع الوهم النقدي الحاصل بفعل التضخم والمتمثل في زيادة الدخل النقدية وبالتالي يغري العمال على المزيد من العمل ظنا منهم أن مداخيلهم الحقيقية قد ازدادت كما يشجع ملاك الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال على تقديم ما يملكون من عناصر الانتاج مقابل الزيادة المتوقعة في الدخل النقدية لهذه العناصر وتستطيع الدولة اعتمادا على هذا الوهم بناء مشروعات التنمية الاقتصادية.

المطلب الرابع: الآثار الناجمة عن التمويل غير التقليدي

تؤثر آلية هذا التمويل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، فطرح كميات إضافية من النقود في التداول دون أن ترفقه زيادة إضافية في الانتاج يؤدي الى زيادة الطلب نتيجة لزيادة القوة الشرائية التي ولدتها كمية النقود الجديدة، ونتيجة لزيادة الطلب ترتفع الاسعار بشكل أكبر من كمية النقود نفسها فتحدث حالات التضخم النقدي الذي يترك آثاره الضارة على الاقتصاد الوطني، وبالتالي يمكن استخدام التمويل بالعجز في شكلين هما:

إصدار عملة جديدة والاقتراض من الجهاز المصرفي، والهدف الاساسي منهما هو الاسراع بالتنمية فافرضا توضيحات عاجلة من أجل رفاهية آجلة. لكن إمكانيات التمويل التضخمي محدودة في الدول النامية نظرا لعدم مرونة الجهاز الانتاجي فيها، مما قد يلحق بها أضرارا نتيجة الاتجاه الى الاستثمار غير المنتج والمضاربات واكتناز المعادن. وقد لا يساعد التضخم على اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية والمستثمرة نظرا لتخوفها من ارتفاع تكاليف الإنتاج، كما ينجم عنه زيادة التفاوت في الدخل، ويؤدي التمويل بالتضخم الى خفض الصادرات وزيادة الواردات. والتي يمكن اجمالها فيما يلي:

- يترتب على التضخم إضعاف ثقة الافراد في العملة وإضعاف الحافز على الادخار.

- عدم زيادة الإنتاج لمواجهة الأموال الجديدة كقوة شرائية وبالتالي ترتفع الأسعار نتيجة عدم امتصاص الكميات الجديدة من النقود.

- يؤدي ارتفاع المستوى العام الأسعار خصوصا أسعار عوامل الإنتاج، إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي يشكل عائقا أمام زيادة حجم الإنتاج.

- انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية أمام العملات الأجنبية يؤدي إلى ارتفاع ثمن الصادرات في الأسواق العالمية مما يفقدها القدرة على المنافسة. ومن ناحية أخرى، انخفاض حصيلة الدولة من العملات الصعبة يضعف الثقة في الإنتاج الوطني، ويمثل خطورة على البلدان النامية التي تعتمد في مواردها على الصادرات في تمويل ميزانياتها العامة.

- يؤدي انخفاض القوة الشرائية إلى ارتفاع الواردات وبالتالي تخفيض حجم الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، هذا الأثر يمثل خطورة على البلدان النامية التي تعتمد في مواردها على الصادرات في تمويل ميزانياتها العامة.

- يترتب على التضخم حدوث المضاربات وارتفاع قيمة العقارات والمعادن النفيسة لعدم الثقة في العملة الوطنية وهروب الأموال الأجنبية من البلاد وعدم تشجيع الاستثمارات الأجنبية في البلاد.

- يؤدي الإصدار النقدي الجديد إلى إعادة توزيع الدخل أو الثروة الوطنية بشكل غير عادل، حيث يزداد الأغنياء غنى والفقراء فقرا.

الفصل الأول :الأدبيات النظرية للتمويل غير التقليدي والتضخم.

-إعادة توزيع الدخل الوطني في غير صالح أصحاب الدخل الثابتة كالموظفين وهو أيضا في غير صالح الدائنين،ولصالح المدينين وأصحاب المشاريع.

-إعادة توزيع الثروة بين أصحاب الاصول المادية وأصحاب الثروة المالية، إذ يستفيد أصحاب الاصول المادية من عقارات وأراضي وأوراق مالية وغيرها باعتبار أن التضخم سوف يرفع من قيمة استثماراتها وبالتالي تزداد عائداتها في حين أن أصحاب الاصول المالية وخاصة أصحاب المعاشات سيخسرون جزء من القيمة الحقيقية لأصولهم نتيجة ارتفاع الاسعار وإنخفاض القوة الشرائية لهذه الاصول.

-زيادة عجز الموازنة للدولة، ذلك أن اللجوء إلى التمويل غير التقليدي يؤدي الى حدوث التضخم الذي يخلق آثارا سلبية تؤدي الى زيادة عجز الموازنة العامة أي أن هناك علاقة تبادلية بين التضخم والعجز فالعجز يزيد من التضخم والتضخم يفاقم من عجز الموازنة العامة للدولة.

-اختلال في تنفيذ مشروعات التنمية بسبب استحالة تحديد تكاليف المشروعات بصفة نهائية.

-اختلال النشاط الاقتصادي إذ توجه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الإقتصادي التي لا تفيد عملية التنمية،ويتجه قسم هام من الاموال الى ادارة الاستيراد والمضاربة التجارية .

-اختلال ميزان المدفوعات، حيث يعمل ارتفاع المستوى العام للأسعار على خلق عجز في ميزان المدفوعات، إذ أن التضخم يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاجنبية نظرا لارتفاع أسعار السلع المحلية وهو ما ينجم عنه ارتفاع الواردات وتقليل حجم الصادرات نتيجة ضعف موقف المصدرين المحليين اتجاه ارتفاع أسعار السلع المحلية ومن ثم ضعف منافستها للسلع الاجنبية. وبالتالي فإذا تم الاعتماد على هذا التمويل عن طريق الاصدار النقدي أو التوسع في منح الائتمان فسيؤدي الى تحمل التكاليف والنتائج السابقة مما يؤدي إلى إعاقه التنمية. لذلك لابد من اعتبار التمويل التضخمي وسيلة استثنائية وليس أساسية في إحداث التنمية مع اعتبار أن البلاد النامية لا تتوفر فيها البيئة التي تتوافق مع هذا النوع من التمويل مع وجود رقابة دقيقة على حجمه وتفاعلاته واتجاهاته حتى لا يخرج عن السيطرة، وهذا لا يتوافر في الدول النامية.

المبحث الثاني: ماهية التضخم

تعد ظاهرة التضخم من الظواهر الاقتصادية الكلية ،وهي احدى المشكلات التي عانت وتعانيها كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء ،وقد شغلت الاقتصاديين لمدة طويلة منذ شيوعها بعد الحرب العالمية الثانية وخصوصا في سبعينيات القرن الماضي ، فهي ظاهرة لا تقل اهمية عن بقية الظواهر الاخرى من حيث اثرها الكبير ودورها الفاعل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي و الاجتماعي في البلدان ،حتى تحول التضخم الاقتصادي الى ظاهرة عالمية تجندت لدراساتها العقول الاقتصادية بغية الوصول الى حلول ،لايقاف هذا الخطر الزاحف ،وتلافي اثاره السيئة .

المطلب الأول: تاريخ نشأة التضخم وتعريفه

الفرع الأول : تاريخ نشأة التضخم

على الرغم من الاهمية الكبيرة التي يحتلها التضخم في الفكر الاقتصادي المعاصر فانه لا يبدو هناك اجماعا على تعريف معين لهذا الاصطلاح ،من هنا فضل بعض الاقتصاديين العزوف عن تعريف التضخم .اما معناه السائد فينصرف الى الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للاسعار ،وهو تعريف يتضمن ارتفاع متوسط الاسعار بشكل عام وليس مجرد بعضها او القليل منها ،كما يؤكد التعريف استمرارية الارتفاع وليس الارتفاع المؤقت . في العصر الروماني ضخت في الاسواق مقادير كبيرة من الذهب و الفضة المستولى عليها من الدول المفتوحة فادت هذه الزيادة المفاجئة الى ارتفاع حاد في الاسعار فكان ذلك مثالا مبكرا جدا على التضخم النقدي .وابان العصور الوسطى تعرضت العملة للتقليل و التخريب وهو ما ادى الى سلسلة من دورات خفض قيمة العملة و اصلاحها ،وبنهاية القرن الخامس عشر كان مايصك منها يحتوي على نصف وزن المعدن و نقائه المعياريين ،وزاد الامر تدهورا عقب اكتشاف القارتين الأمريكيتين اذ قام الغزاة الاسبان بسلب الإمدادات الأولى من الذهب و الفضة من رعاياهم الجدد و اقتران تزايد امدادات النقود بارتفاع المستوى العام للاسعار .اما في العصر الحديث فقد خبطت عملية تطور النقود كوسيلة للدفع خطوة واسعة حينما اصبحت الاوراق النقدية غير القابلة للتحويل (النقود الورقية) مقبولة بشكل عام الامر الذي دفع الحكومة الفرنسية الى اصدار عملة ورقية غير قابلة للتحويل للتغلب على همومها المالية لكن سرعان ما تسببت الإعداد الضخمة التي صدرت منها في ان تفقد قيمتها وتوقف قبولها . وملخص القول ان مشكلة التضخم زادت حدتها و اصبحت اوسع انتشارا في ظل نظام النقود الورقية غير قابلة للتحويل ونشأة المصارف و الائتمان خصوصا في العصر الحديث فالاشياء التي كانت في الماضي وسيلة للدفع عادة ما كانت مرغوبة لذاتها وتتصف بندرة طبيعية . (العزیز، 2016، صفحة 24)

الفرع الثاني: تعريف التضخم

من المتفق عليه بين المالية والاقتصاد انه ليس لكلمة التضخم معنى واحد او مفهوم محدد بل اختلف تعريف التضخم عند هؤلاء المفكرين والعلماء وباختلاف المقصود منه ،والزمن الذي حل منه ،وقد كان من نتيجة هذا الاختلاف في المقصود بكلمة التضخم اختلاف التعاريف له التي نذكر منها :

التعريف 1: هو الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للاسعار ، كما يمكن تعريفه وبنفس القدر من الدقة على انه الانخفاض المستمر والمتواصل في القوة الشرائية للنقود . (السمهوري، 2012، صفحة 440)

الفصل الأول :الأدبيات النظرية للتمويل غير التقليدي والتضخم.

التعريف 2: يعرف قاموس الكلية الامريكية التضخم بأنه توسع غير ملائم في عملة البلد باصدار نقد ورقي لا يمكن سداد قيمته عينيا (أي بذهب). (الفتوح، 2015، صفحة 297)

التعريف 3: يعرف التضخم بأنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض . (الزبيدي، 2011، صفحة 32)

التعريف 4: عرفه روبرتسون بأنه "عدم ملائمة الانتاج للاحتياجات الضرورية والاجتماعية وتوزيع غير عادل للدخول بين الفئات المساهمة في الانتاج"

ويرى بعض الاقتصاديين ان هذا يعد من افضل المفاهيم للتضخم ،حيث يتضمن العديد من الجوانب الجوهرية في التضخم والمتمثلة في كونه ظاهرة مركبة معقدة اقتصادية واجتماعية ،اضافة الى كونه عملية او ظاهرة بنائية اختلالية في العلاقات التي تربط عناصر الاقتصاد ببعضها ،وخاصة مايحدث من اختلالات عميقة في العلاقات بين الاسعار النسبية لمختلف السلع و الخدمات . نلخص من ذلك بالقول انه ليس من السهل ايجاد تعريف جامع مانع للتضخم ،نظرا لتنوع مظاهره من جهة وتعدد مسبباته من جهة ثانية ،بل وتداخل وتفاعل هذه المسببات وعدم ظهورها بجلاء من جهة ثالثة ،ولعل من اصح المناهج لدراسته ما ينظر له على انه ظاهرة مركبة معقدة اجتماعية واقتصادية ،وهو في الوقت ذاته ظاهرة اختلالية ،بمعنى ان مسبباتها ترجع في جذورها الى اختلالات عديدة في العلاقات و العناصر الاقتصادية والاجتماعية .ثم انما في النهاية ظاهرة اختلالية من حيث اثارها ،فهي نبعث من اختلالات قائمة وسوف يتضح لنا ذلك جليا كلما سرنا مع البحث مطلعين على انواع التضخم واسبابه واثاره . (دنيا، النقود و التضخم ، 2017)

المطلب الثاني :انواع التضخم

ان سرد الأنواع المختلفة للتضخم يقتضي أن يكون بناء على المعايير المختلفة في تحديد مفهوم كلمة التضخم معيار حدة التضخم :

التضخم الجامح :وهو اخطر انواع التضخم واشدها اثارا على الاقتصاد القومي ،حيث يؤدي الى ارتفاعات شديدة للأسعار دون توقف ،وتفقد النقود القدرة على اداء وظائفها ،حتى تصبح عديمة القيمة حيث يقتضي الامر ، اصدار عملة جديدة لتحل محل العملة القديمة ،وينشأ اصلا من حدوث تفكك اجتماعي وانحيار النشاط الاقتصادي ،او عدم قدرة الحكومة على ضبط الامور فتفقد سلطتها على الشعب ،او تعتمد الحكومة تخفيض العملة تخفيضا كبيرا ،للتخلص من التزاماتها الخارجية وخاصة اذا كانت ناشئة بسبب الحرب . (دعاس، 2007، صفحة 128)

التضخم الزاحف :هذا النوع هو المنتشر في دول العالم في الوقت الحاضر ،وهو تضخم ترتفع فيه الاسعار ببطء ولكن بشكل مستمر . فالزيادة في الاسعار تكون دائمة ومنتالية ولا تؤدي الى عمليات تراكمية او عنيفة في المدة القصيرة ،فهي لا تتطور بشكل راسي ولكن تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي المستمر على المدى الطويل فهي تتخذ شكل منحني تراكمي ،أي يتخذ شكل الدالة التدريجية المتصاعدة غير المستمرة اللاهائية وقد انقسم الاقتصاديون حول ضرر هذا النوع من التضخم وخطورته على اقتصاديات الدول الى فريقين :

الفصل الأول :الأدبيات النظرية للتمويل غير التقليدي والتضخم.

الفريق الاول _يهون من خطورة هذا النوع ويرى انه لايشكل خطرا على الاقتصاد بل يراه نافعا حيث يكون دافعا للنمو الاقتصادي .

الفريق الثاني_يرى خطورة هذا النوع لانه قد يخرج عن التحكم فتتسارع نسبة الارتفاع في مستوى الاسعار او ان الاستمرار في معدل ارتفاع الاسعار لمدة طويلة يخرج عن كونه تضخما زاحفا . (طه،2012، الصفحات 77-78)

التضخم العنيف :

ذا النوع من التضخم يمكن ان يتولد من التضخم الزاحف ولكن يكون اكثر عنفا واقوى درجة فيتواجد عندما تدخل حركة الارتفاع في الاجور والاسعار في حلقة من الزيادات الكبيرة والمتتالية فإن معدل تضخمي بمقدار 5% سنويا لمدة اربع سنوات متتالية مثلا للحدود القصوى للتضخم الزاحف وبحيث ان الاقتصاد اذا تجاوز تلك الحدود نكون بصدد التضخم العنيف حيث تفقد النقود وظائفها الاساسية، خاصة ما يتعلق باعتبارها مخزنا للقيمة ووحدة الحساب . (ابو طه،2012، صفحة 78)

معيار تحكم الدولة في جهاز الاسعار :

التضخم المكبوت :

هو يمثل الحالة التي تمنع الزيادة في الاسعار من الارتفاع نتيجة لوجود العوائق و الضوابط التي تحد من ارتفاع الاسعار نتيجة الرقابة على الاسعار ,بسبب التدخل الحكومي واتباع سياسات التقنين ونظام البطاقات للحد من الانفاق على السلع والخدمات بغية السيطرة على الاسعار . (موسوي و محمود، 2015، صفحة 23)

التضخم الكامن :

يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون ان تجد لها منفذا للانفاق ,يفضل تدخل الدولة حيث حالة باجراءاتها المختلفة دون انفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامنا وخفيا لايسمح له بالظهور وفي شكل انكماش في الانفاق على السلع الاستهلاكية والغذائية والاستثمارية . (عناية، 2006، صفحة 59)

التضخم الطليق :

اذا لم تتدخل السلطات العامة أو الدولة في مجرى حالة التضخم التي يعيشها الاقتصاد القومي ، وتركته وشأنه ينمو حرا طليقا فستكون امام ما يعرف بالتضخم الطليق او المفتوح وهذا النوع من التضخم يظهر اثره بصورة مباشرة في شكل الارتفاع في الاسعار ثم هو ينعكس في شكل ارتفاع في الاجور وغيرها من النفقات التي تتمتع بشيء من المرونة ومن ثم ترتفع الدخول عموما معيار تعدد القطاعات الاقتصادية :

التضخم السلعي :

هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة انتاج سلع الاستثمار على الادخار . (عناية ، 2006، صفحة 60)

التضخم الرأسمالي :

الفصل الأول : الأدبيات النظرية للتمويل غير التقليدي والتضخم.

وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة انتاجها وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أرباحا قدرية كبيرة تتحقق في كلا قطاعي الاستهلاك والاستثمار (عناية ، 2006، صفحة 60)

التضخم الربحي :

وهذا أيضا يصيب قطاع صناعات السلع الاستثمارية ولكن يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة بحيث تتحقق أرباح في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار (رجب، 2011، صفحة 39)

التضخم الدخلي :

وهذا يحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الانتاج ومنها اجور الكفاية للعمال حيث يقوم كينز بتقسيم الاسواق الى قسمين اسواق سلع الاستهلاك واسواق سلع الاستثمار فعندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار تسود حالة التوازن في السوق وهذا ما يوصف بحالة الاستقرار وفي هذه الحالة قد ينشأ التضخم الربحي وعندما تتعادل نفقة انتاج السلع الاستثمارية مع قيمة هذه السلع يحدث التضخم داخلي (رجب، 2011، صفحة 39)

التضخم الأجرى :

وهو التضخم الذي ينشأ بسبب التوسع بزيادة الأجور مما يزيد الطلب على السلع بشكل اكبر من العرض الكلي (رجب، 2011، صفحة 39)

التضخم الانفاقي :

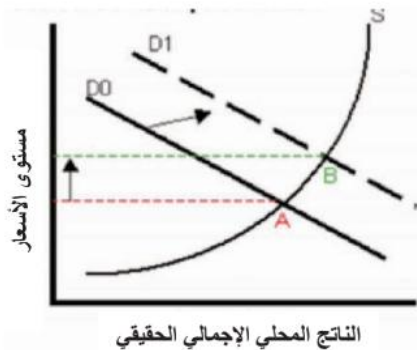
وهو التضخم الذي ينشأ بسبب الزيادة في الانفاق العام والفردى مما يؤدي الى تضخم انفاق كبير بسبب عجز في الميزانية العامة (رجب، 2011، صفحة 39)

معيّار مصدر الضغط التضخمي: ينقسم التضخم بحسب مكوناته المختلفة إلى أربعة أنواع رئيسة تشمل :

• تضخم دفع الطلب :

ينتج التضخم في هذه الحالة بسبب ارتفاع مستوى الطلب (للانفاق الكلي) في المجتمع وبقاء الإنتاج عند نفس المستوى، بحيث يعجز القطاع الإنتاجي عن تلبية الزيادة في الطلب الكلي، فيختل التوازن الكلي، وينعكس ذلك على مستوى الأسعار التي تتجه نحو الارتفاع.

شكل يوضح التضخم المدفوع بعوامل جذب الطلب

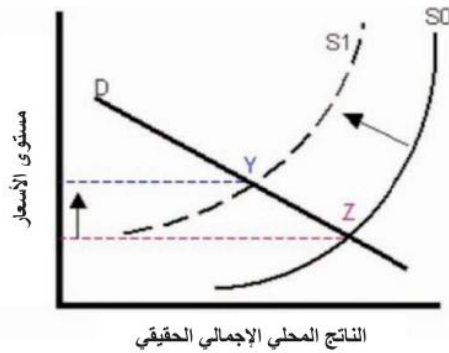


الفصل الأول : الأدبيات النظرية للتمويل غير التقليدي والتضخم.

- يوضح الشكل التضخم الناشئ عن عوامل جذب الطلب، وانتقال منحى الطلب من الوضع D0 إلى الوضع D1 نتيجة لزيادة في مستويات الطلب لا يواجهها زيادة في مستويات العرض لعدم إمكانية زيادة الإنتاج في المدى القصير. لذلك، نرى هنا ثبات منحى العرض، وانتقال نقطة التوازن الاقتصادي- التي تحدد بموجبها الأسعار - من النقطة A إلى النقطة B، بالتالي زيادة الأسعار، أي ارتفاع معدل التضخم .
- تضخم دفع النفقة:

في هذه الحالة تنتج الضغوط التضخمية عن ارتفاع تكلفة الإنتاج لأي مكون يدخل في إنتاج السلع (المواد الخام، الوقود، الأجور أو غيرها)، بالتالي يلجأ المنتجون إلى رفع أسعار هذه السلع والخدمات لتغطية الارتفاع في مدخلات الإنتاج .

شكل يوضح التضخم المدفوع بعوامل دفع النفقة



- يوضح الشكل أنه بارتفاع تكاليف الإنتاج، ينتقل منحى العرض من الوضع S0 إلى الوضع S1، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع السعر التوازني مع انتقال نقطة التوازن من النقطة (Z) إلى النقطة (Y)، وهو ما يعني مستوى أعلى من الأسعار ومعدل التضخم.

التضخم المستورد:

عندما تتعرض العملة المحلية لضغوطات نتيجة انخفاض قيمتها أمام العملات الأجنبية، ترتفع بشكل كبير أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية. في هذه الحالة يتحمل المستهلكون كلفة هذا الانخفاض في قيمة العملة عند قيامهم باستهلاك سلع أو خدمات مستوردة بالكامل أو بـها مكون مستورد. يزداد تأثير هذا المكون كلما ارتفعت نسبة مدخلات الإنتاج المستوردة من الخارج في هياكل الإنتاج المحلي.

توقعات التضخم : عندما يدرك المستهلكون أن المستوى العام للأسعار في دولتهم سيتجه بشكل عام نحو الارتفاع، سيدفعهم ذلك إلى تضمين هذه الزيادة في الأسعار في أية تعاقدات مستقبلية وهو ما يدفع باتجاه المزيد من تصاعد الأسعار .

جميع الأنواع السابقة من التضخم يمكن السيطرة على ها أو الحد من شدتها، ولكن التضخم الجامح يعد الأكثر صعوبة في السيطرة عليه، كونه يؤثر بشكل كبير على القوة الشرائية للنقود، ولأنه يعكس أحيانا خللا هيكليا في الاقتصاد، أو أزمات كبيرة يصعب حلها في وقت قصير أو من خلال سياسات إدارة جانب الطلب الكلي.

المطلب الثالث :أسباب التضخم

ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب :

الفرع الأول :التضخم الناشئ عن زيادة الطلب :

التضخم يحدث عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات يتجاوز العرض الكلي لهذه السلع و الخدمات وسوان كان عدم التوازن اجماليا او اقطاعيا ،أي بدا في بعض القطاعات وعمم بعد ذلك في القطاعات الاخرى في الاقتصاد القومي ،ويرجع هذا التحليل الى الاقتصادي السويدي فيكسل و الاقتصادي الانجليزي كينز .

وقد بين كينز انه ليست كل زيادة في الطلب الكلي تؤدي الى احداث التضخم وانما ذلك يتوقف على حالة الاقتصاد القومي من حيث درجة التشغيل ،فاذا كان الاقتصاد في حالة تشغيل كامل فان زيادة الطلب الكلي تؤدي لاحالة الى التضخم حيث لن يتمكن العرض من مجاراته لعدم مرونة الجهاز الانتاجي

بينما قبل بلوغ الاقتصاد هذا المستوى فان العرض عادة ما يجري الطلب في الزيادة نظرا لوجود طاقات انتاجية جاهزة لكنها معطلة ومع ذلك وكلما اقترب الاقتصاد القومي من حالة التشغيل الكامل تظهر اختناقات تعمل على ارتفاع اسعار بعض السلع ويسمىها كينز تضخما جزئيا .

وهناك عاملا اساسيان يؤديان مع عوامل اخرى الى التأثير على الطلب ودفعه لان يكون ضغوطا تضخمية هما :العامل النفسي ،والعامل الخارجي :

العامل الاول :العامل النفسي :يتمثل في التأثير النفسي من الرغبة في مسايرة العصر نحو التمتع بشروط وظروف اجتماعية افضل قد تتواجد في بعض المجتمعات دون البعض الاخر ،هذه المحاكات تدفع الى انماء الاحتياجات الفردية والاجتماعية للأفراد مما يجعل حجم الرغبات يتجاوز امكانية الاشباع .

العامل الثاني :العامل الخارجي :يقصد به ان الزيادة في الطلب الداخلي قد تتحقق نتيجة حصول فائض في التجارة الخارجية مما يزيد من حجم وسائل الدفع ودخول الافراد والمشروعات ،ويرفع من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستيراد كما ان الاخذ بسياسات تزيد من معدل نمو العرض الكلي امر له اهميته في مواجهة هذا التضخم وعلى راس هذه السياسات تلك التي تعمل على زيادة التوظيف وتنمية الانتاج ورفع مستوى الانتاجية على ان السياسات التي تعمل على تنمية العرض لن تنجح وحدها في تخفيض معدل التضخم . (طه، 2012، الصفحات 117-118)

الفرع الثاني :التضخم الناشئ عن التكلفة :

يتذكر الطالب من دراسته لمبادئ الاقتصاد ان تكاليف الانتاج كانت احد محددات العرض ،بمعنى ان أي تغير يحدث في تكاليف الانتاج (مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها)سوف يؤثر مباشرة على مستوى العرض الكلي في السوق ،فالزيادة في تكاليف الانتاج ستدفع بارباب الاعمال الى محاولة نقل هذه الزيادة جزئيا او كليا مباشرة الى المستهلكين عن طريق رفع اسعار السلع والخدمات التي يقومون بانتاجها او قد تؤدي بهم الى تخفيض معدلات الانتاج ،وما يترتب على ذلك من حدوث نقص في مستوى العرض الكلي وفي الحالتين فان هذه التغيرات في جانب العرض ستترك تأثيرها على المستوى العام للأسعار فاذا حدث ذلك في وقت ظل جانب الطلب الكلي فيه على حاله كانت النتيجة الحتمية هي ارتفاع اكبر في المستوى العام للأسعار ومن ثم زيادة اكبر في معدلات التضخم في الاقتصادي.

ويمكن في هذا المقام اعطاء امثلة كثيرة للأسباب التي يمكن ان تؤدي الى حدوث زيادة في تكاليف الانتاج، فالارتفاع في مستوى الاجور مثلا نتيجة ضغوط من طرف نقابات العمال، او ارتفاع تكلفة الحصول على راس المال بسبب ارتفاع مستوى اسعار الفائدة في السوق المالي او حدوث ارتفاع في اسعار المواد الخام المحلية او المستوردة، او قيام الحكومة بفرض ضرائب جديدة على قطاع الاعمال، كل ذلك سيؤدي الى زيادة في تكاليف الانتاج، ويمكن بالتالي ان يؤدي الى حدوث نقص في مستوى العرض الكلي في السوق والى ارتفاع في مستوى الاسعار العام في الاقتصاد . (السمهوري، 2012، الصفحات 445-446)

الفرع الثالث : التضخم الهيكلي :

يعد احدث تفسير للتضخم وخصوصا في الدول النامية التي تسعى الى تنمية اقتصادياتها وينشا عن اختلال في هيكلية السوق - العرض و الطلب - بحيث يسمح هذا الاختلال لبعض الوحدات الاقتصادية بفرض هيمنتها على السوق وبالتالي زيادة قدرتها على رفع اسعار منتجاتها على المستهلكين اذ تعاني البلدان النامية اختلالات هيكلية تؤدي الى التضخم ومنها : (موسوي و محمود، 2015، صفحة 31)

أ- التخصص بإنتاج المواد الأولية ،ومن ثم فان ارتفاع صادراتها سيؤدي الى زيادة الارصدة من النقد الاجني ومن ثم الى زيادة الدخول و الانفاق ومن ثم الى ارتفاع المستوى العام للأسعار .

ب- ضعف الاسواق المالية يؤدي الى زيادة كمية عرض النقد ما ينتج منه ارتفاع مستوى الاسعار .

ج- ارتفاع عدد السكان ومعدل الاستهلاك على حين لا تتوفر الموارد الكافية بما يتناسب وعدد السكان ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع بسبب ضالة عرض المنتجات الغذائية .

د- ارتفاع تكلفة الانتاج بسبب تدني مستوى المهارة وان التكنولوجيا غالبا ما تكون مستوردة .

المطلب الرابع : آثار التضخم :

التضخم من الظواهر الاقتصادية التي لها تأثير على جوانب عديدة من حياة الناس، فانخفاض قيمة النود او قوتها الشرائية بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار له اثار اقتصادية واجتماعية، وفيما يلي اشارة الى ابرز واهم هذه الاثار :

الفرع الأول : الاثار الاقتصادية :

تتجلى اثار التضخم من الناحية الاقتصادية في العديد من النواحي، ولاسيما ان اخطار التضخم اول ما تظهر اقتصاديا وحتى عندما تمتد جذوره الى الناحية الاجتماعية يكون المظهر الاقتصادي هو السائد فيها، وبناء عليه تجلت اهم اثار التضخم اقتصاديا في الجوانب الاتية :

اولا : اثار التضخم على اعادة توزيع الدخل الحقيقي : التضخم يؤدي الى اعادة توزيع الدخل حيث تستفيد بعض فئات المجتمع، في حين لا يستفيد البعض الاخر . فالتضخم يؤدي الى خفض القوة الشرائية لأصحاب الدخول الثابتة مثل الموظفين وارباب المعاشات و الفئات الفقيرة وبوجه عام تلك الفئات التي لا تستطيع ان تحصن نفسها من التضخم، أي التي تعجز عن زيادة دخلها بما يتمشى مع الزيادة في الاسعار وتكون هذه الفئة اشد الفئات تضررا بالتضخم .

وبناء على ذلك ترتب على انخفاض قيمة النقود تدهور المركز الاقتصادي لهذه الفئات ذات الدخل النقدية الثابتة ،اذ ينخفض مقدار ما يمكنهم شراؤه بدخولهم المحدودة من السلع و الخدمات وبالعكس ،تتحسن مراكزهم بارتفاع قيمة النقود لتمكنهم من شراء كمية أكبر من السلع والخدمات .

اما اصحاب الدخل المرنة من ارباب المشروعات فتتميز هذه الفئة والتي تضم ارباب الاعمال من المنظمين والتجار بتحسين دخولها عند ارتفاع الاسعار وتدهورها عند انخفاض الاسعار ،فأرباح هؤلاء تزداد بارتفاع اسعار السلع بمعدل اسرع من زيادة التكاليف ،والعكس عند انخفاض الاسعار .

ويمكن تقسيم اصحاب الدخل الى فئتين : (طه، 2012، الصفحات 134-135-136)

أ-اصحاب الدخل الثابتة :

هذه الفئة أكثر فئات المجتمع تضررا بانخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع الاسعار . وتشمل هذه الفئة اصحاب معاشات التقاعد والاعانات الاجتماعية وفوائد السندات وكذلك اصحاب الدخل من الاجارات طويلة الاجل فالمعاشات و الاعانات الاجتماعية يصعب تغييرها ،و الفوائد يحدد سعرها مسبقا ونظرا لان هذه الدخل النقدية ثابتة المقدار لآجال طويلة فانه تتأثر تأثيرا كبيرا من انخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع مستوى الاسعار .فهذه الدخل لا تتغير تبعا لتغير مستوى الاسعار فتقل في هذه الحالة مقدرة دخولهم على شراء السلع و الخدمات .

ب-اصحاب الاجور و المرتبات :

هذه الفئة تختلف عن الفئة الاولى بان اجورها ومرتباتها لها قدرة محدودة للتغير تبعا لارتفاع مستوى الاسعار .ومع ذلك لا ترتفع الاجور بنسبة ارتفاع الاسعار وذلك بسبب ضعف نقابات العمال امام سطوة رجال الاعمال واصحاب المرتبات من موظفي الدولة يحصلون عادة على زيادات في مرتباتهم عند ارتفاع مستوى الاسعار لكن هذه الزيادات لا تمنح الا بعد مدة طويلة من الزمن وبنسبة تقل كثيرا عن نسبة ارتفاع الاسعار وهكذا تتضرر هذه الفئة بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع مستوى الاسعار .

ثانيا :اثر التضخم على الاسعار :ان اول ماهر التضخم التي يمكن رصدها وقياسها هو ارتفاع الاسعار على نحو تصاعدي مستمر ،وبالتالي فان ارتفاع الاسعار اثر للتضخم وليس هو التضخم بذاته اذ ان التضخم هو الخلل بين الطلب الكلي و العرض ويؤدي هذا الخلل الى ارتفاع مستوى الاسعار .وينعكس ارتفاع الاسعار سلبيا على القدرة الشرائية لأصحاب الدخل الثابتة من الموظفين والمتقاعدين والعاملين في القطاع العام بحيث تقلص قدرتهم على شراء السلع والحصول على الخدمات تدريجيا وكلما ارتفعت الاسعار وبقيت دخولهم على حالها كلما تقلصت قائمة السلع والخدمات التي يمكنهم الحصول عليها بل قد يصل الامر الى الاقتصار على المواد الاساسية التي تضمن استمرار الحياة . (رجب، 2011، صفحة 85)

ثالثا :اثر التضخم على الانتاج :يمارس التضخم اثارا ضارة على الانتاج من خلال تأثيره على الاداء الوظيفي لمختلف

عناصر البناء الاقتصادي وذلك على النحو التالي :

- ان التضخم وما ينتج عنه من ارتفاع اسعار بعض السلع بنسب اعلى من نسب ارتفاع بعضها الاخر يؤدي الى اختلال

في الاسعار النسبية ومن ثم الى تدهور كفاءة جهاز الثمن في عملية تخصيص الموارد الاقتصادية .

- ان ارتفاع اسعار السلع بنسب متفاوتة من شانه تزايد معدلات الارباح بنسب متفاوتة كذلك في القطاعات الاقتصادية المختلفة المنتجة لهذه السلع

فالقطاعات المنتجة للسلع التي ارتفعت اسعارها بنسبة كبيرة تزداد فيها معدلات الارباح عن القطاعات المنتجة للسلع التي ارتفعت فيها اسعارها بنسبة اقل . وينتج عن ذلك ان تصبح القطاعات الاولى الاكثر ربحية فادرة على النمو السريع ، في حين تقل قدرة القطاعات الثانية الاقل ربحية على النمو ، وبهذا يحدث نوع من النمو غير المتوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بسبب التضخم . (طه، 2012، صفحة 143)

رابعا : اثر التضخم على الادخار و الاستهلاك : يؤدي التضخم الى تخفيض حجم المدخرات الاختيارية الممكنة في ظل استقرار النقود كما انه سيؤدي الى سوء استخدام المدخرات الاجبارية ، مما يؤثر في معدل النمو الاقتصادي وبالأخص في ظل اوضاع البلدان النامية . كما يؤدي التضخم ايضا الى التأثير السلبي على الاستثمار وانماطه واتجاه المستثمرين الى الامتناع عن الاستثمار الداخلي والتوجه نحو الاستثمار في الدول التي تتمتع نقودها بنوع الاستقرار ، وحينئذ يكون الخاسر في هذه المعادلة هو الدول النامية . (طه، 2012، صفحة 142)

خامسا : اثر التضخم على التجارة الخارجية : يؤدي التضخم وارتفاع اسعار السلع الى عجز في ميزان التجارة الخارجية (أي يكون سالبا) أي ان حجم الواردات يفوق حجم الصادرات ويرجع سبب ذلك الى التحليل التالي : (موسوي و محمود، 2015، صفحة 38)

- عندما ترتفع اسعار السلع المحلية تفقد قدرتها على المنافسة الخارجية بسبب ارتفاع اسعارها وبالتالي فان تلك الدول تحجم عن استيراد تلك السلع ما يؤدي الى خفض حجم الصادرات .

- عندما ترتفع اسعار السلع المحلية مع وجود سلع مستوردة في الدولة نفسها ولكن باسعار اقل فان المجتمع المحلي سوف يترك السلع المحلية ذات الاسعار المرتفعة ويتجه نحو السلع المستوردة وبالتالي فان حجم الواردات سوف يزيد .

- ان زيادة حجم الواردات عن حجم الصادرات يؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات .

الفرع الثاني : الاثار الاجتماعية: (الفتوح، السياسة النقدية و نظرية النقود في الاقتصاد الاسلامي ، 2015، صفحة 320)

- تجريد شرائح اجتماعية من مستوى كفايتها والحاقها بالفقراء والمساكين .

- زيادة جدة التفاوت في توزيع الدخل والثروات .

- انخفاض المحتوى الحقيقي لنفقات الرفاهية الاجتماعية .

- انخفاض المستوى الصحي والغذائي والتعليمي لمزيد من الشرائح الاجتماعية بما يمكن ان يكون ذلك من اثار سلبية على التوظيف والانتاجية الاجمالية للمجتمع .

- تفشي الامراض وتفشي الجريمة و الاضطرابات السياسية .

تفشي الشعور بالتهميش والظلم وهو من اكبر المخاطر التي تعوق التنمية بل وقد تؤدي بها .

المطلب الخامس: علاج التضخم :

التضخم من وجهة نظر النقديين والكنزيين:

كان الجدل خصباً وعنيفاً بين الكنزيين والنقديين الذين عرفوا بأنصار مدرسة شيكاغو وهي مدرسة تعادي بالمطلق مجمل ماذهبت إليه الكينزية سواء من الناحية النظرية أو في طابعها العملي ، وإن كانت تتفق معها في الهدف ، وهو الدفاع عن الرأسمالية ، والانحياز بشكل مطلق لمصلحة رأس المال ، وقد انتصرت أفكار هذه المدرسة مؤخراً ، سواء في مجال الذبوع والانتشار في المحافل الأكاديمية والبحثية ، أو في المجال الواقع العملي ، حيث وجدت هذه الأفكار سبيلها للتطبيق في العديد من الدول الرأسمالية الصناعية ، وبالذات في الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وألمانيا الاتحادية،.....الخ.

وقبل أن نتعرض إلى أهم محاور الجدل الذي قام بين الكنزيين والنقديين ، حري بنا أن نذكر بالوقف الأصلي لكينز حول التضخم وذلك كما جاء في كتابه " النظرية العامة للتوظيف والنقود والفائدة. 1936 "

وبدون الدخول في تفاصيل كثيرة، نشير إلى أن تحليل كينز عن التضخم قد استند على التقلبات التي تحدث في العرض الكلي من ناحية والطلب الكلي {المكون من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الكلي} من ناحية أخرى ،وقد استعان بفكرة المضاعف والمعجل في شرح الآليات التي يظهر بها التضخم في الاقتصاد الوطني وذلك بدلا من التقلبات التي تحدث في كمية النقود التي استند عليها الاقتصاديون الكلاسيك في تفسيرهم للتضخم . وتجدر الإشارة هنا ، إلى أن كينز في صدد كلامه عن أثر التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي على المستوى العام للأسعار، قد فرق بين حالتين هما :

- حالة ما قبل وصول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التوظيف الكامل

. وحالة ما بعد وصول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التوظيف الكامل

أما عن الحالة الأولى ، أي حينما لا يكون الاقتصاد القومي قد وصل بعد إلى مستوى التوظيف الكامل، حيث لا تكون الطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة قد وصلت إلى أقصى طاقتها الإنتاجية، اعتقد كينز بان الزيادة التي تحدث في الطلب ستنتج في إحداث زيادة مناظرة في عرض السلع والخدمات، إذ يتمخض عن الزيادة في الطلب الكلي الفعال زيادة في حركة المبيعات ومن ثم زيادة في أرباح المنتجين ، مما يغريهم على زيادة تشغيل طاقاتهم الإنتاجية المعطلة ، ومن ثم ليس من المتوقع أن تأتي الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال مصحوبة بزيادة محسوسة يعتد بها، في الأسعار. ومع ذلك فقد أشار كينز ، إلى أنه ما إن تسير عجلة التوظيف للأمام، وتستغل الطاقات العاطلة، وتوظف الأيدي العاملة غير المستخدمة، فانه من المتوقع أن تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور حتى وإن لم يكن الاقتصاد الوطني قد وصل إلى مرحلة التوظيف الكامل، وهذا النوع من التضخم الذي يظهر قبل وصول الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل أطلق عليه كينز مصطلح التضخم الجزئي ، وهو ينشأ حسب رأي كينز من العناصر التالية :

1 - ظهور بعض الاختناقات في عناصر الإنتاج

2. ضغط نقابات العمال لزيادة الأجور على نحو أكبر من زيادة الإنتاجية

3. وجود بعض الميول الاحتكارية في بعض فروع الاقتصاد الوطني

ولهذا فقد اهتم كينز بتحديد القوى التي تحدد مستوى الدخل ، وكما قلنا من قبل ، فقد انتهى إلى نتيجة هامة ، مفادها ، انه مع تزايد الدخل الوطني يتزايد الميل للدخار ، وبالتالي ينقص الميل للاستهلاك ، وفي الوقت نفسه ينقص معدل الكفاية الحدية لرأس

الفصل الأول : الأدبيات النظرية للتمويل غير التقليدي والتضخم.

المال ، وبالتالي ينقص الميل للاستثمار ، وتظهر مشاكل البطالة والركود والكساد ، وللخروج من هذه الصور الغير توازنية روثية كينز للخروج من التضخم :

- 1 - ضرورة تخفيض سعر الفائدة .
- 2 - ضرورة زيادة إنفاق الحكومي الاستهلاكي منه والاستثماري .
- 3 - ضرورة تخفيض الضرائب في فترات الأزمات الاقتصادية حتى يرتفع حجم الطلب الفعال
- 4 - ونادى بعكس هذه النقط الأنفة الذكر عندما يصل الاقتصاد الوطني إلى حالة التوظيف الكامل ، وعندما تلوح في الأفق مخاطر التضخم.

هكذا أثبت كينز إمكانية تعرض النظام الرأسمالي للأزمة والتضخم ، وإن الرأسمالية قد فقت قدرتها على التوازن التلقائي ، وأن اليد الخفية التي تحدث عنها الكلاسيك لا وجود لها ، وأنه لإنقاذ الرأسمالية من تلك الأزمات ، ولتدمير الروح الاشتراكية المناوئة للرأسمالية بين صفوف العمال ، وعليه فعلى الدولة واجب التدخل في النشاط الاقتصادي ، وإن تستخدم جانباً من مصروفاتها لمنع وقوع " بطالة على نطاق واسع " كضمن لاستمرارية الرأسمالية .

وبدت هذه الروشة كما لو كانت بلسما يداوي الجراح ويشفي العليل ، إذ سرعان ما وجدت لها تطبيقاً واسعاً في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا واليابان ، وأصبحت التوصيات الكينزية هي أهم ما يميز طابع السياسات المالية والنقدية في هذه الدول خلال النصف الثاني من الأربعينيات وحتى نهاية عقد الستينيات .

وهي الفترة التي شهدت ، على نحو واضح ، نمواً مزدهراً ومستقراً " معدلات نمو عالية ، معدلات تضخم وبطالة منخفضة " . وهنا تجدر الإشارة ، إلى ظهور ما يسمى بمنحنى فيليبس *la courbe de phillips* ، فقد ساعد على ترسيخ الإيمان بصحة الكينزية ومدى فعاليتها في مواجهة مشكلات التضخم والبطالة . وعند إثباته لحقيقة العلاقة العكسية الموجودة بين التضخم

والبطالة ، ساد في المجتمع الرأسمالي اعتقاد بأن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع لمكافحة التضخم ، كما أن وجود معدل معين للتضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق التوظيف الكامل ، وبناءً عليه تكون المشكلة الاقتصادية بالنسبة للدول الرأسمالية في كيفية الوصول إلى التوليفة المثلى بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل . كان الكينزيون قد استراحوا إلى التفسير الذي توصلوا إليه من خلال منحى فيليبس وما بني عليه من استنتاجات تخص السياسة الاقتصادية التي كانت أهدافها

تنحصر ، بالدرجة الأولى ، في تحقيق التوظيف الكامل ، بيد أنه ما إن دخلت الرأسمالية في أزمتها الراهنة في غالبية الدول الصناعية المتقدمة منذ بداية حقبة السبعينات ، حتى انهارت هذه العلاقة الكينزية بين معدل التضخم ومعدل البطالة ، فقد اتجه المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع ، في الوقت الذي عم فيه الكساد وارتفع معدل البطالة ، واستمر الاتجاه الطردي ينمو بينهما عاماً بعد الآخر ، وهناك وقعت الكينزية في ورطة فكرية وعملية كبيرة . فمن ناحية ، لم يعد ممكناً بحسب منطقها التحليلي تفسير ذلك الوضع الذي يتعايش فيه التضخم الكبير مع البطالة المرتفعة ، ومن ناحية أخرى ، لم تعد سياستها العملية المتعلقة بالتأثير في اتجاهات الطلب الكلي الفعال بقيادة على مواجهة الأزمة . وأنداك راح كثير من الاقتصاديين ، ومن بينهم من كانوا يحسبون على الكينزية ، يعلنون أن الكينزية قد ماتت ، وأنها انطوت على أخطاء وأخطار كثيرة ، وإن الوقت قد حان للتخلي عن الأفكار الكينزية .

روشتة النقديين لمواجهة التضخم :

- 1 -أنه لما كانت مشكلة التضخم في رأي النقديين هي المشكلة رقم واحد، فان هدف السياسة الاقتصادية يجب أن يتوجه للقضاء عليها، ولما كانت هذه المشكلة هي مشكلة نقدية بحتة، فان علاجها لن يتأتى إلا من خلال سياسة نقدية صارمة ، يكون من شأنها ضبط معدلات نمو الإنتاج الوطني الحقيقي وطلب الأفراد عن النقود ، وفي هذا الخصوص ينادي النقديون بضرورة أن يلعب سعر الفائدة دورا فعالا .
- 2 -إن الانكماش الذي سيحدث في كمية النقود المتداولة سيكون تأثيره على الإنتاج أقوى من تأثيره عن الأسعار في المرحلة الأولى من تطبيق العلاج ، ذلك لان الأجور والأسعار التي استقرت لمدة طويلة في ظل التوقعات التضخمية ستستمر في الارتفاع بيد أن مجموع الطلب الكلي في ظل تقييد نمو كمية النقود ، لن يكون كافيا في الفترات المقبلة للوفاء بهذه الأجور والأسعار المرتفعة ، وسيؤدي ذلك إلى وقف نموها في المستقبل ، وإلى خلق حالة من البطالة والطاقت المعطلة ، وهو ثمن لابد من أن يتحمله الاقتصاد الوطني .
- 3 -أنه لما كان العجز في الموازنة العامة للدولة كان من أهم مصادر نمو عرض النقود فان من مقتضيات مواجهة الأزمة تتطلب العمل تدريجيا وبشكل حاسم للقضاء على هذا العجز ، ويكون ذلك من خلال التخلي عن البرنامج الكنزي ، الذي عادى إلى نمو الإنفاق العام في مجالات زيادة التوظيف الحكومي ، وفي مجالات إعانة البطالة وتكاليف الضمان الاجتماعي، ويجب أن لا تترد الحكومات في اتخاذ إجراءات حاسمة في هذا الخصوص ، في حين نجد أن النقديين لا يتحدثون البتة عن ضرورة تخفيض الإنفاق العام العسكري كوسيلة لتقليل العجز في الموازنة العامة .
- 4 -يرى النقديون أنه ليس من مهام الدولة في النظام الرأسمالي ، على ضمان تحقيق التوظيف الكامل ، ذلك لان العمل على تحقيق هذا الهدف أدى إلى تجميد حركة النظام وعطل من فاعلية القوانين الاقتصادية واليد الخفية التي تصحح الأخطاء بطريقة أوتوماتيكية ، ومن ثمة فهم يرون أن دور الدولة يجب أن ينحصر في تأدية الوظائف التقليدية المعروفة ، فضلا عن تنفيذ المشروعات الاستثمارية التي لا تكون مربحة بالنسبة للقطاع الخاص " مثل مشروعات البنية التحتية. كما يؤمن النقديون أن هناك نسبة معينة طبيعية للبطالة يجب أن تسود في النظام الرأسمالي حتى يمكن كسر حدة الأجور ونقابات العمال . من هنا فان العمل على مكافحة البطالة يتطلب ارتضاء المجتمع لمعدل كبير من البطالة حتى يتنافس العمال لقبول أجور مخفضة محددة من المشروعات المقترحة. والدواء الشافي للتضخم الركودي لا يتمثل في التأثير عن الطلب الكلي بل في التأثير عن العرض الكلي في زيادة الإنتاج ، ويحدث هذا بزيادة عامل التحفيز حتى يقتنع الرأسماليون العاملون في الإنتاج بزيادة حجم الإنتاج . ويمكن الوصول إلى هذا بالتقليل من الضرائب المفروضة عن الدخل والثروة" IRG , IBS , TAP " ، وتقليل الإجراءات البيروقراطية من طرف الإدارات الحكومية .

الفرع الأول :علاج التضخم عند الكينزيين:

يرى الكينزيون ان التضخم يمكن معالجته بسياسات مالية ونقدية مقيدة، على ان تكملها سياسات لتجزئة المشروعات المركزة والكيانات العمالية الضخمة او نوع من السياسة الداخلية (اي سياسة لضبط الاجور والأسعار)، كما يمكن للتحسينات في

الإنتاجية ان تسهم في كبح التضخم. فتجزئة الكيانات الصناعية المركزة والكيانات العمالية الضخمة يمكن ان يساعد في مقاومة التضخم لان ذلك يجعل اسواق الناتج والعمل اكثر تنافسية ويحد من الضغوط التضاعدية على الاسعار الاجور.

ويؤكد الكينزيون ان سياسات مالية ونقدية مقيدة يمكن بمفردها ان تكون كافية حال كون التضخم يجذب الطلب، ولكن عندما نكون بصدد تضخم مدفوع بالتكلفة او الارباح فان هاتين السياستين ينبغي ان تصاحبهما سياسه داخلية او بعض الوسائل لزيادة الإنتاجية او كلاهما، وينقسم الكينزيون فيما يتعلق بالسياسة الداخلية واجبه الاتباع للحد من التضخم فبدافع جيمس توبن عن تحكم عام صارم في الاسعار والاجور بينما يقترح اخرون تحكم نوعيا فقط، ويقترح فريق ثالث سياسة داخلية تعتمد على الضرائب لضبط التضخم فعلى سبيل المثال تعلن الحكومة في كل عام دليلا لزيادة الاجور مصاحبا بجدول لضريبة الدخل وفي نهاية العام فإن المؤسسات التي ترتفع اجورها فوق الدليل الحكومي المعلن لزيادة الاجور تدفع ضريبة اضافية واما المؤسسات التي ترتفع اجورها ما دون الدليل تحصل على تخفيض ضريبي وقد وجهت انتقادات لهذه السياسة الداخلية التي تعتمد على الضرائب ان هذه السياسة تستخدم لفترة قصيرة فقط للحد من ارتفاع الاسعار وعندما تلغى فان الاسعار يمكن ان ترتفع لأعلى مما كان يمكن ان يحدث في غيبة هذه السياسة. (ابو الفتوح ، 2015، صفحة 306)

الفرع الثاني :علاج التضخم عند النقديين:

اذا كان سبب التضخم عند النقديين هو النمط المفرط في عرض النقود فمن المنطق ان تكون معالجته بالحد من التوسع النقدي ولهذا المعالجة مضامين من اهمها:

- 1_ ليس ثمة علاج سريع للتضخم نتيجة لفجوتي الاسعار وتوقعات الاسعار اللتان تأخذان وقتا طويلا.
- 2_ ان التضخم يمكن كبحه ولكن على حساب ركود مؤقت او على الاقل على حساب تأخر ملحوظ في التوسع الاقتصادي.
- 3_ التحكم المباشر في التضخم يخفض منه اذا ما كان مصاحبا بسياسات مالية ونقدية انكماشية كما يتطلب القضاء على التضخم استبعاد التوقعات التضخمية والطريقة الوحيدة لاستبعاد هذه التوقعات هي ايجاد ركود (فهذا الركود يجعل المعدل الفعلي للتضخم ينخفض ما دون المعدل المتوقع ومن ثم يجعل الناس يخفضون من تقديراتهم للمعدل المتوقع للتضخم).
- 4_ يمكن ان يتعرض الاقتصاد الى تضخم ركودي وذلك لان السياسة المقيدة تخفف من حدة التوقعات التضخمية فقط بعد فجوة قصيرة وعندما يحدث الركود نتيجة للسياسة الانكماشية فان الاسعار يمكن ان تستمر في الارتفاع لفترة على الاقل لان التوقعات التضخمية لم تكبح تماما.

وبالإضافة الى الحد من العرض النقدي يرى فريدمان استخدام الربط للحد من التضخم اي ربط الاجور والاسعار والمدفوعات الرئيسية وفقا للتغيرات في الاسعار ويرى المدافعون عن الربط انه ليس علاج للتضخم لكنه يجعل مهمة الحد من التضخم امرا اسهل وقد وجهت انتقادات الى ربط الاسعار من حيث انها لا تشجع على مقاومة التضخم لأنه اذا ما كان الجميع له وقاية من التضخم فلن يكون لديهم حافز لفعل اي شيء لمقاومته ولن تكون الحكومة خاضعة لأي ضغط لاتخاذ إجراء.

ان الخلاف بين الاقتصاديين التقليديين والتقليديين الجدد والنقديين من جهة وبين الكينزيينوالكينزيين الجدد يمكن رده الى موقفهم من مقدرة العمل التلقائي لنظام السوق على انجاز اهداف النظام الرأسمالي في تحقيق التوظيف الكامل واستقرار الاسعار

الفصل الأول :الأدبيات النظرية للتمويل غير التقليدي والتضخم.

والنمو دون اي حاجة الى تدخل الدولة في عمل الاقتصاد ومرد هذه الاختلاف هو اختلاف في مسلمات التحليل ومدى اتفاق المسلمات الكلاسيكية مع الواقع الاقتصادي سيما في الفترة القصيرة وفي ضوء ما ابرزته الازمات الاقتصادية .

وفي اطار التضخم فان التقليديين القدامى والجدد والنقديين يرون انه ايا ما كان يزعم من اسباب للتضخم فانه لا يمكن ان يحدث التضخم الا اذا تصاحبت هذه الاسباب بزيادة في عرض النقود فاحد المغالطات يتمثل في افتراض ان عجز الموازنة العامة للدولة سبب ضروري وكافي للتضخم وهذا غير صحيح لان عجز الموازنة يكون تضخما فقط في المدى الذي يتسبب فيه في زيادة عرض النقود بل ان التضخم يمكن ان يحدث ايضا حتى مع وجود فائض في الموازنة العامة اذا ما كان هناك زيادة في عرض النقود. والمنطق نفسه ينطبق ايضا على ما يسمى بالتضخم بدفع التكلفة او ما يسمى بسباق الاجر والسعر اذا لم يكن مسبوقا او مصاحبا او متبوعا على نحو سريع بزيادة في عرض النقود فزيادة ما في الاجور فوق المستوى التوازني لن تتسبب في تضخم بل تتسبب فقط في بطالة حيث ينخفض الطلب على العمل عندما ترتفع الاجور وذلك مع بقاء العوامل الاخرى على حالها واخيرا فانه لا يمكن عزو التضخم الى نقص في السلع والخدمات فقط فذلك على احسن الاحوال لا يمثل سوى نصف الحقيقة لأنه من المستحيل تخفيض الاسعار بزيادة الانتاج اذا ما كان عرض النقود يتزايد بمعدل اسرع من معدل زيادة المنتج والعرض من السلع والخدمات.

ويمكن القول انه باستثناء فترات التضخم الجامح (والذي لا يمكن هو ايضا ان يحدث دون ارتفاع حاد مستمر في كمية النقود) فان زيادة سرعة دوران النقود وحدها لم تسبب ابدا او تفاقم على نحو جوهري مشاكل جوهريّة خطيرة، وهكذا ففي كل تضخم فان كمية النقود تعد عاملا مسببا ولا يمكن للعوامل الاخرى والسياسات ان تحدث تضخما خطيرا ما لم تتسبب او تحفز او تتصاحب بزيادته في كمية النقود والصلة بين اي من هذه العوامل وكمية النقود تكون احيانا مباشرة وغير مثيرة للجدل وتكون غير مباشرة ورقيقة في احيان اخرى وتبدي آلية التضخم بوضوح (في البلدان الصناعية المتقدمة في اوقات الحروب كما تبدي في الدول النامية حتى في اوقات السلم) عندما تمارس الحكومة عجزا كبيرا يمول بطريقة مباشرة عن طريق المصرف المركزي او بطريقة غير مباشرة عندما يضطر المصرف المركزي للاحتفاظ بسعر الفائدة منخفضا بتثبيت السندات الحكومية على حصيلته منخفضة . وهكذا يرى النقديون ان السبيل الى معالجة التضخم هو من خلال ازالة اسبابه والتي محورها عندهم زيادة عرض النقود والائتمان فهما السبب الضروري والكافي للتضخم ومعالجة هذا السبب اذا هي بايقاف زيادة النقود والائتمان على نحو يفوق معدلات النمو في الانتاج وينبغي على المصرف المركزي التوقف عن ايجاد نقود رخيصة اي ان يوقف الاحتفاظ العشوائي بأسعار الفائدة منخفضة لان الاسعار المنخفضة للفائدة تشجع الزيادة في الاقتراض وهذا يؤدي الى زيادة عرض النقود والائتمان فسياسة النقود الرخيصة وسياسة شراء السندات من قبل الحكومة هما طريقان للشئ ذاته. (ابو الفتوح ، 2015، الصفحات

(308,309,310)

الفرع الثالث :علاج التضخم بحسب نظرية دفع النفقة:

ظهرت هذه النظرية في ظل المجادلات الاقتصادية التي حدثت في اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية اثر ارتفاع المستوى العام للأسعار وما لاحظته هذه النظرية من ارتفاع معدلات الاجور بشكل منفصل عن ظروف الانتاج والطلب الدفع واضعوها للبحث عن تفسير ان كل زيادة في الاسعار تحدث تبعا لزيادة معدلات الاجور زيادة لا علاقة لها بفائض الطلب

وتفترض هذه النظرية ما يلي:

1_ ان رفع معدلات الاجور يحدث بشكل منتظم من ممارسات اتحادات العمال وغالبا ما تحدث هذه المطالبة بعد ارتفاع ارباح المشروعات

2_ ارتفاع معدلات الاجور مرتبط بارتفاع نفقة المعيشة للطبقة العاملة وبالتالي مطالبتها برفع الاجور.

3_ ان ارتفاع معدلات الاجور مرتبط بمستوى النشاط الانتاجي فعندما ترى الاتحادات العمالية انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي ومن المعروف ارتباط البطالة بمستوى النشاط الاقتصادي فاذا ارتفع مستوى النشاط الاقتصادي تنخفض نسبة البطالة واذا انخفض مستوى النشاط الاقتصادي زادت نسبة البطالة وبالتالي اذا ارتفعت نسبة البطالة فان معدلات الاجور تنخفض والعكس صحيح .

ولقد وجهت انتقادات كثيرة الى هذه النظرية منها:

1_ ان افتراض هذه النظرية ارتفاع معدلات الاجور وفقا لارتفاع الاسعار امر يحتاج لدقة لأن اي زيادة في مستوى الاسعار لا يرافقه بالضرورة زيادة في الاجور او بنفس النسبة مثلا

2_ اجريت عدة دراسات مثل دراسات العالم ليبسي فوجدت ان معامل ارتباط مستوى الاسعار بالاجور هو 67%. فارتفاع في الاسعار مقداره 10% يؤدي الى ارتفاع في الاجور بنسبة 6.7%.

3_ بناء على هذه النظرية واذا تم السيطرة على البطالة امكن السيطرة على ارتفاع الاسعار فلا بد من الموازنة الدقيقة بين البطالة والتضخم وهذا امر لا يمكن السيطرة عليه بهذه السهولة فستطرد الاقتصاد من مستوى معين من البطالة الى مستوى اقل منه تجاه تحقيق التوظيف الكامل امر حاصل.

وفي نهاية هذا الحديث اعرض ما قاله ميشيل روكار في كتابه التضخم في الصميم : ان مجتمع الاستهلاك هو مجتمع التضخم وان التضخم هو سرطان الرأسمالية المعاصرة . (رجب، 2011، الصفحات 122,123)

الخلاصة :

حاولنا في هذا الفصل التطرق الى اهم عناصر العمل فقط تناولنا مفاهيم حول التضخم بما فيها انواعه حسب كل زاوية نظر اليها الباحث وتطرقنا الى عموميات التمويل غير التقليدي والاسباب التي تدفع بالدوله للجوء اليه والعلاقة التي تجمعهما ومن خلال كل ما سبق تبين لنا ان التضخم من ابرز التحديات التي تواجه الدول لما له من اثر بالغ على اقتصاديات الدول جراء توجه الدول الى سياسه التمويل غير التقليدي والاثر الذي يخلفه هذا الاخير على التضخم وعلى باقي المتغيرات الاقتصاديه الأخرى.

الفصل الثاني:

الأدبيات التطبيقية للتمويل غير

التقليدي والتضخم في الجزائر.

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي للتمويل غير التقليدي والتضخم

تمهيد :

تواجه دول العالم ازمات مالية واقتصادية من شأنها ان تؤثر على اقتصادها المحلي وقد كان لهذه الازمات وقع كبير على عدة متغيرات اقتصادية كالتضخم في هذه الدول مؤكدة فشل السياسة النقدية التقليدية وهو ما دفع هذه الدول الى اللجوء نحو السياسة النقدية غير التقليدية بحيث سنتطرق في هذا الفصل الى تحليل تجارب الجزائر في احدى اهم ادوات السياسة النقدية غير التقليدية وهي التمويل غير التقليدي والتي تعتبر اداه مهمة فيها وقد شهدت تطبيقا واسعا في دول العالم خاصة بعد ازمة الرهن العقاري سنة 2008 وكان لهذه الازمة اثر بالغ على سير اقتصاد تلك الدول من حيث اثارها على معدلات التضخم ونخص بالذكر الجزائر بحيث تقوم البنوك المركزية بضخ اموال في الاقتصاد كما تقوم ايضا بشراء سندات الحكومية وهذا بغية النهوض بالاقتصاد والسير به الى بر الامان وقمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الاول الى حالة الاقتصاد الجزائري قبل تطبيق التمويل غير التقليدي اما المبحث الثاني فتناولنا فيه تطبيق اليه التمويل غير التقليدي بالجزائر اما بالنسبة الى المبحث الثالث فتطرقنا فيه الى حالة الاقتصاد الجزائري بعد تطبيق تمويل غير تقليدي

المبحث الأول: حالة الاقتصاد الجزائري قبل تطبيق التمويل غير التقليدي

الجزائر كغيرها من الدول الريعانية عرضة للتقلبات التي تحدث في أسعار النفط على مستوى الاسواق النفطية العالمية وهذا ما حدث خلال فترة 2014 سواء على مستوى التوازنات الداخلية ام التوازنات الخارجية للجزائر وفي هذا المبحث سنتطرق الى تأثير تقلبات اسعار النفط على التوازنات الداخلية لمختلف البلدان ومن اهم هذه التوازنات نجد الموازنة العامة للدولة التي تعكس الصورة الحقيقية للاقتصاد .

المطلب الاول: انحيار اسعار البترول واثره على الاقتصاد الجزائري (2014-2017).

يتطلب الاستثمار في القطاع النفطي حجم كبير من راس المال حيث تستخدم هذه الاموال في عملية تحديث الانابيب وصيانتها والقيام بالبحث والتنقيب الامر الذي يسمح برفع الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي وتحسين شروط وظروف الاستغلال وتطوير المكامن المستكشفة وغير المستغلة وتحسين معدلات الاسترجاع في المكامن المستغلة. وقد بدأت الاصلاحات العميقة لقطاع المحروقات في الجزائر مع قانون 28 جويلية 1999 ثم القانون الصادر في 28 ابريل 2005 حيث نمت القدرات الإنتاجية للنفط في الجزائر الى اكثر من 1.19 مليون برميل يوميا سنة 2004 بسبب زيادة الطلب العالمي على الطاقة وكذلك توفر الوسائل الحديثة للبحث والتنقيب وزيادة الاستكشافات المحققة في الجزائر.

حيث قامت الدولة بتطوير الاجراءات والتدابير التي من شأنها زيادة مصادر المحروقات ودرجة البحث والتنقيب عن الحقول النفطية والغازية الجديدة وتحسين مدرات الاستغلال لتحسين انتاجية المكامن القديمة وتطوير الهياكل القاعدية التحتية لتكرير وتوزيع الغاز الطبيعي وتطوير اساليب وقواعد نقلها كما سمح الانضمام المبكر للجزائر في منظمات النفط العالمية بزيادة القدرات التفاوضية على مستوى الانتاج والاسعار، في سنة 2006 تم حفر 61 بئر النصف منها في اطار الشراكة واستكشاف 17 بئر منها ثمانية ابار في اطار الشراكة واستكشاف 17 بئر منها ثمانية ابار في اطار عمليات الشراكة مما سمح بتأمين التوظيف وفرص العمل والقضاء على البطالة توسيع دائرة التشابك القطاعي بين القطاعات الموجودة في الاقتصاد الوطني، تأمين المدخيل المطلوبة من العملة الصعبة، تغطية المخططات الاقتصادية التنموية، دعم المدخرات الوطنية وتغطية الصادرات المتزايدة وقد تطورت نشاطات البحث والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في الجزائر بعد منحه للشراكة امام المستثمرين الاجانب حيث سمح هذا الاجراء بزيادة عدد الاستكشافات ومستوى الاحتياطات المؤكدة الذي وصل الى 12.2 مليار برميل سنة 2018 وهذا بعد جملة من الاصلاحات التي عملت عليها الدولة من خلال تطوير وتحديث النظام المسير لقطاع المحروقات وكذا قدرة القطاع على مساهمة التطورات الاقتصادية العالمية وتطورات قدرات الانتاج والتخزين والتوزيع للدول المصدرة للنفط المنطوية تحت لواء منظمه اوبك او خارجها.

وهنا تبرز المكانة الهامة للمحروقات في الصادرات الجزائرية منذ الاستقلال إلى مرحلة المخططات و خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق وإلى يومنا، فطالما كانت صادرات المحروقات المصدر الأول للعملة الصعبة للجزائر. و التي مكنتها من تحقيق فوائض مالية مهمة على مستوى الميزان التجاري، و تمكنت من خلال ذلك على توازن و استقرار ميزان المدفوعات.

إن التذبذب الحاصل على أسعار النفط خلال فترة 2014 يحتم دراسة أثره على القطاع الاقتصادي للدولة لمعرفة

الظروف التي آلت إليها الجزائر لاتباع سياسة غير تقليدية لمواجهة محنتها.

جدول رقم 1: مكانة عائدات تصدير المحروقات في الميزان التجاري الوحدة: مليون

دولار أمريكي

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الصادرات	32148	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62956
صادرات المحروقات	31389	53456	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60146
النسبة % من الإجمالي	97.64	98.03	97.88	79.78	97.55	97.64	97.32	97.19	97.13	96.71	95.53
الميزان التجاري	13854	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	24376	11065	6264

الفرع الأول: أسباب انهيار اسعار البترول سنة 2014.

تعرضت أسعار البترول لانخفاض كبير بنسبة أكبر من النصف منذ منتصف عام 2014، وهذا الانخفاض يُعتبر الأكبر منذ انهيار الأسعار في عام 2008 نتيجة للأزمة المالية العالمية. وصل سعر برميل البترول إلى 37 دولارًا في ديسمبر، مما أثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي. وهناك عدة أسباب تسببت في هذا الانخفاض، مما أثر بشكل إيجابي وسلبي على الأسواق.

جدول يبين أسعار أوبك 2014-2015

الشهور	2014	2015
جانفي	104.7	44.4
فيفري	105.4	54.1
مارس	104.2	52.5
أفريل	104.3	57.3
ماي	105.4	62.2
جوان	107.9	60.2
جويلية	105.6	54.2
أوت	100.8	45.5
سبتمبر	96.0	44.8
أكتوبر	85.1	45.0
نوفمبر	75.6	40.5
ديسمبر	59.5	33.6

من خلال الجدول، يُلاحظ تراجعًا كبيرًا في الأسعار الشهرية الفورية لسلة منتجات أوبك خلال السنتين 2014 و 2015. فقد انخفضت الأسعار من 104.7 دولار للبرميل في يناير 2014 إلى 85.1 دولار للبرميل في أكتوبر 2014، واستمر التراجع بشكل طفيف حتى وصلت الأسعار إلى 45.5 دولار في أغسطس 2015، ثم انخفضت إلى 33.6 دولار في ديسمبر 2015. يُظهر ذلك أن انهيار أسعار البترول الذي بدأ في يوليو 2014 استمر حتى نهاية ديسمبر 2015. تتنوع الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول بداية من النصف الثاني من شهر جوان ولكن أبرزها تمثل فيما يلي:

1. انكماش في الطلب العالمي وزيادة العرض العالمي :

يعتبر الطلب والعرض على البترول من أهم العوامل المحددة لسعر البترول، حيث يتأثر هذا الأخير بمختلف التغيرات التي تطرأ عليهما فمن جانب الطلب فقد شهد الاستهلاك العالمي على البترول تراجعًا لاسيما خلال الربع الثالث من عام 2014، ويأتي ذلك بعد المراجعة التي قام بها صندوق النقد الدولي عن مريثات النمو في الاقتصاد العالمي، الحرك الرئيسي للطلب، وتشير توقعات الصندوق إلى انخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 3.4% إلى 3.3% في ظل تباطؤ الاقتصاديات الصناعية لأوروبا واليابان وتراجع النمو في الاقتصاديات الناشئة لاسيما الصين ثاني أكبر مستهلك للبترول في العالم. أما على جانب العرض، شهدت الامدادات البترولية العالمية نموًا تراوحت معدلاته ما بين 0.8% إلى 3.4% خلال الفترة 2010-2014، لترتفع بحوالي 8.7 مليون برميل يوميا خلال تلك الفترة ومن المتوقع أن تصل إلى حوالي 94.8 مليون برميل يوميا خلال الربع الثاني من عام 2015.

2. ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع قيمة الدولار :

يتأثر الاقتصاد العالمي بتطورات أسعار الفائدة وأسعار الصرف العالمية، حيث أثبتت الدراسات أن التغير في أسعار صرف الدولار تخلف أثرًا كبيرًا على الصناعة العالمية للبترول، إذ أن انخفاضه يزيد الطلب على البترول ويخفض من إنتاجه الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار البترول. ويتوقع بعض الخبراء استمرار أسعار البترول في الهبوط إذا استمر سعر صرف الدولار في الارتفاع مقارنة بباقي العملات لأسباب عديدة منها تخفيض تكاليف الإنتاج مما يمكن الشركات من التنقيب عن البترول في أماكن منافسة لدول الأوبك خاصة في بريطانيا والنرويج وروسيا والبرازيل، كما أنه سيساعد بعض دول أوبك في المضي قدما بالمشاريع التي أجلتها بسبب ارتفاع التكاليف في السنوات الأخيرة. ومن ناحية أخرى فإن الزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة الأمريكية سوف تؤدي إلى تشديد الأوضاع المالية في منطقتي الشرق الأوسط، شمال إفريقيا، أفغانستان، باكستان، القوقاز، وآسيا الوسطى، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة إتباعها نظم سعر الصرف المربوط، بالإضافة إلى إضعاف نمو الائتمان الخاص، ومن المرجح أن يتبخر انتقال هذه التداعيات إلى أسعار الفائدة ببطء انتقال الآثار.

وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أفغانستان وباكستان، انخفضت قيمة عملات كل من إيران والمغرب وتونس بنسبة من 06% إلى 13% مقابل الدولار الأمريكي منذ شهر جوان الماضي، مع انخفاض مقابل في قوة صدمة أسعار البترول المقدرة بالعملة المحلية.

3. ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤه في الصين والدول الناشئة :

إن الانكماش الاقتصادي الذي شهدته الدول ذات الأسواق الاستهلاكية الضخمة للبترول الخام كأوروبا، الصين واليابان، وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإن معدل النمو الاقتصادي العالمي المتوقع لعام 2015م بلغ فقط 3.6% في مقابل 3.2% لعام

2014م، وهو ما يعني أن زيادة الطلب على البترول ستكون ضئيلة وفي حدود 1.1 مليون برميل يوميا فقط، وهذا ما أحدث مضاربة كبيرة على الانخفاض، ومنافسة شديدة بين كبار البائعين، خاصة أن شركة أرامكو السعودية منحت تخفيضا قدره دولار عن كل برميل للمشتريين في آسيا، و40 سنتا عن كل برميل للولايات المتحدة الأمريكية.

4. الأوضاع السياسية :

لاشك أن الأوضاع السياسية والأمنية لا تقل أهمية عن باقي العوامل فالاضطرابات السياسية والأمنية تلعب دورا أساسيا في نقص أو زيادة الامداد بالبترول، فهناك من يرى أن انخفاض أسعار البترول بهذا الشكل هو راجع لرغبة أمريكا في معاقبة روسيا جراء النزاع الروسي الأوروبي-الأمريكي بشأن أوكرانيا، وقد كانت نتائج انخفاض الأسعار كارثية على الاقتصاد الروسي وعلى عملته الروبل التي فقدت أكثر من 50% من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي هذا من جهة، ومن جهة أخرى البعض أن السبب السياسي الثاني هو عدم رغبة أوبك في تخفيض المعروض من البترول وذلك راجع لرغبة السعودية للإضرار بالاقتصاد الإيراني الذي امتد نفوذه كثيرا في المنطقة، والذي كان من المفروض على السعودية أن تكون "المنتج المتبجح" الذي يخفض كمية الانتاج كلما هبطت الأسعار والعكس.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية المترتبة عن انهيار اسعار النفط .

1- الآثار العالمية السلبية:

ينجم عن تراجع أسعار البترول العديد من الآثار السلبية، يمكن توضيحها فيما يلي:

1-1 تراجع مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو:

من شأن تراجع القيمة المضافة في القطاع البترولي الناتجة عن تراجع أسعار البترول أن تؤدي إلى انخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ، وهو ما يترتب عليه تراجع مستويات الدخل الوطني ومتوسط نصيب الفرد من الناتج، ومن ناحية أخرى تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للبترول باعتبار هذا الأخير المصدر الوحيد والأساسي لدخلها الوطني. وعلى سبيل المثال تشير توقعات صندوق النقد الدولي في شهر جانفي 2015 انخفاض النمو في الناتج الحقيقي في الكويت إلى 1.7 % و 1.8 % خلال سنتي 2015 و 2016 على التوالي، مقارنة بتقديرات سابقة في شهر أكتوبر 2014 كان يتوقع فيها تحقيق معدل نمو بين 3 % و 3.5 % خلال السنتين السابقتين 2012 و 2013 على التوالي.

1-2 تراجع وانخفاض قيمة عملات البلدان المصدرة للنفط واختلال العلاقة بين العملات الأجنبية:

لا تقتصر الآثار السلبية السائدة على تراجع معدل النمو الاقتصادي فقط، إذ تتعداها إلى تراجع وانخفاض قيمة العملات الوطنية، خصوصا بالنسبة للدول التي ليس لديها احتياطات كافية تمكنها من التدخل على نحو كاف في أسواق النقد الأجنبي للدفاع عن عملاتها في مواجهة الطلب المرتفع على العملات الأجنبية في أسواق النقد الأجنبي فيها، وعلى سبيل المثال في ذلك دول روسيا، فنزويلا، نيجيريا وإيران.

ترتب على تراجع أسعار البترول اختلال العلاقة بين العملات المختلفة في العالم، حيثواجهت الولايات المتحدة ارتفاعا في قيمة الدولار، في المقابل تراجعت قيم عملات اقتصاديات الأسواق الناشئة في العالم، بصفة خاصة تلك التي تعتمد هيكل صادراتها على البترول مثل روسيا، فنزويلا، نيجيريا، إيران والنرويج. وبالطبع تتمتع العملات الخليجية حاليا بالاستقرار بالنسبة للدولار ما عدا الدينار الكويتي،

وذلك لاختلاف آليات تحديد معدل الصرف في دول الخليج، حي تتبع الكويت نظام سلة العملات، بينما تربط باقي الدول عملاتها بالدولار بصورة جامدة.

1-3 تآكل احتياطات النقد الأجنبي:

من شأن تراجع أسعار البترول أن تؤدي إلى تآكل احتياطات النقد الأجنبي المشككة من الفوائض البترولية، حي إن بعض الدول المصدرة تمكنت من تكوين احتياطات مالية كافية تؤهلها للتجاوب مع تراجع الأسعار لفترة معينة، ومن ثم لا تستعجل هذه الدول في اتخاذ موقف موحد في مواجهة ضغوط السوق البترولية، غير أن استمرار تراجع أسعار البترول إلى حدود متدنية من شأنه تخفيض الاحتياطات المتراكمة في أوقات الرخاء، ومن ثم تعرضها لخطر التآكل السريع، حيث لم تعد الأسعار المنخفضة للبترول تتوافق مع احتياجات الانفاق العام في الدول البترولية، وعودة العجز إلى الميزانيات العامة سيكون أهم سمات السنوات المقبلة لميزانيات الدول البترولية لو استمر البترول في التراجع.

1-4 تراجع أسعار الأصول:

من آثار تراجع أسعار البترول على القطاع الخاص والعائلي هو تراجع أسعار الأصول سواء المالية منها أو الحقيقية، والتي تمثل فقدان جوهري للثروات، نتيجة لذلك من المتوقع انخفاض الانفاق الاستهلاكي كأحد التأثيرات السلبية لتراجع مستويات الثروة. وعلى سبيل المثال فقد تراجع مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية من 7621.5 نقطة في سبتمبر 2014 إلى 6497.1 في جانفي 2015 .

1-5 تراجع قدرة الحكومات على تدبير وظائف للمواطنين:

يشكل تناقص الاعتمادات المالية للبلدان المصدرة للنفط من جراء تراجع أسعار البترول تهديدا لقدرة حكوماتها في توفير وظائف لازمة لاستيعاب فائض الخريجين في سوق العمل، حي أصبح الانفاق على الرواتب والأجور وتكاليف الدعم يمثل الجانب الأكبر في العديد من ميزانياتها، لذلك لا بد من رفع كفاءة القطاع الخاص على استيعاب فوائض الخريجين حتى لا تتزايد معدلات البطالة فيها بما لها من آثار اقتصادية واجتماعية مكلفة.

2 الآثار السلبية على التنمية المحلية بالجزائر:

2-1 الآثار الاجتماعية المترتبة عن أزمة انخيار أسعار النفط في الجزائر:

تعددت الآثار الاجتماعية اللازمة النفطية على التنمية المحلية بالجزائر، بحيث سنتناول أهمها -تقلص فرص التشغيل والتنمية:

هناك علاقة طردية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن ارتفاع الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ خطط التنمية المعتمدة والتي بدورها تشجع الاستثمارات ومن ثم تقلص نسبة البطالة في الجزائر. فمن الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط منذ جوان 2014 هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015 كما تم تجميد بعض المشاريع الكبرى التي لا تحظى بالأولوية وليس لها اثر اقتصادي واجتماعي مثل ورش الترامواي والنقل الحديدي والطريق السيار . كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2019-2015 بما فيه من مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية.. تحت ضغط عجز الموازنة، حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 2.55 مليار دولار سنويا وذلك لمدة 5 سنوات

-انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين:

وذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة، ورفع الدعم عن المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع من طرف الدولة بسبب تقليص ميزانية التسيير. ويعتبر إلغاء المادة 87 مكرر عامل رئيسي في تراجع القدرة الشرائية... فزيادة زيادة الأجور أدت لرفع أسعار السلع والخدمات.

-تهديد السلم الاجتماعي:

إن استمرار انهيار أسعار النفط وما يتولد عنه من مشاكل اقتصادية واجتماعية حتما سيؤثر على امن واستقرار الجزائر خاصة في ظل التوتر الأمني الذي تعرفه دول الجوار وتداعيات ذلك على الجزائر، وهذا الوضع يستغله بعض الأطراف داخلية وخارجية لتأجيج وزعزعة الوضع من خلال استغلال عدم الرضا المجتمعي من الأزمة التنموية كمقاطعة الانتخاب، الإضرابات، الاحتجاجات، نشر الفوضى، وذلك بغية تحسين وضعهم المعيشي خاصة منها المتعلقة بدفع وتيرة التنمية والزيادة من فرص التشغيل وهذا ما شهدته فعلا الجزائر منذ بداية الأزمة.

2-2 الآثار الاقتصادية المترتبة عن أزمة انهيار أسعار النفط في الجزائر:

تعد الجزائر من بين الدول الأكثر تضررا من أزمة انخفاض أسعار البترول نظرا لقلّة إنتاجها من النفط مقارنة بمثيلاتها إيران، السعودية، العراق، نيجيريا، فنزويلا، إضافة إلى ضعف عمليات التنقيب على البترول، لقد تراجعت احتياطات الجزائر بنهاية يونيو 2014 من 269 إلى 193 مليار دولار بسبب العجز في ميزان المدفوعات الخارجية تحت وقع تراجع العائدات النفطية والارتفاع المتواصل للواردات ويمكن إيراد أهم الأضرار الاقتصادية التي سببتها الأزمة النفطية في الجزائر كالآتي:

- تراجع معدل النمو وزيادة عجز الميزانية العمومية .

- انخفاض قيمة العملة المحلية (الدينار الجزائري) .

- تراجع ميزان المدفوعات .

- اللجوء إلى الاستدانة من البنك الإفريقي للتنمية .

- انخفاض كبير في إيرادات تصدير النفط: فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر إلى النصف تقريبا، ففي سنة 2015

سجلت ما قيمته 91.14 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار لعام 2014 أي بانخفاض قدره 54.47٪

- خسائر كبيرة في الأرصدة المالية العامة :

حيث تضاعف عجز المالية العامة ليصل إلى % 16 من إجمالي الناتج المحلي لعام 2015.

- انخفاض موارد صندوق ضبط الإيرادات:

تراجع ب 417,6، 1 مليار دينار جزائري في الفترة الممتدة بين نهاية يونيو 2014 ونهاية يونيو 2015 أي انخفاض ب 3، % 33

على مدى 12 شهر .

-عجز في الحسابات الخارجية :

انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى % 71 لسنة 2015 عوض من % 11 في النصف الأول لعام 2014 .
-انخفض احتياطي الصرف بمقدار 35مليار دولار لعام 2015 لتبلغ 143مليار دولار مقارنة ب 194مليار دولار لسنة 2013.

الفرع الثالث :خطة الحكومة لمواجهة الازمة النفطية.

قامت الحكومة الجزائرية بجملة من الإجراءات والتدابير للتخفيف من حدة الأزمة النفطية، للمحافظة على استقرار الوضع الاجتماعي ككل مع الظرف الاقتصادي الجديد ،نذكر منها الآتي:

- استخدمت الحكومة الفائض الموجود في المالية العامة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من اثر تراجع أسعار النفط على النمو.
- تخفيض نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8,8 % كما انخفضت ميزانية التسيير بنسبة 3,3 % وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16 %.

- إتباع سياسة التقشف (ترشيد النفقات): والمتثلة فيما يلي:
-الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة، عبر تخفيض الاستثمار العمومي، من خلال تجميد بعض المشاريع التنموية.
-تقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على بعض السلع منها السيارات والاسمنت.
- خفض التوظيف في القطاع العام، وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة.
-أقرت موازنة 2016 والمتعلقة بالإيرادات العامة على رفع بعض الرسوم والتي شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت.

-فرض حقوق جمركية ب 15 % على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة .
أما الإجراءات التي تمت على الصعيد الخارجي فتمثلت في إعطاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أمر لوزاري الخارجية والمالية في ديسمبر 2014 بتخفيض المساعدات التي تقدم لدول إفريقيا بنسبة 50٪.

المطلب الثاني :عجز الموازنة العامة بالجزائر(2014-2017).

الفرع الاول :تطور العجز الموازي بالجزائر (2014-2015).

تعد الموازنة العامة للدولة عن طريق نفقاتها واراداتها العامة بمثابة المواجهة الاولى التي تواجه بها الدولة المصدرة للنفط مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط الخام على غرار اقتصاد الجزائر الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على إيرادات النفط والغاز حيث يشكل هذا القطاع حوالي 97 ٪ من إيرادات موازنة الدولة اما القطاعات غير النفطية في المنطقة فتتأثر بشكل غير مباشر بقطاع النفط كونها تعتمد على الانفاق الحكومي المرتكز اساسا على إيرادات النفط والغاز والشكل التالي يوضح تطور رصيد الموازنة العامة للدولة خلال الفترة

2007 الى 2016

جدول يوضح تطور الإيرادات والنفقات ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2007 الى 2016

(الوحدة مليون دينار جزائري)

السنة	إجمالي الإيرادات	إيرادات الجباية البتروولية	نسبة ج ب من إجمالي الإيرادات %	أجمالي النفقات	رصيد الميزانية	سعر النفط السنوي (دولار/برميل)
2007	1949050	937000	48.7	3108569	-1281954	74.66
2008	2902448	1715400	59.1	4191051	-1381158	98.96
2009	3275362	1927000	58.8	4246334	-1113701	62.35
2010	3074644	1501700	48.9	4466940	-1496476	80.35
2011	3489810	1529400	43.8	5853569	-2468 847	112.92
2012	3804030	1519040	39.9	7058173	-3246197	111.49
2013	3895315	1615900	41.48	6024131	-2205945	109.38
2014	3927748	1577730	40.1	6995769	-3185994	99.68
2015	4552542	1722940	37.9	7656331	-3172340	52.79
2016	5011581	1682550	33.58	7279494	-2343735	44.28

سجل رصيد الموازنة العامة للدولة عجز مستمر ومتتالي من سنة الى اخرى خلال فترة الدراسة حيث سجلت السنوات 2012، 2014، 2015، أكبر رصيد موازنة سالب قدر ب: (-3246197)، (-3185994)، (-3172340)، مليون دينار على التوالي وهذا نتيجة ارتفاع نفقات التسيير بشكل واضح وكبير اضافة الى التراجع الحاد في إيرادات الصادرات النفطية بسبب انخيار اسعار النفط في اسواق الطاقة الدولية منذ النصف الثاني من 2014 حيث سجلت سنة 2015 ما يعادل 1577730 مليون دينار مقابل 1615900 مليون دينار عام 2014 ونلاحظ تراجع طفيف في رصيد موازنة 2016 والذي قدر -2343735 نتيجة للشروع الدولة في اعتماد ترشيد الانفاق الحكومي كألية لتخفيف الضغط على الموازنة العامة ان هذه الهشاشة المعتبرة التي تبينها العجوزات المتتالية للمالية العامة ناتجة على حد السواء عن انخفاض الجباية البتروولية وعن ضعف الضريبة العادية وكذا عن الارتفاع الواسع للنفقات العمومية بدء من سنة 2010.

الفرع الثاني: آليات تمويل العجز الموازي بالجزائر قبل اللجوء للتمويل الغير تقليدي: اعتمدت الجزائر لسد وعلاج عجز الموازنة العامة او للتخفيف من حدته في ظل ازمة انخيار اسعار النفط ما يلي:

- استخدام فوائد الجباية البتروولية المتاحة في صندوق ضبط الإيرادات نتيجة لاعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل قوي على مداخل الجبال البتروولية تأثرت المالية العامة بصفة شديدة بانخفاض اسعار النفط وارتفاع النفقات العمومية بتفاقم العجز الموازي، وقد اعتمدت الدولة في تحويل وسد عجز الموازنة العامة على الاقتطاع من رصيد صندوق ضبط الإيرادات الامر الذي ادى الى تآكل مواد الصندوق ونضوبها كما هو موضح في الشكل البياني التالي :

جدول رقم (2): تطور قيمة السحوبات من صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2007 إلى 2016 .

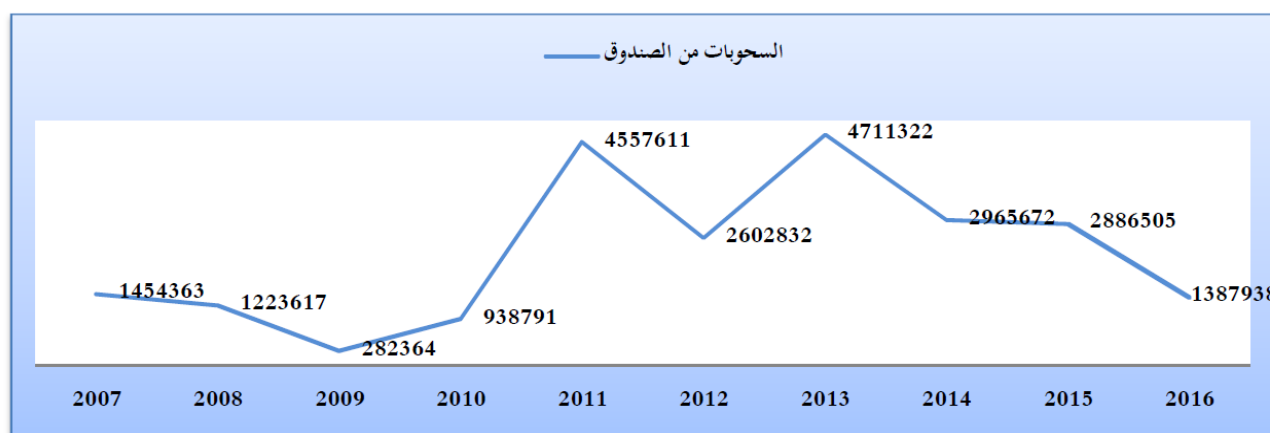
2009	4 316.465	-2 295 874	364 282	0	0
2010	4 842.837	-3 545 460	791 938	0	0
2011	5 381.703	-5 074 161	1 761 455	0	0
2012	5 633.752	-4 276 447	2 283 260	0	0
2013	5563.512	-3 059 821	2 132 471	0	0
2014	7 373.8	-3 185 994	2 965 672	0	0
2015	4 960.4	-3 172 340	2 886 506	0	0
2016	2 172.4	-2 343 735	1 387 938	0	0

السنوات	صندوق ضبط الموارد	الرصيد الموازي	تمويل عجز الموازنة	تسبيقات بنك الجزائر	المديونية العمومية
2007	3 215.530	-2 115 460	531 952	607956	314455
2008	4 280.073	-2 119 190	758 180	0	465437

وقصد توضيح أكثر للجدول نقوم بتحويل معطياته لأعمدة بيانية والتي توضح تطور الصادرات والواردات وكذا رصيد الميزان التجاري من سنة 2012 إلى غاية سنة 2015 .

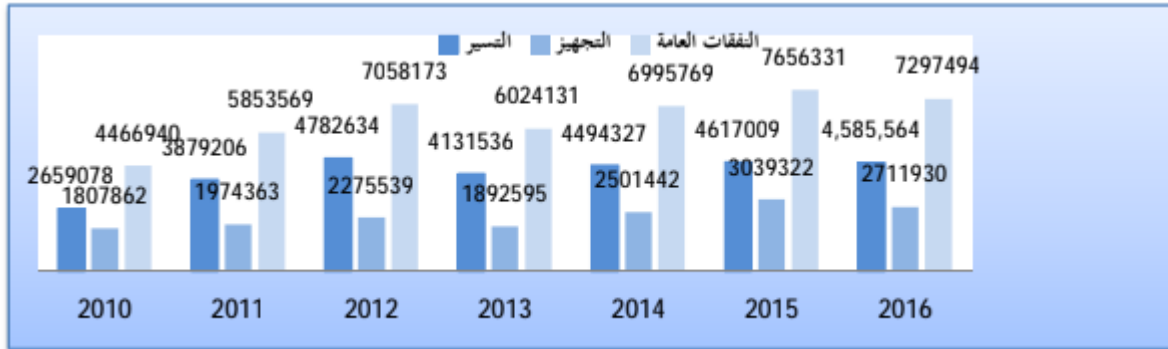
الشكل يوضح تطور قيمة السحوبات من صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2007 إلى 2016

الوحدة: (مليون/ دينار)



-ترشيد الإنفاق الحكومي: تسعى الجزائر إلى ترشيد نفقاتها العامة خاصة مع تراجع أسعار المحروقات في أسواق الطاقة العالمية منذ جوان 2014 ،والتي تعتمد عليها بنسبة كبيرة في تسيير ميزانيتها مما يتطلب عملية ترشيد للنفقات تتناسب مع هذه الوضعية في جميع القطاعات وخاصة في المؤسسات العمومية والشكل التي يوضح تطور هيكل الإنفاق العام خلال فترة 2010 إلى 2016

شكل يوضح أعمدة بيانية توضح تطور هيكل الانفاق العام خلال الفترة 2010 الى 2016



وقد دفعت ازمة انهيار اسعار النفط الدولة لاتخاذ التدابير ميزانية وجبائية تهدف لترشيد النفقات العامة حيث ان تراجع النمو الاقتصادي العالمي وانخفاض اسعار البترول قد اثر على القدرات المالية للدولة مما ادى الى اتخاذ تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار ضبط المالي عبر احراز مزيد من التقدم في ترشيد الانفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرة حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8% كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3% وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 6% وقد شملت تدابير التقشف الالغاء تدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي تجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والاسمنت وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عمليات الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة وفي جانب الإيرادات العامة اقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم شملت اساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت وفرض حقوق جمركية ب 15% على اجهزة الاعلام الالي المستوردة.

ان هذه الاجراءات الترشيدية التي اتخذها السلطات الجزائرية في مواجهة الانتكاس التي عرفتتها اسعار النفط هي اجراءات ناجحة فقط في المدى القصير لان الهوامش الوقائية للمالية العامة صندوق ضبط الإيرادات ستأكل بشكل نهائي في حال ما اذا استمر انخفاض اسعار النفط كما ان باقي الاجراءات كخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الانفاق العام ورفع اسعار الطاقة هي اجراءات لا تحظى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

- خفض سعر صرف العملة الوطنية الدول الى قرار تخفيض قيمة عملاتها الوطنية بشكل اساسي من اجل اعادة التوازن الى موازينها التجارية التي تعرف عجزا هاما وبنوييا او على الاقل للتخفيف من حجم هذا العجز فان تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي الى جعل اسعار السلع المستوردة اغلب النسبة للمقيمين مما يفترض انه سيحد من شراء السلع القادمة من الخارج ويشجع الاقبال على المنتجات الوطنية واذا حصل ذلك نتيجة الطبيعية هي تراجع حجم الواردات ونقص فاتورتها بالعملة الأجنبية وليس بالضرورة نقصا لفاتورة الواردات مقومة بالعملة الوطنية لان اثر انخفاض قيمة العملة يمكن ان يكون اكبر من اثر تراجع حجم الواردات وبالمقابل تصبح اسعار السلع المصنعة محليا ارخص بالنسبة للأجانب مما يفترض انه سيعزز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية ويرفع بالتالي من حجم الصادرات الى الخارج واذا تراجعت الواردات وتضاعفت الصادرات بما يكفي فان ذلك يعيد الميزان التجاري الى حالة التوازن كما قد

تلجأ بعض البلدان لقرار تخفيض قيمة عملتها بهدف تحفيز الانتاج الوطني من اجل الرفع من نسبة النمو الاقتصادي والحد من البطالة من خلال التوظيف وتوفير مناصب الشغل الجديدة المواكبة لزيادة الانتاج.

ويعد تخفيض العملة الوطنية سلاح ذو حدين حيث يمكن ان يؤدي هذا الاجراء ان تكون له تأثيرات عكسية وسلبية تحوي بالاقتصاد الى الانكماش بسبب التضخم الجامح الذي قد ينتج عن ارتفاع اسعار المواد الأولية مصادر الطاقة كالنفط والغاز مثلا والتجهيزات المستوردة بدلا من تحفيز الانتاج الداخلي ونمو الاقتصاد الوطني وعله ذلك ان ارتفاع اسعار المدخلات في عملية الانتاج ينعكس بشكل الي على اسعار المنتجات النهائية التي ترتفع بدورها مما ينعكس سلبا على الطلب من خلال انكماش وهذا يفضي الى تراجع المبيعات ثم الانتاج فتقلع المقاولات عن الاستثمار ويدخل الاقتصاد في دورة انكماش وتعد نتيجة رصيد الميزان التجاري ما هي الا انعكاس لتقلبات اسعار النفط التي تمارس اثرا سلبيا على عائدات صادرات المحروقات التي تمثل حجر الزاوية لبنية الاقتصاد الجزائري وسلعة استراتيجية ذات عوائد مالية كبيرة كونها تمثل ما نسبته 97.5 من الصادرات الكلية للاقتصاد الجزائري مما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر انها اعتمدت التصدير الاحادي مما يجعل ميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول الاتي:

جدول تطور الميزان التجاري تبعا لأسعار النفط خلال الفترة 2011 إلى 2016.

الوحدة: (مليون/دولار)

السنة	الصادرات			الميزان التجاري	سعر النفط السنوي (دولار/برميل)
	الصادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات		
2011	2062	71427	73489	26242	112.92
2012	2062	69804	71866	21490	111.49
2013	2957	62960	65917	9946	109.38
2014	2582	60304	62886	4306	99.68
2015	5088	32699	37787	-17034	52.79
2016	1781	27102	28883	-17844	44.28

الفرع الثالث: الانتقال من سياسة التوسع الى الانكماش .

مثل ما كان منتظرا بعد كل ازمة بترولية تتجه السلطات إلى التعديلات بل احيانا الى تغيرات جذرية في السياسة الاقتصادية المنتهجة ومنها السياسة المالية وادواتها حيث عملت على محاولة الرفع من الايرادات العادية المتأتية من الجباية العادية باستخدام ادوات الضرائب والرسوم وغيرها وبالمقابل اتجهت نحو تخفيض حجم الانفاق العام باتباع سياسة انكماشية لترشيد الانفاق وضبطه. وقد ظهر حجم الانفاق العام والايرادات العامة بعد الازمة كما يلي:

جدول رقم (1) وضع الإيرادات والنفقات بعد الازمة البترولية 2015 سبتمبر 2017 الوحدة مليون دينار جزائري

البيان / السنة	2015	2016	سبتمبر 2017
الإيرادات العامة	4 552 542	5 011 581	4 739 618
الانفاق العام	7 656 331	7297 494	5 534 932

المصدر:

حيث يمكن تقديم الملاحظات التالية حول الانفاق العام وتمويله بناء على الجدول اعلاه والملحقين (1) و(2) بعد الازمة

البترولية:

يلاحظ من الجدول اعلاه ان الانفاق العام شهد انخفاضا بعد الازمة حيث انخفض بنسبة 4.69% لكنها نسبة ضئيلة مقارنة مع ما تعول عليه السلطات من نجاح سياسة ترشيد الانفاق العام ويرجع هذا الى صعوبة الانتقال المباشر بالاقتصاد الجزائري من التوسع الى التقشف بعد سنوات من الاستقرار الاجتماعي بسبب التوظيفات المالية الهائلة الموجهة لهذا المجال ما جعل الجزائر في منأى عن اي مغامرة كبرى قد تمس بالاستقرار الاجتماعي كما ان الكثير من المشاريع الكبرى كان من الضروري العمل على استكمالها. حافظت اذا الحكومة على مستوى التحويلات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة الا ان مشكلة هذه التحويلات مرتبطة اساسا بالسياسة الدعم التي تتبناها الجزائر والتي تهدف لدعم ضعيفي ومحدودي الدخل لكنها في الحقيقة تصطدم بواقع الفساد الاقتصادي فتتحرف عن ذلك الهدف.

افرزت قوانين المالية للسنوات 2015، 2016، 2017، 2018 وضعا جديدا للإنفاق والإيراد العام فعلى سبيل المثال بالنسبة لقانون المالية لسنة 2017 فقد تقرر لأول مرة منذ عام 2002 تنص الجزائر خفضا في استثماراتها العمومية بعد ثلاث مخططات خماسية ضخمة للغاية ناهزت حوالي 480 مليار دولار حيث عرفت ميزانيته التجهيز انكماشاً حاداً ناهز 12.6 مليار دولار (اي تراجع بنسبه 27.87%).

اما عن النظام الضريبي فقط تم الرفع من العديد من الضرائب والرسوم كالرسم على القيمة المضافة الذي ارتفع بداية جانفي 2017 من 17% على 19% (المعدل العادي) ومن 7% الى 9% (المعدل مخفض) وكذلك رفع الرسوم على العقارات والوقود والتبغ اضافة الى استحداث رسم على الأجهزة الكهربائية التي تستهلك الكثير من الطاقة.

ومن ما مس النظام الضريبي والزيادات المقررة في قانون المالية 2017 ايضا انه من اجل امتثال للتعريف ذات 10 ارقام المدرجة من طرف الجمارك يحدد القانون قائمة السلع والخدمات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة على السعر مخفض (9%) الذي يشمل 80 تعريف جمركية وفي مجال العقارات تخضع المداخل الناتجة عن بيع من طرف الخواص من مبنى منجز او غير منجز لضريبة على الدخل العام بمعدل ثابت 5% في حين ستعفى من هذه الضريبة الارباح الأتية من بيع مبنى ممتلك لمدة تفوق 10 سنوات وبدورها ترتفع اسعار شهادات المطابقة من نطاق 1000 دينار- 12,000 دينار الى نطاق 1500 دينار- 18,000 دينار بالنسبة للبنائيات

السكنية ومن 6000 دينار - 20,000 دينار الى 9000 دينار - 30,000 دينار للبنائيات التجارية والصناعية كما سترتفع ضريبة الاستهلاك المحلي الى 30% للسلع الاخرى الفاخرة على غرار المركبات لجميع التضاريس وذات الأسطوانة كبيرة الساعة ومن جهة اخرى فقد اقر قانون المالية زيادة الضرائب على المنتجات النفطية من 1 الى 3 دينار جزائري للتر للمازوت والانواع الثلاثة من البنزين وعلاوة على ذلك فان القانون ينص على فرض رسم الفعالية الطاقوية الذي سيطبق على المنتجات المستوردة او المنتجة محليا والتي تعمل على الكهرباء او الغاز او المنتجات البترولية وتم استحداث ضريبة جديدة على العجلات الجديدة المستوردة او المصنعة محليا مقدرة ب 10 دينار جزائري للعجلة موجه لمركبات الوزن الثقيل 5 دج للعجلة موجهة للمركبات الخفيفة.

انعكس الرفع من المدخرات الإجبارية الضرائب والرسوم على قيمة الايرادات من الجباية العادية حيث ارتفعت بحسب احصائيات المقدمة بموقع وزارة المالية الجزائرية من 2091456 مليون دينار جزائري سنة 2014 الى 2482208 مليون دينار جزائري سنة 2016 كما وصلت في سبتمبر 2017 على 1979 081 مليون دينار جزائري .

رغم الارتفاع الذي سبق الإشارة اليه في حجم الايرادات المتأتية من الجباية العادية الى ان نسبتها من اجمالي الايرادات خلال السنوات الأخيرة بعد الازمة لم تختلف كثيرا عم قبلها بل شهدت انخفاضا حيث كانت نسبتها في السنوات 2015 و 2016 ولغاية سبتمبر 2017 ما يقارب 51.72% و 49.53% و 41.75% على التوالي وهو ما يؤكد عجز السلطات من خلال ادوات السياسة المالية في جانب الضرائب والرسوم لإحلال الجبال العادية محل جبال البترولية .

يرجع هذا الانخفاض في نسبة مساهمة الجباية العادية في تكوين الايرادات العامة الى توجيه الزيادات في الضرائب والرسوم نحو قطاع العائلات اي القطاع الاستهلاكي بالدرجة الاولى بينما بقيت تعامل بحذر بخصوص قطاع الاعمال خوفا من انعكاس ذلك سلبا على سياسة تشجيع الاستثمار سواء من القطاع الخاص المحلي او الاجنبي.

المبحث الثاني: الجزائر بعد اقرار التمويل غير تقليدي

المطلب الاول :إعتماد الجزائر للتمويل غير التقليدي(2017-2019)

الفرع الاول:دوافع اعتماد الجزائر للتمويل غير التقليدي

مثلت الصدمة النفطية لسنة 2014 بداية الأزمة المالية والاقتصادية في الجزائر كنتيجة لارتباط المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية بعوائد قطاع المحروقات والتي تطرقنا اليها سابقا ،فقد عرفت تدهورا ملحوظا ابتداء من سنة 2014 في صورة معاكسة لما شهدته خلال الفترة 2001-2013 حيث سجلت الميزانية العمومية فوائض مالية معتبرة مكنت الدولة من تمويل البرامج التنموية والاجتماعية بأرباحية مالية معتبرة .

انعكس انخفاض أسعار المحروقات التي تدهورت من مستويات قياسية بلغت 64مليار دولار سنة 2013 لتسجل مستوى 27 مليار دولار سنة 2016 على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري ، ابتداء برصيد ميزان المدفوعات الذي سجل قيما سلبية مدفوعة بتراجع الميزان التجاري الذي تسبب في تأكل احتياطات الصرف الأجنبي التي انخفضت من 198 مليار دولار سنة 2013 إلى ما دون 100 مليار دولار بنهاية سنة 2017.

هذه الوضعية التي انعكست على سيولة النظام المصرفي التي عرفت تراجعا ملحوظا بسبب انخفاض ودائع شركة سوناطراك وتناقص مستويات الادخار العمومي والخاص بسبب تراجع النشاط الاقتصادي والاستثماري، وهو ما أدى الانخفاض مستويات السيولة

المصرفية من المعدلات ال طبيعية عند 75% إلى مستويات تجاوزت 92%، وهو ما يعني بلوغ المنظومة المصرفية لمستويات متدنية من السيولة بسبب عدم قدرتها على استقطاب مدخرات جديدة وأيضاً أصبح من العسير توفير قروض جديدة للاقتصاد. وعليه رأت الحكومة أن عليها البحث عن البدائل الممكنة لتغطية العجز العام، هذه البدائل التي كانت محاطة باستحالة الاستدانة الداخلية لنقص السيولة الواضح في النظام المالي والمصرفي، إضافة إلى قرار سياسي بعدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، مما حول الأنظار إلى بنك الجزائر ولكن وفق آلية التمويل النقدي المباشر، أو ما تم الاصطلاح عليه بالتمويل غير التقليدي في أدبيات الجهاز الحكومي.

الفرع الثاني : إقرار التمويل غير التقليدي في التشريع الجزائري (2017).

اعتمدت الحكومة قراراً صادق عليه مجلس الوزراء لتعديل قانون القرض و النقد في سياق مسعى الحكومة اللجوء الى التمويل غير التقليدي لتغطية العجز في الموازنة بالخصوص و انعاش الاقتصاد الذي تأثر بفعل تراجع إيرادات المحروقات، ويسمح الاجراء الجديد لبنك الجزائر بإقراض الخزينة العمومية مباشرة، ويشير النص الجديد على ما يلي:

مشروع تمهيدي لقانون يتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 أوت سنة 2003، المتعلق بالنقد والقرض إن رئيس الجمهورية، بناء على الدستور، لاسيما المواد 136 و 138 و 143.140 و 144 منه؛ وبمقتضى الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 26 أوت سنة 2003، المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم؛ وبعد أخذ رأي مجلس الدولة، وبعد مصادقة البرلمان؛ يصدر القانون الآتي نصه:

المادة الأولى: تتمم أحكام الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، بمادة 45 مكرر تحرر كالاتي (الجريدة الرسمية، المادة 45 مكرر من الامر 03-11، 2017)

المادة 45 مكرر: يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس (5) سنوات بشراء، مباشرة عن الخ زينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

تغطية احتياجات تمويل الخزينة : تم تنفيذ عملية شراء السندات المالية وفق الاتفاقية رقم 14 المؤرخة في 29/10/ 2017 المبرمة بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر والمتضمنة تغطية احتياجات الخزينة العمومية والتي استفادت بمبلغ 570 مليار دج لتغطية عجز الموازنة لسنة 2017 .

تمويل الدين العمومي الداخلي:

من أجل تمويل تسديد الدين العمومي الداخلي وعلى وجه الخصوص سندات الاقتراض للقرض الوطني من أجل النمو التي صدرت في 2016م وسندات الخزينة العمومية الصادرة مقابل شراء الدين البنكي لسونلغاز وسندات الخزينة الصادرة لفائدة سوناطراك كتعويض عن الفارق بين سعر الوقود المستورد وسعر مياه البحر المحلاة، تم تنفيذ عملية شراء سندات مالية وفق الاتفاقية رقم 16 المؤرخة في 07/11/2017 المبرمة والمتضمنة تسديد الدين العمومي الداخلي .

تمويل الصندوق الوطني للاستثمار:

وتوضع هذه الآلية حيز التنفيذ لمرافقة إنجاز برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، التي ينبغي أن تنقضي في نهاية فترة الخمس سنوات كأقصى تقدير إلى استعادة:

-توازنات خزينة الدولة.

-توازن ميزان المدفوعات.

تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم. أما المادة 2 فينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2017).

إن ادراج أداة جديدة للتمويل تعرف بـ"التمويل غير التقليدي" أو "التسهيل الكمية" وتعلق هذه الأداة بتعديل ذي طابع انتقالي يكون تنفيذه محدودا في الزمن, حيث تمت صياغته ضمن مادة واحدة لا تؤثر في مضمون بقية أحكام الأمر رقم 03-11 المتعلق بقانون القرض والنقد.

ويرخص مشروع هذا القانون لبنك الجزائر بصفة استثنائية ي وخلال فترة خمس سنوات للقيام بالشراء المباشر للسندات الصادرة عن الخزينة قصد تغطية حاجيات تمويل الخزينة وتمويل تسديد الدين العمومي الداخلي لاسيما سندات القرض الوطني للتنمية لسنة 2016 وسندات الخزينة الصادرة مقابل إعادة شراء الدين البنكي لشركة سونلغاز وسندات الخزينة الصادرة لفائدة شركة سوناطراك تعويضا عن فوارق أسعار الوقود المستوردة والمياه المحلاة, والسماح للخزينة عند الحاجة بتزويد الصندوق الوطني للاستثمار بموارد في إطار مساهمات الدولة في الاستثمارات أو التمويلات طويلة المدى لبرامج الاستثمار العمومي.

وتهدف الحكومة من خلال استحداث هذه الأداة لمنع العودة إلى المديونية الخارجية, وتكتسي هذه الأداة غير التقليدية -التي ستسمح للخزينة بتعبئة تمويلات استثنائية- طابعا انتقاليا محدودا في مدة قدرها خمسة سنوات سيكون استعمالها مؤطرا بشكل مضبوط وخاضعا لمتابعة متواصلة, وستتم مراقبة تنفيذ الحكم موضوع هذا المشروع عبر متابعة معايير النجاعة من خلال إجراء سيتم اتخاذه عن طريق التنظيم, كما ترمي الحكومة من خلال العودة إلى هذه الأداة أيضا إلى مرافقة برنامج اصلاحات اقتصادية وميزانية سيفضي -بفضل عقلنة النفقات العمومية وتحسين تحصيل الموارد الجبائية إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية لا سيما تحقيق توازنات خزينة الدولة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

الفرع الثالث :حجم التمويل غير التقليدي لصالح الخزينة العمومية(2017-2019)

استخدم برنامج التمويل غير التقليدي خلال الفترة أكتوبر - 2017 جانفي 2019 أي لفترة قاربت 16 شهرا، حيث حصلت الخزينة العمومية على أغلفة مالية تمثلت في 2185 مليار دج سنة 2017 و مبلغ 3371.2 مليار دج سنة 2018 و 1000 مليار دج سنة 2019، وذلك بمبلغ إجمالي يقدر بـ 6556.2 مليار دج أي ما يقارب 50 مليار يورو، وهو مبلغ يتجاوز المتوسط العام لإيرادات الميزانية العمومية منذ 2010 إلى غاية 2019 وفي الجدول الآتي سنوضح تطور عمليات التمويل غير التقليدي التي قام بها بنك الجزائر لصالح الخزينة العمومية.

جدول يوضح حجم التمويل الغير تقليدي لصالح الخزينة

الفترة	قيمة الإصدار النقدي (دج)	الوضعية الشهرية للتمويل غير التقليدي (دج)
أكتوبر 2017	570 000 000 000,00	570 000 000 000,00
نوفمبر 2017	1 615 000 000 000,00	2 185 000 000 000,00
ديسمبر 2017	0,00	2 185 000 000 000,00
جانفي 2018	1 400 000 000 000,00	3 585 000 000 000,00
فيفري 2018	0,00	3 585 000 000 000,00
مارس 2018	0,00	3 585 000 000 000,00
أفريل 2018	0,00	3 585 000 000 000,00
ماي 2018	0,00	3 585 000 000 000,00
جوان 2018	0,00	3 585 000 000 000,00
جويلية 2018	0,00	3 585 000 000 000,00
أوت 2018	0,00	3 585 000 000 000,00
سبتمبر 2018	420 000 000 000,00	4 005 000 000 000,00
أكتوبر 2018	0,00	4 005 000 000 000,00
نوفمبر 2018	1 187 200 000 000,00	5 192 200 000 000,00
ديسمبر 2018	364 000 000 000,00	5 556 200 000 000,00
جانفي 2019	1 000 000 000 000,00	6 556 200 000 000,00

- 2470 مليار دج لتمويل عجز الميزانية العمومية

1813 مليار دج لتمويل الدين الداخلي ومن ضمنه ديون المؤسسات العمومية الاقتصادية وعلى رأسها مؤسسة سونلغاز

بقيمة 513 مليار دج وشركة سوناطراك ب 400 مليار دج .

- 2273 مليار دج لتمويل الصندوق الوطني للاستثمار، من ضمنها 500 مليار دج لتمويل عجز الصندوق الوطني للتقاعد .

حتى نهاية العمل بالتمويل التقليدي جانفي 2019 لم يتم توظيف إلا ما قيمته 3124.2 مليار دج أي 47.7% من إجمالي الإصدار

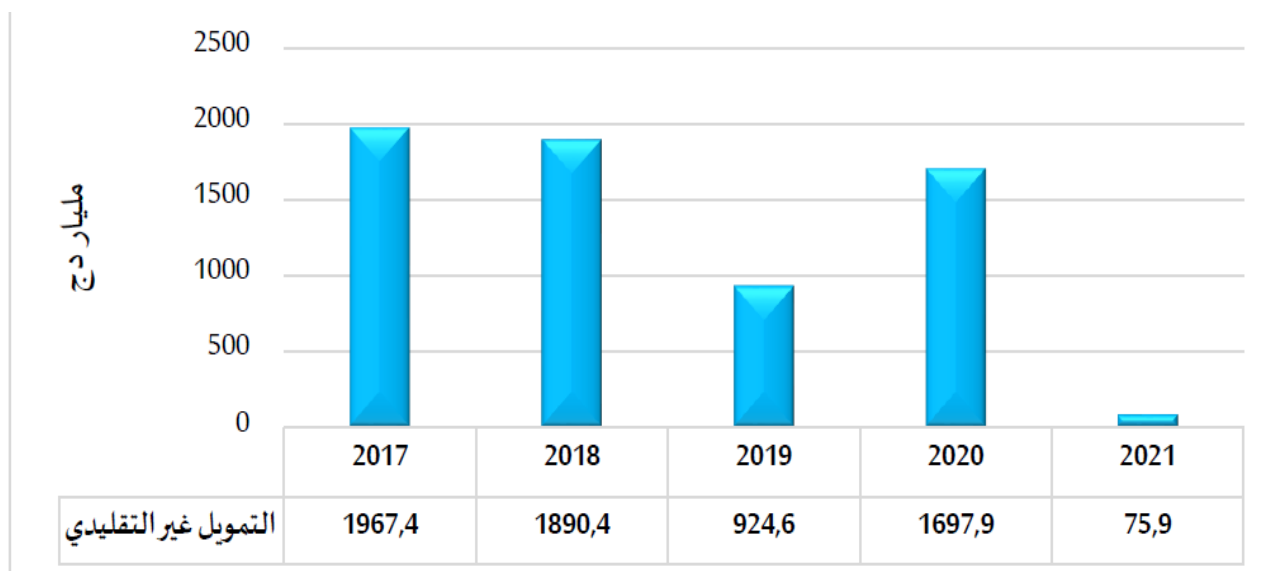
النقدي المقدّر 6556.2 مليار دج؛ غير أن إعلان إلغاء العمل بالتمويل غير التقليدي اقتصر على عدم القيام بإصدار نقدي

جديد، بيد أن الفائض المتبقي من الغلاف المخصص تم الاستمرار في استخدامه إلى غاية سنة 2021، ويمكن اعتبار ذلك أن التمويل

غير التقليدي قد منح الحكومة وفرا ماليا معتبرا لإدارة أزمتين متتاليتين، أزمة الصدمة النفطية لسنة 2014 ثم أزمة جائحة كورونا بداية

سنة 2020، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني الآتي :

جدول هرمي يبين تطور حجم التمويل غير التقليدي



الفرع الرابع: آلية تمويل الخزينة العمومية (قبل وبعد اعتماد التمويل غير التقليدي).

إضافة إلى الطريقة التقليدية المتمثلة في القروض والسلفيات، سوف تتمكن الخزينة العمومية من تحصيل موارد مالية عن طريق آليات جديدة مباشرة ودون القيود التقليدية التي كان يحددها قانون النقد والقرض كآليات:

- فيما سبق تقليديا ووفقا للمادة 29 من قانون النقد والقرض بنكالجزائر يمكنه أن يقرض الخزينة العمومية بأن يفتح لها حساباً جارياً على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه 09% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية، فمثلاً لم يكن باستطاعة الخزينة العمومية اقتراض سوى ما لا يتجاوز 323.5 مليون دينار العام 2902 بناءً على حجم إجمالي الإيرادات للعام 2909، والتي تم رصدها في الميزانية بمبلغ 3235 مليار دينار دون احتساب إيرادات الضرائب النفطية. ولكن مع التعديل الجديد فقد تم إعفاء الخزينة من هذا الشرط، وبات من استطاعتها فتح حساب جاري على المكشوف دون سقف للائتمان وبشروط أكثر يسراً، وبهذا الإعفاء من التسقيف تكون الخزينة العمومية قد استفادت من مورد مالي جديد وغير تقليدي
- فيما سبق كان لا يسمح للبنك المركزي بشراء سندات الخزينة العمومية إلا في السوق الثانوية (سوق التداول) ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية، ولكن مع التعديل الجديد سيسمح لبنك الجزائر بشراء سندات الخزينة العمومية في السوق الأولية، وهذا هو البعد غير التقليدي في عملية التمويل المباشرة مقارنة بما كان معمول به في السابق .
- فيما سبق كان البنك المركزي لا يكتب فقط إلا الأوراق المالية عالية الجودة، فهو ووفق قوانين استقلالية البنك المركزي يعتبر متعاملاً اقتصادياً مستقلاً يتعامل في السوق النقدي وفق الأساليب الاستثمارية المعمول بها، مما جعله يعزف عن اقتناء سندات الخزينة نظراً لحالتها غير الجيدة، فهي في غالبها أصول ذات جودة أقل. ولكن وفي ظل اعتماد هذا النمط التمويلي غير التقليدي، فإن بنك الجزائر سوف يقوم بشراء الأصول المالية للخزينة العمومية الجزائرية بغض النظر عن معدل المخاطر المرتبط بها، ودون اعتبار لجودتها المالية، كما وسوف يمدد مدة قروضها . ما سوف يوفر سيولة هائلة للخزينة تمكنها في دفع ما عليه، وتغطية العجز ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني

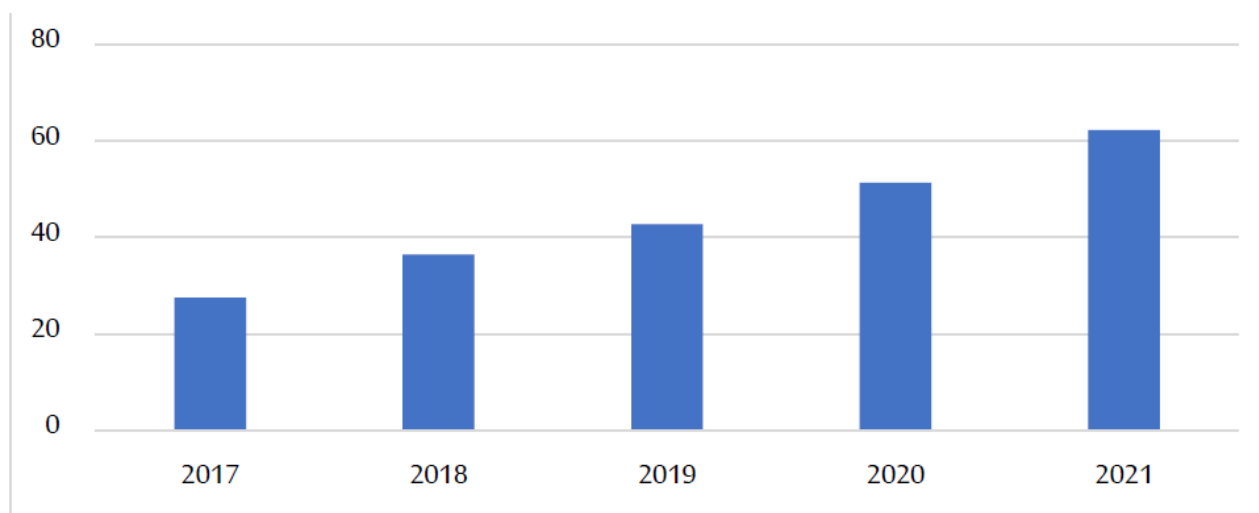
-وفق قانون النقد والقرض وفي ظل القوانين الاقتصادية السائدة، لا يمكن للبنك المركزي طباعة عملة إضافية إلا وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد، ولكن وفق التعديل الجديد تخلص بنك الجزائر من هذا القيد، وبات بإمكانه طباعة المزيد من الأموال لتلبية حاجيات الخزينة العمومية. وهذا يعتبر مصدر تمويل غير تقليدي للاقتصاد.

المطلب الثاني: حالة مؤشرات التضخم بعد عمليات التمويل غير التقليدي بالجزائر.

الفرع الأول: تحليل تحقيق التمويل غير التقليدي لأهدافه المسطرة.

في عام 2022، الذي كان من المفترض أن يحقق فيه توازن للميزانية العامة، سجل عجزاً مساوياً لتلك التي سجلت في عام 2015 والتي كان يتم تمويلها من قبل صندوق ضبط الإيرادات. وبدلاً من تحقيق أهداف برنامج التمويل غير التقليدي، تم تسجيل أكبر عجز في ميزانية عام 2023 بقيمة 5884.9 مليار دج، ما يعادل حوالي 45 مليار دولار. استمرار العجز في الميزانية العامة أثر سلباً على مستويات الدين العام الذي تضاعف ثلاث مرات خلال الفترة 2017-2022، من 5199 مليار دج إلى 13702 مليار دج. يمكن رؤية تطور نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الشكل البياني التالي:

شكل بياني يوضح تطور نسبة الدين العمومي للفترة 2021/2017



شهد الدين العمومي ارتفاعاً متواصلاً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث زاد من 27.5٪ في عام 2017 إلى 51.3

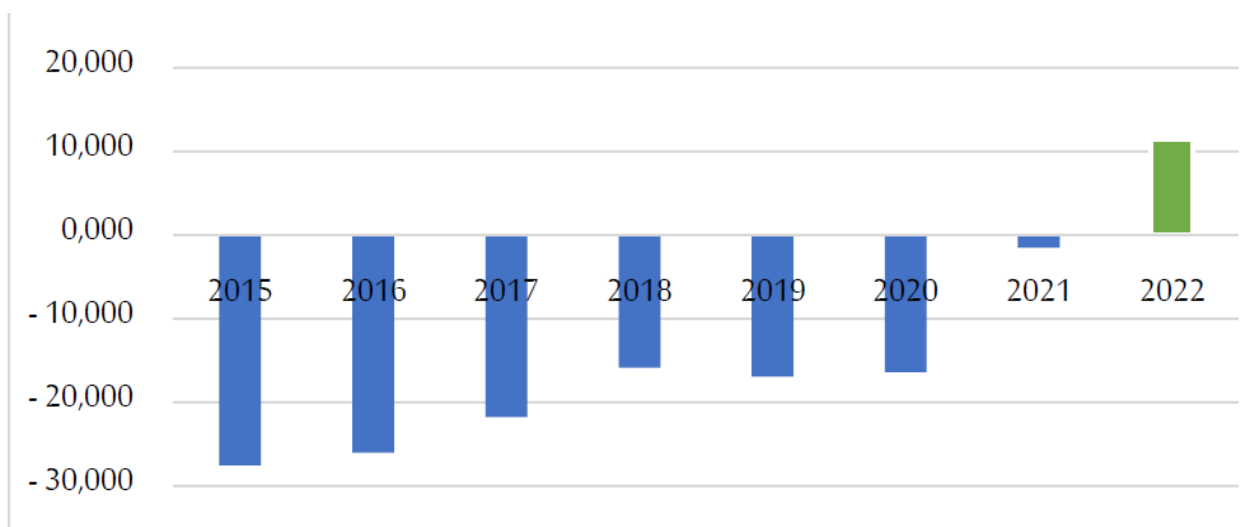
٪ في عام 2020، ثم إلى 62.2٪ في عام 2021، بفعل الزيادة الكبيرة في الإنفاق العمومي الذي وصل إلى مستويات قياسية. بنك الجزائر أصبح أكبر دائن نهاية عام 2021 بحصة تجاوزت 63٪ من إجمالي الدين العمومي، مما يشير إلى أن عمليات التمويل النقدي للخزينة العمومية أصبحت بدائل دائمة ومتاحة لتغطية العجز العام، وغالباً تكون عبر قروض طويلة الأجل.

توضح النتائج أن الاعتماد على بنك الجزائر لم يحقق الأهداف المتوقعة، حيث كان من المفترض أن يستهدف التمويل التنمية الاقتصادية لتعزيز إيرادات الخزينة العمومية من الجباية العادية وجعلها أكثر استقلالية عن الجباية البترولية. ومع ذلك، تظهر النتائج أن التغيرات في إيرادات الخزينة العمومية لا تزال مرتبطة بعائدات الجباية البترولية، وهو ما تجلّى في الأشهر التسعة الأولى من عام 2022 التي شهدت أول رصيد إيجابي في الميزانية العامة منذ عام 2013، بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية نتيجة للتوترات السياسية، وهذا

أدى إلى فائض مالي بقيمة 916.7 مليار دج مقارنة بعجز بقيمة 482.1 مليار دج في نفس الفترة من عام 2021. فيما حققت الجباية البترولية عائدات تقدر بـ 3665 مليار دج، مما أدى إلى تعزيز صندوق ضبط الإيرادات لأول مرة منذ فبراير 2017 بمبلغ 698.1 مليار دج.

وشهد ميزان المدفوعات نفس الاتجاه، حيث كان يعاني من عجز مستمر منذ الصدمة النفطية، ولم يسجل أي قيم إيجابية إلا في عام 2022، وذلك كنتيجة مباشرة لتأثير الميزان التجاري، خاصة فيما يتعلق بقيمة الصادرات من المحروقات التي بلغت 41 مليار دولار بنهاية الربع الثالث من عام 2022.

ميزان المدفوعات



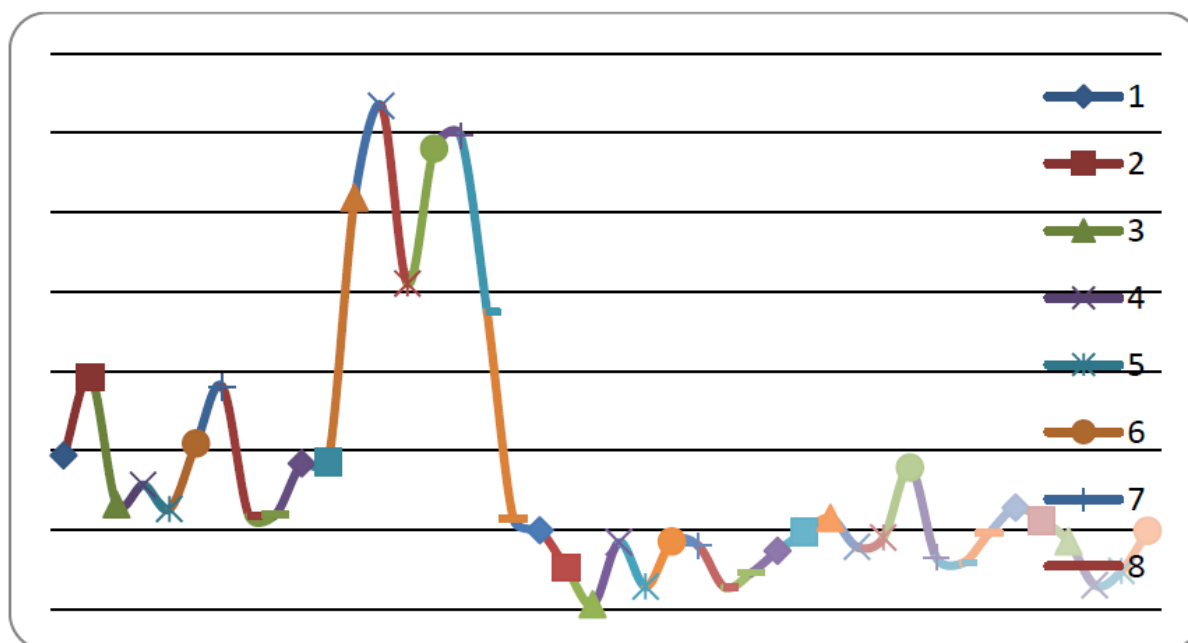
إن وضع ميزان المدفوعات يعكس بشكل متشابه وضعية الميزانية العمومية، حيث لم يكن التحسن المسجل بداية من عام 2021 نتيجة لبرنامج التمويل النقدي الذي تلقتة الخزينة العمومية من بنك الجزائر، بل كان ناتجاً من ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، مما أدى إلى تحسن مختلف المؤشرات النقدية والمالية.

الفرع الثاني: تطور التضخم في الجزائر .

ينشأ التضخم المرتفع في البلدان النامية على غرار الجزائر كظاهرة نقدية لكنها مدفوعة ماليا وهذا نتيجة العجزات الموازنة المستمرة والتي يتم تمويلها بخلق النقود أيضا لدراسة التطورات الحاصلة على معدلات التضخم فانه يتم الاعتماد على مؤشر اسعار الاستهلاك كونه مقياسا لمعدل التضخم ويعبر عن تكلفة المعيشة ويصور ايضا تدهور الذي يمس القوى الشرائية للنقود حيث انه على مستوى الاقتصاد الجزائري يعتبر مؤشر اسعار الاقتصاد اداة مهمة لقياس مستويات التضخم كون يعكس القدرة الشرائية التي تتعلق بالعائلات الجزائرية سوف نتطرق لمعدلات نمو مؤشر اسعار الاستهلاك التي تعبر عن معدلات التضخم لهدف تشخيص وتحليل الازواج التضخمية والتحرري عن المستوى العام للأسعار في كنف توجهات السياسة المالية وتغيرات العجزات الموازنة الضخمة والتوسع النقدي على مستوى الاقتصاد الجزائري.

تطور معدلات التضخم، مرتبط بالتغيرات والتحولات التي مست الاقتصاد الجزائري انطلاقا من أزمة انخفاض أسعار النفط 1986 ثم التحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق والمقترحة من طرف المؤسسات الدولية والبرامج الإصلاحية التي تبنتها الدولة من أجل الغوص في هذه التطورات نستعين ببيانات الشكل 1:

شكل يوضح تطور معدلات التضخم بالجزائر 1980/2019



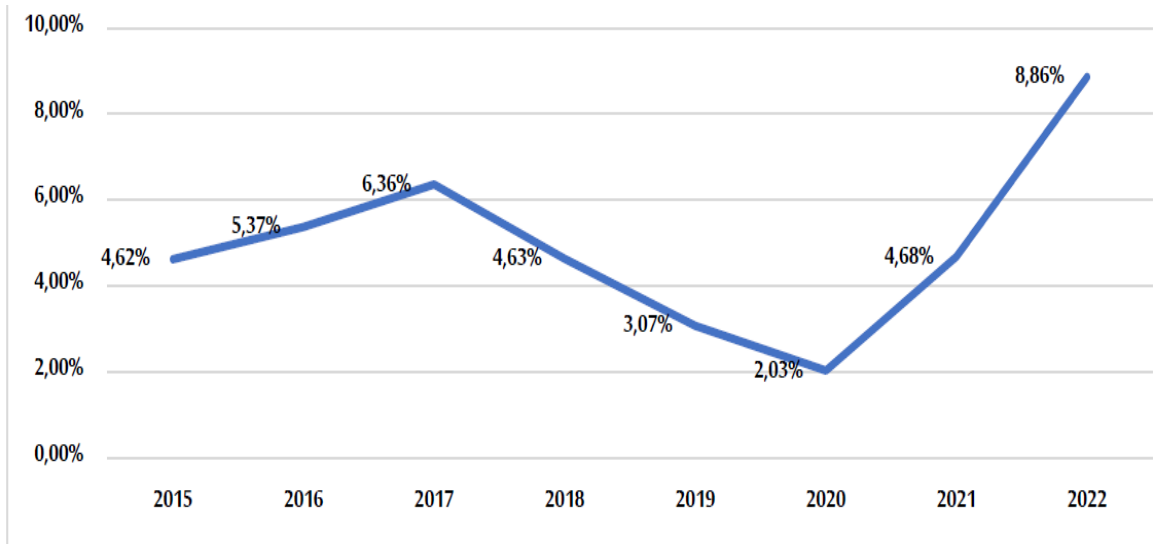
تميزت الفترة الممتدة ما بين سنة (2000 _ 2020) بانخفاض معدل التضخم ليصل إلى 1.34% سنة 2000 وقد يعود هذا لنجاح برنامج التصحيح الهيكلي الذي تم تطبيقه من خلال التعاون مع صندوق النقد الدولي إلا أن سنة 2001 شهدت عودة الضغوط التضخمية بـ 4.2% ويعود هذا لارتفاع أجور الوظيف العمومي وبالتالي ارتفاع القدرة الشرائية كذلك ارتفاع تكاليف الاستيراد والانتاج وبرنامج ولكن سرعان ما تراجع ليبلغ 1.42% سنة 2002 ويعود ذلك لانخفاض نمو الكتلة النقدية ثم كرر الارتفاع حيث بلغ معدل التضخم 4.26% سنة 2003 ومرد ذلك لنمو فائض السيولة المصرفية أما سنة 2004 انخفض معدل التضخم وسجل 3.96% ويعود هذا لعدة أسباب منها ارتفاع معدل استهلاك العائلات وارتفاع الدخل المتاح للعائلات وفي حالة ارتفاع أسعار النفط 2004 حيث قدر سعر البرميل بـ 147 دولار سنة 2008 أما سنة 2007 قدر معدل تضخم 3.67% نتيجة ارتفاع أسعار الخضار والفواكه والأجور والرواتب وهذا لا يقابله زيادة في الانتاج وارتفاع نمو الكتلة النقدية والجدير بالذكر سنة 2009 حدث تضخم مرتفع وبلغ 5.7% وذلك راجع للتضخم القوي الذي مس المواد الغذائية وحدوث تضخم مستورد نتيجة الأزمة المالية لسنة 2008 وتراجع أسعار البترول كما أنه قفز سنة 2011 ليبلغ 8.9% حيث بلغ ذروته ويعود ذلك لارتفاع أسعار الموارد الغذائية وبالرغم من تحسن أسعار البترول سنة 2012 فتراجع ليبلغ سنة 2013 ما يقدر بـ 3.25% حيث أنه واصل تراجعته بتسجيل سنة 2014 لـ 2.9% وبالتالي مؤشر نحو الاستقرار النقدي أما سنة 2015 فقفز وعرف ارتفاعا محسوسا حيث بلغ 4.78% وواصل ارتفاعه حيث سجل سنة 2016 6.39% ويعود هذا لانخفاض أسعار البترول وقانون المالية 2016 الذي ينص على الزيادات في بعض المواد كالوقود وانعكاس هذه الزيادات على أسعار السلع والخدمات حيث أنه عرف تراجعا وسجل 5.59%

سنة 2017 واستمر في نمو بطيء حيث سجل 4.6% سنة 2018 ليصل الى 2.4% سنة 2020 ويعود هذا لعدة عوامل كارتفاع اسعار البترول ونموذج النمو الاقتصادي الجديد لسنة 2016 كما نلاحظ من خلال المنحنى البياني ان معدل التضخم كان مرتفع سنة 2017 وهي السنة التي طبقت فيها سياسة تيسير الكمي في الاقتصاد الجزائري ولكنه انخفض ورغم ان التصريحات الحكومية تؤكد وتشير الى انخفاض معدلاته بعد اعتماد سياسة تيسير الكمي غير ان الكثير من الاقتصاديين يشككون في معدلات التضخم المعلن عليها من الحكومة ويعتبرونها تصريحات ذات طبيعة سياسية وفي تصريح واضح لصندوق النقد الدولي فقط فاق معدل التضخم 10% واقعيا ونلمس هذا من خلال التهاب اسعار السلع الاستهلاكية خاصة وكذلك ضعف القدرة الشرائية للأفراد فارتفاع الكتلة النقدية دون ما يقابلها من سلع وخدمات حقيقية في الاقتصاد الجزائري فيؤدي هذا حتما لارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي انخفاض وتهاوي القدرة الشرائية للمواطنين وتنحصر رؤية معارض سياسة التيسير الكمي ان هذا الاجراء مضر وخطير على المدى المتوسط وكذلك البعيد اذ يدفع الاقتصاد الى ديمومة تضخمية واختيار حر لقيمة الدينار الجزائري وهذا ما يتسبب في عدة مشاكل اقتصادية والتي قد تتحول لمشاكل اجتماعية اهمها انهيار القدرة الشرائية وبمرور الزمن ارتفاع مستويات البطالة .

الفرع الثالث: تحليل تأثير معدل التضخم بعمليات التمويل غير التقليدي

شهد معدل التضخم في الفترة الأولى من اعتماد آليات التمويل النقدي من بنك الجزائر لصالح الخزينة العمومية تراجعاً مهماً من 6.36% سنة 2017 إلى 2.03% سنة 2020، إلا أنه سجل معدلات قياسية وتاريخية خلال السنتين الأخيرتين حيث بدأ يسجل ارتفاعات متتالية ابتداء من الثلاثي الثاني من سنة 2021 ليختم السنة عند 7.21% ويستمر سنة 2022 ليصل بنهاية ديسمبر لمعدل 9.29%. والشكل البياني الآتي يوضح تطور متوسط معدل التضخم السنوي للفترة 2015-2023.

شكل بياني يوضح تطور متوسط معدل التضخم السنوي للفترة 2015-2023



ساهمت ردة فعل بنك الجزائر من خلال علميات السياسة النقدية التي قام بها عنج اعتماده للقانون 11-17 المنظم للتمويل غير التقليدي، والتي كان من نتائجها امتصاص نسبة معتبرة من السيولة النقدية فاقت 1700 مليار دج بداية 2019، بالإضافة لبعض المتغيرات الاقتصادية التي سمحت بتحسين مستوى الانتاج الفلاحي واستمرار عمليات الاستيراد في انخفاض

معدلات التضخم خلال الفترة 2017-2020 قبل جائحة كورونا .

إلا أن الارتفاع المسجل خلال سنتي 2021-2022 والذي بلغ معدلات تاريخية يعود لعدة أسباب داخلية وخارجية، حيث رأى صندوق النقد الدولي أن المتغيرات الأكثر تأثيرا وتسببا في ارتفاع معدلات التضخم للفترة الجارية في الجزائر هي عوامل داخلية ممثلة في الجفاف وانخفاض الإنتاج الفلاحي وتقييد الاستيراد إضافة إلى الاضطرابات في أسواق التجزئة وزيادة الأجور و للسياسة المالية التوسعية للحكومة. والاهم هو التعرض لجائحة كورونا التي اجبرت على الركود الجزئي في كل اقطار العالم .

في حين أرجعها بنك الجزائر إلى عوامل خارجية بنسبة 59% ممثلة في التضخم العالمي عبر قناة الاستيراد، أما العوامل الداخلية ممثلة في مؤشر الكتلة النقدية M2 وسعر الصرف الإسمي فلم يؤثر في معدل التضخم إلا بـ 17% و 22% على التوالي، ما يعني أن بنك الجزائر ينفي تأثير التمويل غير التقليدي على معدلات التضخم المسجلة في الفترة الحالية .

الختامة

الخاتمة العامة:

في خلاصة بحثنا هذا يمكن القول ان التمويل غير التقليدي الذي طبقته الجزائر يعتبر من اهم ادوات السياسة النقدية غير التقليدية بحيث يقوم هذا التمويل على خلق نقود جديدة من قبل البنك الجزائر بغية سد العجز على مستوى الخزينة العمومية كما تعد الجزائر من اولى الدول النامية التي لجأت لهذا النوع من التمويل الى جانب فنزويلا في دول العالم الثالث وقد توجهت الجزائر للتمويل غير التقليدي بعد ان جربت مختلف السياسات الممكنة للحد من اثار ازمة النفط عام 2014 كاللجوء الى صندوق ضبط الموارد والقرض السندي الى ان انتهى بها المطاف الى هذا النوع من التمويل وجاء هذا بعد حدوث العجز في ميزانيتها العامة.

تم اللجوء الى اصدار نقدي جديد بحيث تميز هذا الاصدار بطبع للنقود من دون مقابل من النقد الاجني او الذهب او انتاج من السلع والخدمات في المجتمع وتم تطبيقه بعد ان تم التعديل على قانون النقد والقرض سنة 2017 ولمدة خمس سنوات كما جاء في الجريدة الرسمية لكي تتجنب الدولة الاستدانة الخارجية من صندوق النقد الدولي هذا التعديل اثار تساؤلات كثيرة حول الاثار الناجمة على التضخم بعد استمرار بنك الجزائر في اصدار كميات كبيرة من النقود ويتميز التضخم بالارتفاع المستمر للأسعار والانخفاض في القدرة الشرائية للأفراد وكل هذا من شأنه ان يخلق اثار سلبية على سيولة الاقتصاد الوطني لم تكن الجزائر السبقة لهذا النوع من التمويل في العالم بل سبقتها تجارب عدة في مختلف دول العالم على غرار اليابان والولايات المتحدة الأمريكية التي طبقت ما يعرف بالتمويل الكمي ومن خلال تحليلنا لهذه التجارب تبين لنا ان هناك اختلاف جوهري بينما طبق في الجزائر وما طبق في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من حيث نوع الاصدار والاثار الناجمة عنه على الاقتصاد.

لقد زاد الاهتمام بالسياسة النقدية من قبل البنوك المركزية في مختلف انحاء العالم نظرا للدور الذي تلعبه في مراقبة عرض النقود والتحكم في الاسعار من خلال عدة اجراءات تتخذها السلطات النقدية في الدول وبعد الازمة العالمية 2008 اثبتت السياسة النقدية فشلها في انقاذ الاقتصاد من الازمات مما دفع الحكومات بالتدخل لتمويل عجز الموازنات العامة عن طريق تطبيق ادوات السياسة النقدية غير التقليدية المتمثلة في التيسير الكمي والتمويل غير التقليدي وبعد هذه الدراسة توصلنا الى نتائج اختبار للفرضيات:

- التمويل غير التقليدي في الجزائر له اثر ايجابي ومباشر على التضخم بما انه يعتمد على طبع النقود لا وجود لمقابل لها مما سيدفع بالأسعار نحو الارتفاع وتدهور في القدرة الشرائية للأفراد.
- يعتبر التمويل غير التقليدي كحل ظريفي لازمة بالجزائر اذ لا يمكن الاعتماد عليه مستقبلا بالرغم من ان له بعض الاثار الإيجابية على الاقتصاد في الوقت الحالي كضمان تغطية عجز الميزانية وتجنب الاستدانة الخارجية.
- من خلال دراستنا تبين لنا ان استقلالية البنك المركزي في الجزائر لا زالت محدودة بما ان الخزينة تلجأ اليه لتغطية عجزها المالي.
- التمويل غير التقليدي في الجزائر ولحد الان يعتبر غير مجدي نظرا للآثار السلبية الناجمة عنه.
- التمويل غير التقليدي في الجزائر جاء نتيجة العجز في الموازنة.
- التمويل غير التقليدي في الجزائر فرضته الظروف ولم يكن خيارا للدولة.

التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلنا اليها حاولنا وضع بعض الاقتراحات والتوصيات لتحسين من الوضع الاقتصادي للجزائر مستقبلا:
— ينبغي على السلطات المعنية ان تسعى لتنويع الصادرات خارج المحروقات وذلك من خلال تنشيط قطاعات حساسة كالسياحة، الزراعة.

— في حالة استمرار الحكومة في سياسة التمويل غير التقليدي يتوجب ان توجه هذه الاموال للجانب الاستثماري دون الجانب الاستهلاكي الذي حتما سيؤثر على ارتفاع من معدلات التضخم.

— من الافضل ان تقوم الحكومة بتحديد سقف للإصدار النقدي في ظل هذا التمويل غير التقليدي.

— على السلطات النقدية القيام فورا بإصلاح مصرفي شامل على كل بنوك القطاع العام والخاص.

— من اجل تفادي ازمات مستقبلية ينبغي للحكومة ان تسلط الضوء على سوق راس المال وتنشيط.

— لعل من انجح الحلول في الخروج من الازمة الحالية للجزائر هو لجوء الدولة الى التمويل الاسلامي والاعتماد على الصكوك الإسلامية.

أفاق الدراسة:

تبين لنا من خلال الدراسة إن هناك جوانب عديدة تستحق إن تحظى بالبحث وتكرم مواضيع جديدة:

— اثر التمويل غير التقليدي على سعر الصرف الدينار الجزائري.

— دور التمويل غير التقليدي في تنمية القدرة الشرائية للأفراد.

— اثر التيسير الكمي في الحد من التضخم.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

الكتب:

- الدكتور محمد سعيد السهموري، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
- حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- احمد محمد عادل عبد العزيز، الفائدة والتضخم (بين النظرية والواقع)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2016.
- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.
- شوقي احمد دنيا، النقود والتضخم، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017.
- صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية ، الطبعة الأولى، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- نجاح عبد العليم عبد الوهاب ابو الفتوح، السياسة النقدية ونظرية النقود في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الاردن، 2015.
- وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الاسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر، عمان، 2011.
- احمد محمد احمد ابو طه، التضخم النقدي اسبابه واثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2012.
- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم و الركود الإقتصادي في الإسلام، دار غريب للنشر، القاهرة 2002.
- المجلات العلمية:**
- انعكاسات اختيار اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2018، حساني بن عودة، عبد الرحمان عبد القادر 2020، جامعة وهران، جامعة أدرار
- إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر وأزمة تراجع أسعار النفط سنة 2014 ، المجلة الجزائرية للعملة الاقتصادية، العدد 2016، 07 بوشليط هاجر اميرة
- الازمة النفطية 2014-2017 الاسباب، الآثار الاقتصادية واستراتيجيات المواجهة، عماد غرازي، انيس هزل العدد السادس 2019
- اختيار اسعار النفط واثره على التنمية المحلية 2014-2017، هني عامر ، زيتوني عادل، 2017

- عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية 2001-2017، حلومي حكيمة، باهي نوال، 2018، جامعة سوق اهراس)
- آليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل انهيار اسعار البترول، خزيزنسين، حميدة مختار 2017
- المجلة الجزائرية للابحاث الاقتصادية، العدد الاول، ماي، 2018
- الملتقى الدولي الثاني، النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، التمويل الغير تقليدي وأثره على الأداء الإقتصادي 4 فيفري 2019
- امارباك، مجلة علمية تصدر من الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 10، العدد 35، 2019
- مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 07، العدد 01 (2022)
- مذكرات تخرج :
- بن جامع منال، فرج الله اشرف، دراسة تحليلية لتأثير التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري ،مذرة تخرج ماستر مقدمة للجامعة 8 ماي قالمة

